الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

### الملف الصحفي الإسبوعى

(538)

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 6 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 16 |

# السفير الإيرلندي يزور جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 6 شعبان 1437هـ - 13 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1502572

الرياض - واس
زار السفير الإيرلندي لدى المملكة السيد توني كوتر، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الخميس، وكان في استقباله رئيس الجمعية د. مفلح بن ربيعان القحطاني.في بداية اللقاء قدم رئيس الجمعية شرحا موجزا عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها، وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان والتقدم الملحوظ في هذا المجال والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه. وقد تطرق الحديث إلى بعض الأنظمة التي صدرت مؤخراً كنظام حماية الطفل ونظام الحماية من الإيذاء، كما تطرق الحديث إلى تقدم حقوق الإنسان في المملكة ومن ذلك دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية، وقد أوضح رئيس الجمعية للوفد الزائر عقوبة الإعدام وآلية تطبيقها في المملكة. وأكد السفير كوتر على احترام بلاده لعادات وتقاليد وأنظمة المملكة، مشيداً بالتقدم الذي تشهده المملكة في العديد من المجالات كالتعليم والصحة، وفي نهاية اللقاء شكر السفير رئيس الجمعية على حسن الإستقبال كما أبدى سروره لهذا اللقاء والذي اتضح له من خلاله الكثير من الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان.

# حجار إلى رئاسة "البنك الإسلامي" بعد عقودٍ من العمل العام

المصدر: جريدة الشرق الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/05/19/1526594

بعد عقودٍ من العمل الأكاديمي و"الشوري" والوزاري؛ انتُخِب الدكتور بندر حجار، أمس في كوالالمبور، رئيساً للبنك الإسلامي للتنمية لفترة من 5 أعوام. وفيما قبِلَ مجلس محافظي البنك تقاعُد الدكتور أحمد بن محمد علي المدني برغبته بعد شغله المنصب لأكثر من 40 عاماً؛ اختار حجار خلفاً له، وكلاهما سعوديان. وتعهد الرئيس الجديد للمجموعة التنموية، في أول تصريح بعد انتخابه بالإجماع، ببذل قصارى جهده في مصلحة الدول الأعضاء. ويحتكم البنك، الذي تحوَّل إلى مؤسسة ذات حضور تنموي مؤثر، على حوالي 140 مليار دولار، وله جهودٌ في محاربة الفقر.
وتنقَّل رئيسه الجديد، البالغ من العمر 61 عاماً، بين العمل الأكاديمي و"الشوري" والوزاري وحتى الإعلامي، وكانت له مشاركات في هيئات ومجالس إسلامية وتكافلية.
وشغل حجار عضوية "الشورى" لـ 3 دورات متتالية، وكان رئيساً للمجلس التنسيقي لمراقبة أول انتخابات بلدية في المملكة. كما أسس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعُيِّنَ وزيراً للحج في 2011 وكُلِّف بوزارة الثقافة والإعلام في 2014. ومع نهاية شهر ذي الحجة المقبل؛ سيتقلَّد منصبه الجديد.
أعضاء مجلس محافظي البنك خلال اجتماعهم أمس في جاكرتا (واس)
الدول الأعضاء توافق بالإجماع على مرشح المملكة
حجَّار رئيساً للبنك الإسلامي للتنمية بعد 40 عاماً من رئاسة علي

جاكرتا – واس
أحمد محمد علي المدني
فيما تقاعد الدكتور أحمد بن محمد علي المدني برغبته من رئاسة البنك الإسلامي للتنمية؛ انتُخِبَ خلفاً له الدكتور بندر بن محمد حجار.
ووافق مجلس محافظي البنك، خلال اجتماعه الـ 41 أمس في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، على تقاعُد علي الذي شغل منصبه لأكثر من 40 عاماً واختيار مرشح المملكة حجار بالإجماع.
وأبدى وزير المالية السعودي محافظ البنك، الدكتور إبراهيم العساف، ارتياحه لما قدمه علي من جهود متواصلة اتسمت بالتفاني والالتزام منقطع النظير وأسهمت في إيصال المؤسسة إلى مكانة مرموقة على خريطة التنمية الدولية.
وقال عنه في كلمةٍ أمام المجلس «لم يتخلَّف أو يتغيب بل لم يتأخر عن حضور أي من اجتماعات مجلس مديري البنك البالغ عددها 312 اجتماعاً، وذلك على مدى ما يزيد عن 40 عاماً، إضافة إلى أنه يتصف بنسيان الذات وعدم إيثار الراحة وإن كانت مستحقة».
وعدَّ العساف الرئيس المتقاعد مرجعاً في التنمية والمصرفية والتمويل الإسلامي، وأضاف: «جسَّد ذلك ما يحظى به من تقديرٍ جمّ وثناءٍ عاطر في الدول الأعضاء كافة ومن مجلس المحافظين في كل مناسبة وفرصةٍ سانحة، كما تجسَّد ذلك في الموافقة بالإجماع عند كل تجديدٍ له لرئاسة البنك»، مذكِّراً بتعبير «الدول الأعضاء كثيراً عن أن معاليه هو مرشحها وليس مرشح المملكة العربية السعودية فقط».
في الوقت نفسه؛ ذكر وزير المالية أن المملكة حرِصَت على البحث عن مرشحٍ تتوافر فيه الشروط المهنية والفنية المتميزة والسيرة العملية الحافلة إضافةً إلى السمات الشخصية الضرورية «ووجدت في الدكتور بندر حجار المرشح المناسب».
وأبدى العساف ارتياحه لموافقة الدول الأعضاء في البنك، مُمثَّلةً في مجلس المحافظين، على انتخاب حجار بالإجماع.
وعدَّ ذلك تقديراً لما تقدِّمه المملكة، دولة المقر، من دعم مستمر للبنك وتجسيداً لحرص الدول الأعضاء على مواصلة المجموعة تطورها بما يُمكِّنها من الاستجابة بكفاءة وفاعلية لمتطلبات الدول. وعبَّر العساف عن ثقته في مواصلة الدول الأعضاء دعمها لحجار بالقوة ذاتها ليتمكن من القيام بأعباء هذه المهمة الكبيرة.

.. حجار بعد انتخابه: أتعهد ببذل قصارى جهدي وأشكر خادم الحرمين الشريفين

جدة - واس
بندر حجار
تعهَّد الدكتور بندر حجار، بعد انتخابه رئيساً للبنك الإسلامي للتنمية، ببذل قصارى جهده لما فيه مصلحة جميع أعضاء مجموعة البنك.
ورفع حجار وافر الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز، على ترشيحه رئيساً للمجموعة لـ 5 أعوام تبدأ في الـ 30 من ذي الحجة المقبل.
وأعرب، في تصريح أمس بعد انتخابه، عن تقديره لممثلي أعضاء المجموعة الذين اختاروه بالإجماع لتسلُّم القيادة في هذه المرحلة ومواصلة الدور الرائد للبنك في خدمة الإسلام والمسلمين ودعم الأنشطة التنموية والاقتصادية في الدول الأعضاء، مُقدِّماً شكره إلى مجلس محافظي البنك ومجلس المديرين.
في الوقت نفسه؛ أثنى الدكتور حجار على جهود سلفه، الدكتور أحمد بن محمد علي، الذي تم اختياره رئيساً فخرياً بعد تقاعده برغبته. ولاحظ حجار تمتُّع علي بقبول واسع أسهم في تثبيت قواعد العمل في البنك حتى بات مؤسسةً يشار إليها في مجالات التمويل والتنمية ومكافحة الفقر.
وكانت المملكة تقدمت بترشيح حجار إلى مجلس المحافظين بصفتها دولة المقر والمساهم الأكبر في البنك.
ويتحكم البنك في حوالي 140 مليار دولار.

سيرة ذاتية لحجار
وُلِدَ في المدينة المنورة عام 1375هـ (1955م).- حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة الملك سعود.
حصل على ماجستير في الاقتصاد من جامعة إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية.
حصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة لوفبرا في المملكة المتحدة.
عمل أستاذاً للاقتصاد في جامعتي الملك سعود والملك عبدالعزيز.
شغل منصب نائب مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز.
عُيِّنَ وزيراً للحج.
عُيِّن في مجلس الشوري لـ 3 دورات متتالية شغل خلالها منصب نائب رئيس المجلس ومثَّله في الاتحاد البرلماني العربي لمدة عامين.

كان عضواً في الفريق المكلف بانضمام مجلس الشورى إلى الاتحاد البرلماني الدولي.
كان عضواً في عددٍ من اللجان الخاصة التي شكلها المجلس، ومنها لجنة الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تمخض عنها إنشاء هيئه مكافحة الفساد، ولجنة الهيئة الأهلية للزكاة وغيرها.
يعد مؤسساً للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وترأسها خلال الفترة بين عامي 2004 و2009.
رأس المجلس التنسيقي لمراقبة أول انتخابات بلدية في المملكة.
رأس تحرير مجلة الأموال الاقتصادية المتخصصة لأكثر من 10 أعوام.
انضم إلى عددٍ من الهيئات والمجالس، ومنها الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد الإسلامي، والهيئة العالمية للتعريف بالرسول صلي الله عليه وسلم ونصرته، وجمعية الأطفال المعوقين، ومجلس أمناء مؤسسة تكافل الخيرية لرعاية الطلاب والطالبات الأيتام والمحتاجين.

# ثلث المتزوجين يقعون في الطلاق سنوياً .. إحصائية الطلاق مخيفة وتدق ناقوس الخطر في المجتمع السعودي

## وضع دورات تثقيفية إلزامية للمقبلين على الزواج من الذكور والإناث

المصدر: جريدة البلاد الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
https://www.albiladdaily.com

سلمان بن محمد العُمري

يعد موضوع الطلاق من أخطر الموضوعات الاجتماعية التي تشغل بال المصلحين من العلماء والمفكرين، كما أن الطلاق وكثرته في المجتمع من أهم المعايير التي يقاس بها استقرار المجتمع، ولذلك تجد كل دول العالم تعمل جاهدة على تيسير سبل الزواج، وبناء الأسرة، والمحافظة عليها، لما يمثله ذلك من دعم للمجتمع كله، لأن الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، وتبذل جهودا ضخمة للتقليل من نسب الطلاق، لما يترتب عليه ـ أغلب الأحيان ـ من تدمير لبناء الأسرة، وتشريد للأطفال، وغير ذلك من المفاسد الكثيرة التي تؤثر سلباً على تماسك المجتمع ككل.

زيادة حالات الطلاق

وقد سجلت حالات الطلاق في المملكة زيادات خلال السنوات الأخيرة ووفق إحصائية مركز المعلومات الوطني بلغ عدد وقائع الزواج المسجلة خلال عام 1436 هـ بلغ 132 ألفاً و 467 واقعة، في حين بلغت وقائع الطلاق 27 ألفاً و 209 وقائع طلاق، وأن وقائع الزواج في العام 1435 هـ بلغت 132 ألفاً و 940 واقعة، وهو ما يظهر انخفاض وقائع الزواج مقارنة بـ 1436 هـ. كما ارتفعت وقائع الطلاق في العام الماضي بعدد 2825 واقعة طلاق مقارنة بالعام 1435 هـ، الذي كانت وقائع الطلاق فيه قد بلغت 24384 واقعة.

وفي تصوري أن حالات الطلاق في المجتمع أكثر من ذلك، وذلك لأن الكثير من المطلقين والمطلقات لم يسجلوا حالات الطلاق سريعاً إما تراخياً من الطرفين، أو مماطلة من أحد الزوجين، أو لأمور لا يريدون الإفصاح عنها. كما أن مكتب المفتي العام للمملكة ورئيس هيئة كبار العلماء ينظرون في أحوال الطلاق وتقدر في السنة الواحدة بأكثر من أربعة آلاف حالة طلاق سنوياً، وخمس عشرة حالة يومياً ما ينظره المفتي من أحوال الطلاق !

وهذه الحالات معلقة، ويكمل أصحابها في المراجعة والعودة وما انتهى بالطلاق البائن من المحاكم، ولا أبالغ إن قلت: إن هذا الرقم ربما يكون نتاج عمل قاض من القضاة في إحدى مناطق المملكة، فحالات الطلاق في تزايد مستمر، وقد وصلت في يوم من الأيام إلى نسبة مخيفة وعالية جداً.

قضية مهمة خطيرة

ومن هنا نستنتج ما يلي:

أولاً: أن حالات الطلاق تفوق حالات الزواج بثلاثة أضعاف.

ثانياً: أن الزيادة في حالات الطلاق قاربت حالات الزواج.

ثالثاً: أن حالات الزواج تكاد تكون مستقرة عن العام الذي قبله، مع الزيادة الكبيرة في حالة الشباب البالغين مبلغ الزواج.

رابعاً: أن الأمور الاجتماعية في مجتمعنا أصبحت معكوسة، فالشباب أصبح يقبل على الطلاق أكثر من إقباله على الزواج، بينما الصحيح هو العكس!!

وهذا كله يوجب من كل الهيئات والمؤسسات الحكومية وخطباء المساجد وضع هذا الموضوع المهم والخطير في صدر أولوياتها، ومقدمة اهتماماتها، وإجراء البحوث المتخصصة والدراسات الدقيقة لمعرفة الأسباب الحقيقية والجوهرية لظاهرة عزوف الشباب عن الزواج، وظاهرة انتشار حالات الطلاق والخلع، وازديادها عاماً بعد عام، وصولاً إلى الحلول المفيدة وأهمها المحاضرات والتوعية للشباب والشابات والتخلق بالأخلاق الإسلامية ومنها الحلم وقلة الكلام وعدم تتبع سفاسف الأمور، وإعادة المآسي والقال والقيل، والابتعاد عن الغضب وغير ذلك من العلاجات الناجعة لهذا الاعوجاج الحاصل في هذا الموضوع، وإعادة القطار إلى مساره الصحيح، بحيث نرى إقبال الشباب على الزواج يزداد، ونسب الطلاق تنخفض وتتقلص، لما في ذلك من الأهمية البالغة في استقرار الأسرة، وتماسك العائلة، مما ينعكس على المجتمع كله، ويزيده تماسكاً وقوة وصلابة.

رصد الظاهرة

ولاشك أن وضع الحلول لمشكلة الطلاق تستوجب التعرف على الأسباب، ورصد الظاهرة للوصول إلى الحل. وقد أوليت هذا الموضوع اهتماماً كثيراً كشأن غيري من " الباحثين الاجتماعين " لما للطلاق من آثار وتبعات كثيرة، لا تقتصر على المرأة فقط ـ كما يظن بعض الناس ـ بل إنها تشمل كلاً من الأولاد والزوج والمجتمع، فالطلاق يؤثر في مؤسسة الأسرة وترابطها، ومن المعلوم أن الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع.

فمن المشكلات التي يعاني منها المطلقون: مشكلات نفسية مقارنة بحالاتهم قبل الطلاق، إذ يجدون أنفسهم وحيدين، ويشعرون بالإحباط وخيبة الأمل، والشعور بالمسؤولية عن انهيار بناء الأسرة. ومن مشكلات الزوجة المطلقة الشعور بضغوط نفسية بعد الانفصال، نتيجة نظرة المجتمع، وبسبب وجود الأولاد، وتحملها مسؤوليات فوق طاقتها.

أما الأطفال فإنهم أكثر الأطراف المتضررة من انهيار الأسرة فقد يجد كل واحد من الرجل والمرأة ضالته في غير الذي كان شريكه، لكن الأطفال لن يجدوا ما يعوضهم عن حنان الأم ورعاية الأب، فالطلاق يؤثر سلباً في تنشئة الأطفال، وفي بناء شخصيتهم السوية، وقد ينجرفون إلى ما لا تحمد عقباه، وكل ذلك يؤثر في بناء المجتمع، وتماسكه، وقوته. وهذا يؤكد أن الطلاق يؤثر سلباً في الرجال، والنساء، والأطفال، والمجتمع.

وبتوفيق من الله سبحانه وتعالى قمت بدراسة علمية ميدانية بعنوان: " ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي " بينت فيها بعض خصائص المطلقين في المجتمع السعودي حيث أمكن تحديدها من خلال دراسة ( 330) حالة طلاق، منهم ( 80) حالة لمطلقين (ذكور) ، و (250) حالة لمطلقات (إناث) وهي عينات عشوائية وكانت استجابة النساء أكثر من الرجال.

وقد بيّنت الدراسة على أن اتباع المنهج الاسلامي وهديه في شئون الحياة الزوجية هو الحل الموضوعي للجم زيادة ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، ومعرفة أن الإسلام إنما أباح الطلاق في الحالات التي تستحيل فيها العشرة ومواصلة الحياة الزوجية ويكون الطلاق أخف الضررين .

وطالبت بتشكيل فريق عمل من قبل هيئة حقوق الإنسان والجهات ذات العلاقة يتكون من مفكرين ومحامين وإعلاميين لوضع خطة شاملة لمكافحة ظاهرة الطلاق الذي ينتشر في المجتمع لأسباب تافهة أحياناً، كما طالبت بإنشاء مكاتب تتعلق بالاستشارات الزوجية على أن تكون ملحقة بالمحكمة الشرعية وتحت إشرافها، بحيث يتسنى لهذه المكاتب أن تضم إلى جانب المتخصصين في العلوم الشرعية، وأهل الخبرة متخصصين في ميدان علم النفس وعلم الاجتماع والتربية والخدمة الاجتماعية حتى يتحقق التكامل من مختلف الجوانب والمجالات فيما يتعلق بطبيعة عمل هذه المكاتب.

دورات تأهيلية

وأوصت الدراسة بإقامة دورات تأهيلية تثقيفية تربوية للزوجين قبل الدخول في الحياة الزوجية، كما دعت إلى استحداث برامج علاجية تستهدف الزوجين، والعلاج الأسري والعائلي المجتمعي من خلال ما يعرف بعيادات الأسرة والمجتمع بوجود مختصين في هذا الفرع من المعالجة مع السعي لتوسيع قاعدة عيادات الرعاية الأولية، لتشمل الرعاية الأولية والسلوكية والمجتمعية، وتدريب أطباء الأسرة والمجتمع كونهم بوابة الخدمة الصحية في كيفية التعامل مع مشكلات الاسرة والمجتمع السلوكية والاجتماعية ذات البعد الصحي .

صندوق للمطلقات

واقترحت الدراسة إنشاء صندوق للمطلقات وتدريبهن مهنيا وتحويلهن إلى عنصر منتج وليس استهلاكيا اتكاليا يعتمد على الاعانات فقط، ويتم إنشاء فصول للتدريب المهني للمطلقات، مثل فصول للخياطة والتطريز والآلة الكاتبة، والسكرتارية، والإدارة، والصناعات التقليدية الوطنية، والتدبير المنزلي، وكذا الاهتمام بأسر المطلقات من حيث توفير سبل العيش الكريم لهن ولابنائهن، إلى جانب انشاء دور للحضانة وروضات لاطفال الأسر المفككة والمطلقات، وتزويدهم ببرامج خاصة عن الرعاية الاجتماعية والنفسية حتى لا يتحولوا إلى أحداث يخرقون أعراف ومبادىء ونظم المجتمع وينحرفون عن السلوك السوي .

صندوق تأمين اجتماعي

ونادت الدراسة الجهات ذات العلاقة إلى إنشاء صندوق تأمين اجتماعي لاطفال ونساء الأسر المفككة لتأمين سكنهم وغذائهم ودوائهم وملابسهم، والتركيز على تدريب الأولاد مهنياً لضمان حياة كريمة، وعمل شريف لهم بعيداً عن التشرد والإدمان والمخدرات والجرائم والانحرافات الاخرى، داعية إلى إعادة التوافق النفسي للمطلقة وذلك بدمجها في المجتمع، وتشجيعها على إكمال دراستها وممارسة هواياتها والانضمام إلى العمل الاجتماعي مع الاستفادة المتبادلة من التوجيهات والخبرات في المجال الأسري في الدول الإسلامية الإخرى. كما طالبت الدراسة بأهمية قيام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتأسيس صندوق طوارىء لتقديم مساعدات عاجلة للمطلقات، وخصوصاً المطلقات اللاتي انفصلن عن أزواجهن ويعشن مع والديهن من ذوي الظروف المالية الصعبة، وضرورة تدشين وثيقة للطلاق تحافظ على حقوق المطلقة من متعة وسكن ونفقة وحضانة للاولاد مع أهمية حضور المرأة ساعة الطلاق حتى تعرف حقوقها وواجباتها .
وطالبت الدراسة بإقامة معرض دائم موجه أساساً إلى المطلقين والمطلقات يتضمن عرضاً بالصور والأفلام والمطبوعات والفيديو توضح آثار الطلاق السلبية، كما يتضمن عيادات نفسية تقدم جلسات علاج نفسي للمطلقين، وتخصيص أجنحة في المعرض لتسويق منتجات المطلقات من التراث الشعبي والملبوسات.

إحصائية بيانية

وأثبتت الدراسة أن معظم أفراد العينة من أصول حضرية حيث أن 75 بالمائة من المطلقين الذكور أصولهم في مدن ومحافظات و6.25 بالمائة من القرى أو الريف بينما 86 بالمائة من المطلقات من أصول حضرية والباقي من الريف أو البادية او من الهجر وأن أعلى نسبة من المطلقين والمطلقات حاصلون على مؤهل جامعي أو دبلوم وقد بلغ عدد المطلقين الحاصلين على مؤهل متوسط وحتى المؤهل العالي فوق الجامعي 93.75 بالمائة والحاصلات على نفس المستوى من المطلقات 76 بالمائة أما الأميون فنسبتهم ضعيفة لدى المطلقات بنسبة 2 بالمائة بينما لا يوجد أميون من المطلقين.

الفئة العمرية للمطلقين

وكشفت الدراسة التشخيصية أن المطلقين يتركزون في فئة العمر ( 25 - 49) سنة وأكبر نسبة للذكور المطلقين في فئة العمر 30 - 34 سنة أما الإناث المطلقات فيتركزن في فئة العمر 25 - 39 سنة أكثر من الفئات العمرية الأخرى وهذا يشير إلى أن الطلاق يحدث بين الفئات العمرية الشابة ولكن يتم بعد فترة من الزواج تتسم بالمعاناة مشيرة الدراسة إلى أن نسبة الطلاق لدى أصحاب الدخول العالية من المطلقين (الذكور) من فئة الدخل ( 10.000 - 14.000) ريال تزيد بنسبة 31.25 بالمائة وقد تبين أن أكثر من نصف المطلقين دخولهم اكثر من ثمانية آلاف ريال بينما 37.50 بالمائة منهم دخولهم أقل من 6 آلاف ريال أما المطلقات فقد تبين أن 38 بالمائة منهن من فئة الدخل ( 4.000 - 9.999) ريالاً بينما 12 بالمائة دخولهن أقل من 4 آلاف ريال ودلالة هذه البيانات أن الدخل المرتفع للأزواج يساعد على تعدد الزوجات الذي قد يكون أحد أسباب الطلاق .

كما تبين أن 50 بالمائة من المطلقين تزوجوا عندما كانت أعمارهم في سن من 24 الى 28 سنة بينما الزواج المبكر في فئة العمر (19 - 23) سنة كانت النسبة 18.75 بالمائة أما المطلقات فقد تزوج 48 بالمائة منهن من فئة 19 الى 23 سنة ثم من فئة السن 14 - 18 سنة أي الزواج المبكر بنسبة 30 بالمائة وهذا يعني أن غالبية المطلقين تزوجوا في سن أقل من 29 سنة بنسبة 68.75 بالمائة وأن غالبية المطلقات قد تزوجن في سن اقل من 25 سنة كما إن منهن من تزوج في سن أقل من 19 سنة بنسبة 30 بالمائة وهذا يوضح عدم النضج الكافي للزوج أو الزوجة لاختيار الشريك ومن خلال الدراسة اتضح أن غالبية المطلقين يعملون بوظائف حكومية بنسبة 56.25 بالمائة وموظفين غير حكوميين بنسبة 25 بالمائة أما المطلقات فأكبر نسبة منهن ربات بيوت بنسبة 42 بالمائة ثم موظفات حكوميات بنسبة 30 بالمائة. وأكبر نسبة للمطلقين استمروا في الزواج الأخير قبل الطلاق سنة واحدة بنسبة 25 بالمائة ثم خمس سنوات بنسبة 18.75 بالمائة بينما أكبر نسبة زوجات أمضين في الحياة الزوجية قبل الطلاق سبع سنوات بنسبة 18 بالمائة يلي ذلك من قضين سنة واحدة وثلاث سنوات بنسبة 12 بالمائة لكل منها وهذا يعني أن النساء أكثر صبراً وتحملاً للمعاناة من المشاكل الزوجية من المطلقين الرجال.

من أسباب الطلاق

كما أوضحت الدراسة ان نسبة 31.25 بالمائة من المطلقين وزوجاتهم كانوا يقيمون قبل الطلاق مع أقارب الزوج بينما كانت المطلقات وأزواجهن يقيمون مع أقارب الزوج بنسبة 22 بالمائة و 6 بالمائة مع أقارب الزوجة مما يشير إلى أن تدخل الاقارب هو عامل مهم في حدوث الطلاق كذلك تبين أن غالبية المطلقين الذكور بنسبة 56.25 بالمائة لا توجد صلة قرابة مع زوجاتهم (السابقات) وأيضاً بالنسبة للمطلقات بنسبة 66 بالمائة وهذا يشير إلى أن صلة القرابة قد يكون لها تأثير في حدوث الطلاق نتيجة لتدخل الأقارب من الطرفين ولكن هذا التأثير محدود فغالبية مفردات العينة لا توجد لهم صلة قرابة في حالة المطلقين والمطلقات على حد سواء.

الطلاق .. والزواج

إلى جانب ذلك بينت الدراسة أن غالبية المطلقين قد تزوجوا لمرة واحدة بنسبة 93.75 بالمائة مقابل 6.25 بالمائة منهم قد تزوجوا مرتين أما المطلقات فقد تزوجت منهن 66 بالمائة مرة واحدة مقابل 24 بالمائة تزوجن مرتين و 8 بالمائة تزوجن ثلاث مرات كما تبين أن 31.25 بالمائة من المطلقين قد انقضى عليهم خمس سنوات بدون زواج بينما قضى منهم سنتين أو ثلاث سنوات بنسبة 18.75 بالمائة لكل منهما بدون زواج ويشير ذلك إلى وجود عوامل متعددة لعدم تكرار الزواج منها صدمة الطلاق ومنها التكاليف الباهظة للزواج التي تقع على كاهل الزوج اما المطلقات فقد تبين انهن يتوزعن على فترات زمنية مختلفة منذ الطلاق من سنة الى 15 سنة واكثر نسبة هي اربع سنوات بنسبة 18 بالمائة فسنتان بنسبة 16 بالمائة ثم سنة واحدة بنسبة 14 بالمائة ثم ثلاث سنوات بنسبة 12 بالمائة ودلالة ذلك أن تجربة الطلاق المريرة بالنسبة للمطلقات تجعلهن يستنكفن عن تكرار الزواج إلى فترة قد تطول أو تقصر حتى ينتهي أثر الصدمة وتتهيأ ظروف مواتية لهن لتكرار الزواج.

أسباب تؤثر في حدوث الطلاق

وكشفت الدراسة ان هناك اسبابا عديدة لها تأثير كبير في حدوث الطلاق لدى المطلقين منها تنافر الطباع بين الزوجين بنسبة 43.75 بالمائة وتمرد الزوجة على الزوج بنفس النسبة وتدخل الاقارب بنسبة 31.25 بالمائة وانشغال الزوجة وعدم الاهتمام بالاسرة بنسبة 25 بالمائة والغيرة المرضية بما يصل الى الشك والتأويلات المتعسفة بنسبة 18.75 بالمائة والاختلاف في الميول والاتجاهات الفكرية والمستوى العلمي 18.75 بالمائة وعمل المرأة وشعورها بالاستقلال وعدم التبعية بنسبة 18.75 بالمائة والحدة في التعامل والمنافسة بنسبة 18.75 سوء الاختيار بنسبة 12.50 وعدم الرضا عن الزواج اصلا بنسبة 12.50 والخلاف لاسباب مادية بين الزوجين بنسبة 12.50 واسباب اخلاقية الخيانة الزوجية بنسبة 12.50 بالمائة. وبالنسبة للمطلقات بينت الدراسة انه كان هناك تنافر الطباع بين الزوجين بنسبة 56 بالمائة وإهانة الزوج بنسبة 38 بالمائة وما نسبته 34 بالمائة تسلط الزوج وهيمنته داخل الاسرة وتدخل الأقارب 32 بالمائة وعدم مراعاة الزوج لمشاعر الزوجة وعواطفها بنسبة 30 بالمائة ولجوء الزوج للضرب وسيلة للتفاهم وحل الخلافات 28 بالمائة وسوء الاختيار 28 بالمائة وعدم تلاؤم الأخلاق أو الطباع 22 بالمائة و20 بالمائة لعدم توفر الثقة بين الزوجين والسفر المتكرر لأحد الزوجين والتغيب عن المنزل بصفة مستمرة بنسبة 20 بالمائة والحدة في التعامل والمناقشة 20 بالمائة.

وأفصحت الدراسة ان هناك مشكلات يعاني منها المطلقون منها أن غالبية المطلقين والمطلقات بنسبة 31.25 للمطلقين و50 بالمائة للمطلقات يعانون من مشكلات نفسية أو شخصية أو مالية أو صحية أو أسرية مشيرة الدراسة إلى أن هناك آثارا ناتجة عن الطلاق من أهمها نظرة المجتمع السلبية لهم فقد بلغت النسبة لدى المطلقات 66 بالمائة بينما بلغت لدى المطلقين 18.75 بالمائة كما يرى المطلقون أن أهم آثار الطلاق بالنسبة لهم هو تدمير الأسرة وتفككها وقد بلغت نسبتها 43.75 بالمائة للمطلقين و 48 بالمائة لدى المطلقات وهناك تأثير على الأبناء منها شعور الأولاد بافتقادهم إلى الحنان بنسبة 37.50 بالمائة و44 بالمائة للمطلقات وإحساس الأولاد بعدم الأمان 25 بالمائة للمطلقين و30 بالمائة للمطلقات .

آثار الطلاق على الأولاد

وحذرت الدراسة من خطورة آثار الطلاق على الأبناء حيث بلغ من لديهم ابناء من المطلقين نتيجة الطلاق 56.25 بالمائة من المطلقين و78 بالمائة من المطلقات وأن اكبر نسبة من المطلقين لديهم ثلاثة أولاد هي 18.75 بالمائة ثم من لديهم ولد واحد أو ولدان أو أربعة أولاد بنسبة 12.50 بالمائة لكل فئة كما تبين ان اكثر عدد من اطفال المطلقين الذكور يقيمون مع المطلق أو زوجته المطلقة نفسها ومع زوجة المطلق أو زوجها بعد الطلاق وذلك بنسبة 33.33 بالمائة ثم من يعيشون مع الطرف الآخر في الطلاق او المطلقة ومع زوجها بعد الطلاق بنسبة 22.22 ثم من يعيشون مع المطلق أو المطلقة نفسها بنسبة 22.22 بالمائة أما من يعيشون مع أقارب المطلق نفسه فيمثلون 11.11 بالمائة ومن يعيشون مع أقارب المطلقة نفسها فيمثلون ايضا 11.11 بالمائة وبالنسبة للمطلقات يتوزع أطفالهن بعد الطلاق للإقامة مع المطلقة نفسها بنسبة 38.46 بالمائة ثم من يقيمون مع طليقها وزوجته بعد الطلاق بنسبة 23.08 بالمائة ثم من يعيشون مع المطلقة نفسها وزوجها بعد الطلاق ويمثلون 17.95 بالمائة ثم من يعيشون مع أقارب المطلقة ويمثلون 12.12 بالمائة ومن يعيشون مع طليقها يمثلون نسبة 5.13 بالمائة.

وأبرزت الدراسة أنه يرى أن أكبر نسبة من عينة المطلقين 44.44 بالمائة أن الحالة النفسية لأبنائهم أصبحت أسوأ بعد الطلاق عما كانت عليه قبل الطلاق بينما يرى ثلث أفراد العينة 33.33 بالمائة من المطلقين أن حالة أبنائهم النفسية قد أصبحت أفضل بعد الطلاق بينما يرى أكبر من خمس عينة المطلقين 22.22 بالمائة ان حالة أبنائهم النفسية لم تتغير بعد الطلاق عما كانت عليه قبل الطلاق أما بالنسبة للمطلقات فيلاحظ ان ثلثي المطلقات تقريبا 64.10 بالمائة ذكرن ان حالة أبنائهن النفسية أصبحت أسوأ بعد الطلاق بينما ترى 12.82 بالمائة من المطلقات أن حالة أبنائهن اصبحت افضل بعد الطلاق بينما ترى 12.82 بالمائة من المطلقات ان حالة ابنائهن لم تتغير بعد الطلاق عما كانت عليه .

أحوال الأولاد بعد الطلاق

وشددت الدراسة على أن أحوال غالبية أولاد المطلقين المعيشية بعد الطلاق سيئة بنسبة 55.56 بالمائة بينما يرى 22.22 بالمائة من المطلقين ان حالة أولادهم بعد الطلاق لم تتغير وهناك آخرون يرون ان حالات أولادهم اصبحت عقب الطلاق أفضل بنسبة 11.11 بالمائة في حين يرى ما نسبته من المطلقات 56.41 بالمائة أن أحوال أبنائهن أصبحت سيئة و 30.77 بالمائة من المطلقات يرين أن أحوال أولادهن لم تتغير وما نسبته 12.82% من المطلقات يرين ان حالة أولادهن بعد الطلاق صارت أفضل .

دورات تربوية قبل الزواج

كما أوصت الدراسة بإقامة دورات تأهيلية تثقيفية تربوية للزوجين قبل الدخول في الحياة الزوجية كما دعت إلى استحداث برامج علاجية تستهدف الزوجين والعلاج الأسري والعائلي المجتمعي من خلال ما يعرف بعيادات الأسرة والمجتمع بوجود مختصين في هذا الفرع من المعالجة مع السعي لتوسيع قاعدة عيادة الرعاية الأولية لتشمل الرعاية الأولية والسلوكية والمجتمعية وتدريب أطباء الأسرة والمجتمع كونهم بوابة الخدمة الصحية في كيفية التعامل مع مشكلات الأسرة والمجتمع السلوكية والاجتماعية ذات البعد الصحي.

إنشاء قسم استشارات أسرية

وطالبت الدراسة بإنشاء قسم للتوجيه والاستشارات الأسرية يتبع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للعمل على فض النزاعات التي قد تنشأ بين الزوجين وأفراد الأسرة ويمكن أن تؤدي الأخصائية الاجتماعية دوراً في احتواء الخلافات الأسرية قبل صدور حكم الطلاق كما اقترحت الدراسة إنشاء صندوق للمطلقات وتدريبهن مهنيا وتحويلهن إلى عنصر منتج وليس استهلاكيا اتكاليا يعتمد على الإعانات فقط ويتم إنشاء فصول للتدريب المهني للمطلقات مثل: فصول للخياطة والتطريز والآلة الكاتبة والسكرتارية والإدارة والصناعات التقليدية الوطنية والتدبير المنزلي.

تثقيف المجتمع

ورأت الدراسة أن هناك حاجة ماسة لتثقيف المجتمع عن الحياة الزوجية وهذا من خلال برامج توعوية يقوم بها المختصون في المجال النفسي والاجتماعي والشرعي وأئمة وخطباء المساجد والدعاة ويدخل في هذا السياق إعداد برامج توعوية للشباب بأن الزواج لا ينتهي حتى بالطلاق وأن البيوت السعيدة أكثر بكثير من حالات الطلاق التي تظل قليلة مهما ارتفعت النسبة وهنا يمكن أن تقوم اجهزة الإعلام والمؤسسات الدينية بدور أساس في توضيح الأضرار الناجمة عن الطلاق على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع ويمكن أن تسهم المؤسسات الشرعية ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الثقافة والإعلام لبث برامج توعوية عن الأسرة عن الاسرة وأهمية تماسكها وترابطها كما تسهم كل اجهزة الدولة كل فيما يخصه في هذه البرامج الإرشادية والتنسيق فيما بينها وإقامة الندوات والمحاضرات ونشر الكتب والمطبوعات وذلك لتوجيه الأزواج بخطورة قضية الطلاق وآثارها ونتائجها والعمل على إشاعة روح التفاهم العائلي والمودة في الأسرة عن طريق تغيير الاتجاهات ليأخذ السلوك طريقا أفضل نحو التكامل والتفاعل البناء عند الفريقين.

ضوابط لعملية الطلاق

كما طالبت الدراسة بالعمل على إصدار التشريعات والأنظمة الرادعة والضابطة لعملية الطلاق وتقييده الى أبعد الحدود في ضوء تعاليم الشريعة الإسلامية التي ترى في الطلاق أبغض الحلال إلى الله ويشرف على هذه التشريعات لجنة من علماء الشريعة والتربية والاجتماع وعلم النفس وكل التخصصات المرتبطة بصياغة الإنسان وبناء المجتمع ووضع غرامات مالية لضبط سلوك بعض العابثين من الرجال تتناسب مع الدخل الفردي لكل منهم وتضمن العدل والانصاف لمن يلحق به الظلم وتنشيط مراكز التنمية الاجتماعية بالدولة.

إجراءات ضرورية

وأهابت الدراسة بمواصلة العمل على إجراء كشف طبي عام للتأكد من سلامة طرفي الزواج قبل الزواج صحياً وجسمانياً حتى لا تكون بعض الأمراض أو النقص أو التشويه بالظاهر منها والمستتر سبباً في انهيار الأسرة، والمهم أن يتم تطوير آليات هذا الإجراء وأن تراعى الإلزامية والشمول في التطبيق وشددت الدراسة على أهمية العمل في مواصلة العمل على إجراء كشف طبي عام للتأكد من سلامة طرفي الزواج قبل الزواج صحياً وجسمياً حتى لا تكون بعض الأمراض أو النقص أو التشويه الظاهر منها والمستتر سبباً في انهيار الأسرة والمهم أن يتم تطوير آليات هذا الإجراء وأن تراعى الإلزامية والشمول في التطبيق .

وطالبت الدراسة بالعمل على إجراء مقابلة واختبارات نفسية لطرفي الزواج وذلك لتحقيق التلاؤم العقلي والنفسي والمزاجي والتجاوب العاطفي وعدم التنافر والتأكد من خلو الطرفين من الأمراض الوراثية أو الاضرابات النفسية الاكتسابية أو العلل التي قد تساعد على تفكك الأسرة على المدى البعيد وقياس قدرة كل من الزوجين على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار في الوقت المناسب ويمكن استخدام مقاييس التوافق الزواجي في هذا الشأن. ودعت الدراسة إلى افتتاح

عيادات نفسية واجتماعية داخل المحاكم لتقييم الطرفين قبل الزواج ومتابعتهما في كافة المراحل وبالذات عند حدوث الخلافات الأسرية والطلاق والقيام بكافة الخدمات نحوهما ونحو أولادهما وعدم السماح لصغار السن بالزواج ما لم يتم إعدادهم أو إعدادهن والعمل على تضييق الفروق في السن والثقافة والمستويات الأخرى بين الزوجين ويراعى تناول قضية العمر بقدر من التأني في الزواج ووضع معايير وأسس عملية وأخلاقية واجتماعية لعملية استقدام الأيدي العاملة حتى لا تكون الايدي العاملة والخدم من ثقافات مغايرة سببا في هدم الأسرة وتفاقم وازدياد نسبة الطلاق في البلاد ونادت الدراسة الى استخدام أنظمة جديدة لحماية الاسرة خاصة الأبناء ورعاية المطلقات وتوعية الوالدين باهمية التنشئة الأسرية التي من شأنها إعداد الأبناء الذكور والإناث على حد سواء لتحمل مسؤولياتهم وأدوارهم الاسرية المستقبلية إلى جانب تعديل مناهج الدراسة التي تستحوذ على أوقات الأبناء ليتمكنوا من ممارسة أدوارهم الأسرية مع استخدام مناهج التربية الأسرية في سنوات الدراسة الثانوية والجامعية لبيان كيفية تحقيق السعادة الزوجية في ظل الحياة الحديثة وكيفية تنشئة أجيال قوية تكتسب سماتها الشخصية من الدين وتتماشى مع متطلبات العصر من خلال توضيح الآثار السلبية والإيجابية للعادات والتقاليد الاجتماعية.

كتيبات تتناول المشكلات

وأوصت الدراسة بإصدار كتيبات علمية ونشرات تتناول المشكلات الاسرية وسبل علاجها وتوزيعها على نطاق واسع على المراجعين في الهيئات الحكومية والمستشفيات . كما اوضحت الدراسة أن للدعاة أثرا كبيرا في الحد من ظاهرة الطلاق بالعمل على الجانبين الوقائي والعلاجي فقد تبين أن معظم حالات الطلاق إما بسبب الجهل في الحقوق والواجبات الشرعية أو بسبب البعد عن الدين وتعاليمه وعندما يعمل الدعاة على توعية الناس بحقوقهم الزوجية والشرعية وتوضيح أثر المعاصي على الحياة الزوجية فإن ذلك سوف يحد من حالات الطلاق وذلك بعد غياب المرجعيات الاجتماعية (كبير العائلة ـ شيخ القبيلة ـ العمدة) وهم محل ثقة الناس حيث لا يأمن الناس على أسرار بيوتهم إلا أهل الإصلاح لأن دور الدعاة يتركز على دلالة الناس وهدايتهم إلى ما أمر الله به في تكوين الأسرة ودورها في الحياة والواجبات الملقاة على كل فرد من أفرادها وان لهم دوراً بارزاً في توعية الناس في اختيار الزوج واختيار الزوجة والنصوص في ذلك كثيرة.

ولاشك أن للطلاق تبعات كثيرة لا تنتهي وبالذات حينما يكون هناك أطفال للمطلقين مما يستوجب ظهور مشكلات عديدة تصل إلى المحاكم للفصل فيها من قبل القضاة ومن ذلك ما سجلته محاكم وزارة العدل في المملكة 9719 دعوى رفعتها سيدات على مطلقيهن يطالبن فيها بالنفقة، وذلك منذ بداية العام الهجري 1436 هـ وحتى نهاية شهر رمضان المبارك.

وسجلت منطقة مكة المكرمة 3326 دعوى من هذا النوع، تليها منطقة الرياض بواقع 2448 دعوى، ثم المنطقة الشرقية بواقع 1310 دعاوى، ثم منطقة المدينة المنورة بواقع 596 دعوى، تليها منطقة جازان، التي سجلت محاكمها 589 دعوى، يلها في الترتيب منطقة عسير بواقع 425 دعوى ثم منطقة القصيم بواقع 306 دعوى، ثم منطقة حائل بواقع 182 دعوى تليها منطقة تبوك بواقع 174 دعوى تليها منطقة الجوف بواقع 135 دعوى ثم منطقة الحدود الشمالية بواقع 89 دعوى تليها منطقة الباحة بواقع 85 دعوى وسجلت نجران 54 دعوى، مما يجعلها أقل المناطق تسجيلًا لقضايا النفقة.

كما استقبلت المحاكم مع مطلع عام 1436 هـ وحتى نهاية شهر ذي القعدة من العام نفسه 11027 دعوى " حضانة " للأطفال رفعها آباء وأمهات بعد انفصالهم عن بعضهم.

وجاءت منطقة مكة المكرمة في المرتبة الأولى من حيث عدد القضايا المرفوعة بواقع 3984 دعوى، تليها منطقة الرياض بـ2607 دعوى، ثم الشرقية بواقع 1283 دعوى، ومنطقة المدينة في المرتبة الرابعة بواقع 983 دعوى، ثم جازان بـ549 دعوى، وتليها في الترتيب منطقة عسير التي سجلت محاكمها 393 دعوى، ثم القصيم بـ334 دعوى، تليها منطقة تبوك بواقع 293، ومنطقة حائل بـ 209 دعاوى، ثم منطقة الجوف بواقع 141 دعوى، والحدود الشمالية التي سجلت 105 دعاوى، ثم منطقة الباحة بواقع 103، وجاءت منطقة نجران في المرتبة الأخيرة، حيث سجلت 43 دعوى.

وأمام تزايد وتيرة الطلاق، وتفاقم المشكلات الزوجية وكثرتها خاصة لدى العرسان الجدد أصبحت القضية من الأهمية بمكان إيجاد حلول سريعة للمحافظة على الكيانات الأسرية، وترابطها، والإسهام بقدر المستطاع للحيلولة دون وقوع الطلاق وما ينجم عنه من مشكلات عديدة.

# العيبان يستقبل وكيلة وزارة الخارجية الفنلندية

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160517/ln26.htm

«الجزيرة» - المحليات:
استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه أمس وكيلة وزير الخارجية الفنلندية للشؤون السياسية السيدة آنه سيبيلاين، والوفد المرافق لها.
وتناول الجانبان الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في مجال حقوق الإنسان، وسبل مد جسور التعاون. وخلال الاستقبال استعرض الدكتور العيبان جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في دعم قضايا حقوق الإنسان على مختلف المستويات، إضافة إلى ما تقدمه المملكة من جهود لنصرة القضايا العادلة.
حضر الاستقبال معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور ناصر بن راجح الشهراني.

# بغرض رصد حالة حقوق الإنسان بالمملكة

# • التعليم" توجه قطاعاتها وجامعاتها والإدارات بتزويد حقوق الإنسان بالمعلومات

المصدر: جريدة الوئام الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alweeam.com.sa/403925

الرياض-الوئام- عبد الله العازمي:
وجَّه وزير التعليم الدكتور أحمد بن محمد العيسى تعميمًا عاجلًا لكافة قطاعات الوزارة (التعليم العام والتعليم الجامعي والجامعات وإدارات التعليم والملحقيات الثقافية)، وتضمن التعميم تزويد هيئة حقوق الإنسان بما تطلبه من معلومات وبيانات بغرض رصد حالة حقوق الإنسان بالمملكة.
كما أكد التعميم الذي حصلت «الوئام» على نسخة منه على جميع قطاعات الوزارة بالاطلاع وإبلاغة لجميع الجهات التابعة لهم للاعتماد والعمل بموجبه.

# العيبان يلتقي السفير البلجيكي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/678320

واس - الرياض
استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه امس، سفير مملكة بلجيكا غيرت كريل، والوفد المرافق له. وتناول الجانبان الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في مجال حقوق الإنسان وسبل التعاون بين البلدين الصديقين، واستعراض جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في دعم قضايا حقوق الإنسان، على مختلف المستويات، إضافة إلى ما تقدمه المملكة من جهود لنصرة القضايا العادلة.
حضر الاستقبال معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور ناصر بن راجح الشهراني.

# القرية المسمومة وسنوات عجاف

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/05/18/1525722

## هالة القحطاني

إن التحاليل المخبرية للعيِّنات تفيد بوجود تركيز مرتفع من الزئبق والسلينيوم والسيانيد، يزيد عن الحد الأقصى المسموح به من هذين العنصرين، كما احتوت على تركيز مرتفع من الزرنيخ، كما أن عيِّنات أخرى كانت ملوثة بالبكتيريا
أشار وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية الأسبوع الماضي لصحيفة عكاظ، إلى أن «معادن» تمتلك ثمانية أسباب لتحقيق النجاح، يأتي في مقدمتها «الاهتمام بالسلامة والصحة البيئية»، وذلك أثناء زيارة، قام بها الوزير مع أعضاء مجلس الإدارة إلى الشركة بعد الهيكلة الجديدة، وشملت الجولة وحدات التصنيع والمنافع، والمرافق الحيوية فيها، ولست متأكدةً إن كان الوزير ومجلس الإدارة الجديد على علم مسبق بتاريخ الكارثة البيئية التي نتجت عن منجم الصخيبرات حين ألقت بـ «ظلالها السامة» على قرية «البديعة» الوادعة، التي كان يعيش سكانها، ومزارعها وماشيتها في أمان وسلام بالاعتماد على الآبار الجوفية إلى أن تسمَّمت بالنفايات الكيماوية، ولم يتم التخلص منها وفقاً لقواعد وشروط المحافظة على سلامة الإنسان والبيئة.
ومن باب العلم، بدأت معاناة أهالي القرية منذ العام 1992 تقريباً، حين تسربت مواد سامة منها «الزئبق» و»الزرنيخ» من برك تجميع المخلفات الكيماوية إلى آبار القرية عن طريق المياه الجوفية، وشرب منها الأهالي، وقاموا بسقاية زرعهم ودوابهم منها طوال سنوات قبل معرفتهم بوجود «السم» فيها، ولكن ما هو مؤكد أن الشركة المشغلة للمنجم كانت تعي بحكم خبرتها خطورة تلك النفايات السامة مسبقاً. فيما بعد لاحظ الأهالي تكرر ظهور اعتلالات صحية لم تكن موجودة من قبل مثل: تحسس الجلد، واحمرار العينين، وحين اكتشفوا الأمر كان الوقت متأخراً، حيث تفاقمت تلك العلل، وتطورت إلى أمراض خطيرة منها تليف الكبد، والتشوهات الخلقية في المواليد الجدد، ناهيك عن تكرر حالات الإجهاض بين النساء، وانتشار الصلع بين الفتيات، وبعد أن استفسرت هيئة حقوق الإنسان عن معاناة أهالي القرية من إمارة القصيم في يونيو

2008 انتشرت أخبار القرية ومعاناتها في الإعلام، فتشكَّلت لجنة تابعة للإدارة العامة لصحة البيئة والصحة المهنية لدراسة تلوث مياه الآبار، وعلى الإثر جاء تقرير صادم كان قد صدر عن مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، ليبين أن عيِّنات المياه التي أجريت عليها الاختبارات كانت غير صالحة للاستهلاك البشري، وأن التحاليل المخبرية للعيِّنات تفيد بوجود تركيز مرتفع من الزئبق والسلينيوم والسيانيد، يزيد عن الحد الأقصى المسموح به من هذين العنصرين، كما احتوت على تركيز مرتفع من الزرنيخ، كما أن عيِّنات أخرى كانت ملوثة بالبكتيريا، وكل تلك العناصر من فصيلة السميات، وربما يعرف بعضهم تأثير الزرنيخ كونه من المواد ذات السمية الحادة، وقد يؤدي التعرض له إلى بعض الأمراض الخطيرة مثل اليرقان، واضطرابات الجهاز الهضمي، والقناة التنفسية، وتضخم الكبد، والالتهابات الجلدية، كما أن مركبات الزرنيخ تعتبر من المواد المسرطنة، التي تتسبب في الإصابة بسرطانات منها: سرطان الرئة، والجلد، والمثانة، وربما الكبد، وتظهر أعراض التعرض إلى الزئبق على شكل التهابات بالفم واللثة، واضطرابات ذهنية، وأخرى تصيب الجهاز الهضمي، واختلالات عصبية وكلوية، بالإضافة إلى بعض الأعراض الغامضة، أما السيانيد الذي تبدأ أعراضه بزيادة خفقان القلب، ومعدل التنفس، والصداع، والهيجان، والإغماء، فقد يؤدي إلى الوفاة بعد الإصابة به بفترة وجيزة.

بعد ظهور تلك الحقائق، وتدخل عدة جهات، حاولت الشركة حل المشكلة عن طريق عمليات «الضخ العكسي»، وهي عملية تنزح فيها المياه الجوفية بهدف تقليل منسوبها للحد من التسمم، ولكن هذا الحل أدى إلى موت الماشية والنخيل والمزارع بسبب الجفاف، وعندما أدركت الشركة أن المشكلة كانت أكبر من الحلول المقترحة، قامت بإغلاق ثلاث آبار، وأخذت تعهدات على أصحابها بعدم استخدامها، وقطعت وعوداً لأصحاب الآبار المتضررة بمدهم ومزارعهم ومواشيهم بالمياه، وهذا ما أكده الأهالي، مبينين أنه تم لثلاثة بيوت فقط، ومَن يرى وضع الأشجار والنخيل والمزروعات الميتة، سيدرك أن هناك «سيناريو» آخر كان يحدث.

وبعد أن توسعت هذه القضية في الصحف والقنوات التليفزيونية، مرَّت على أهالي القرية سنوات أخرى من المعاناة بين لجان دراسةٍ، ولجان تقصٍّ، إلى أن تم رفع القضية إلى المقام السامي «قبل أربع سنوات»، ليصدر فيها أمر بنقل مركز البديعة إلى موقع آخر بعيد عن مركز التلوث، ولكن لا يوجد إلى الآن خبر رسمي يؤكد إن كان قد تم تنفيذ هذا القرار فعلاً، إذ ناشد أهالي القرية الأسبوع الماضي الملك سلمان، في مقطع وخطاب تم نشره على وسائل التواصل، يحكي معاناة الأهالي التي لاتزال مستمرة منذ أكثر من 20 سنة، وهذا ما يدفعنا إلى تسليط الضوء عليها، ونأمل في أن يتفاعل معها أحد المسؤولين في الديوان الملكي عبر تقصي وضع القرار الصادر فيها، وكشف الظروف والملابسات حول تنفيذه، والتأكد إن كان قد تم نقل القرية بأكملها، أو تعويض الأهالي عن الخسائر البشرية والمادية.

ولكي نبقى على مستوى واحد من الشفافية، ويطمئن الناس، أتمنى من أعضاء مجلس الإدارة الجديد أن يقوموا بزيارة القرية، أو ما بقي منها للوقوف بأنفسهم على حقيقة السلامة البيئية، والتعرف على آلية التخلص من تلك المخلفات السامة.

كما يهمنا أن نحدِّث معلوماتنا بمعرفة الإجراءات الاحترازية التي اتخذت في هذا الشأن. ومن باب المسؤولية الاجتماعية المشتركة، أتمنى أن أجد قناة تليفزيونية تتفاعل وتطرح القضية بجميع أبعادها بكل شفافية، وبعيداً عن الإثارة، ففي النهاية أهالي القرية تضرروا، وهم في حاجة ماسة إلى المساعدة، وأن نسمع مأساتهم ونقف معهم، فيكفيهم عشرون سنة عجافاً مرت عليهم تكبد خلالها أهالي القرية.. المسمومة بالذهب، خسائر كبيرة.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# • مساند" لخدمة الراغبين في العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15614507

الرياض -الحياة

دعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المواطنين والمقيمين الراغبين في خدمات العمالة المنزلية (الرجالية والنسائية) إلى الاستفادة من برنامج العمالة المنزلية (مساند)، من خلال الدخول على الرابط: www.musaned.gov.sa، وذلك للتعرف على المكاتب والشركات المرخص لها بمزاولة نشاط تقديم خدمات الاستقدام، إضافة إلى معرفة الجنسيات والمهن المتاحة في الموقع، وكذلك التكاليف ومدد الوصول.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخيلفي بيان صحافي أمس، أن موقع «مساند» أتاح لأطراف العملية التعاقدية التعرف على آلية تقديم الشكاوى والنزاعات، إضافة إلى أن يشمل الموقع النماذج والمستندات الخاصة بالعمالة المنزلية، التي تقدم من الجهات ذات العلاقة.

وأبان أبا الخيل أن الموقع أتاح لمرتاديه الاطلاع على تكاليف استقدام العمالة المنزلية وفقاً للجنسيات والمهن، مع تحديد مكان مزود الخدمة، داعياً في الوقت ذاته عملاء الوزارة إلى الإبلاغ عن فروق التكاليف المعلنة في الموقع عن الواقع من خلال قنوات التواصل الرسمية التي أتاحتها الوزارة. وأكد المتحدث الرسمي أن الموقع أتاح لمرتاديه إمكان الاطلاع على اشتراطات ما بعد توقع العقد بين طالب الخدمة ومقدمها سواء أكان مكتباً أم شركة استقدام، ومن ذلك ألا تتجاوز فترة الاستقدام للخدمة 60 يوماً من تاريخ توقيع العقد، وألا يدفع أكثر من 25 في المئة من قيمة العقد عند التوقيع والقيمة المتبقية عند إثبات التأشير على جواز العامل أو العاملة، وأن تشمل التكاليف جميع خدمات الاستقدام ما عدا رسوم التأشيرة 2000 ريال. وتضمنت اشتراطات ما بعد توقيع العقد فرض غرامة 100 ريال عن كل يوم وبحد أقصى 30 يوماً في حال تأخر وصول العامل أو العاملة عن المدة المحددة، بينما إذا زادت مدة التأخير عن 30 يوماً، وهي المدة المتفق عليها، يعتبر العقد لا غياً تلقائياً ويعاد للعميل ما دفعه مضافة إليه الغرامة.

ودعا المتحدث الرسمي جميع العملاء إلى الإبلاغ عن المخالفات أو المشكلات التي تواجههم في الاستقدام من خلال القنوات الرسمية لتقديم البلاغات، إذ يتاح للمتضرر أن يتقدم بالشكوى إلكترونياً من طريق برنامج العمالة المنزلية (مساند)، أو عبر مركز الاتصال لخدمة العملاء 19911، أو من خلال أفرع مكاتب العمل في جميع مناطق المملكة.

# اكتمال انتقال • القضاء الجزائي" إلى • العدل"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15614406

الرياض -الحياة

أعلن رئيس ديوان المظالم خالد اليوسف أمس (السبت) نجاح انتقال القضاء الجزائي بجميع مراحله بقضاته ومعاونيه وموظفيه، من محاكم ديوان المظالم إلى وزارة العدل، وذلك تماشياً مع ما حدده الديوان من جدول زمني لإتمام سلخ القضاء الجزائي.

وأوضح اليوسف أن ذلك تم من خلال خطة زمنية محددة ومراحل أعمال مجدولة، وفق لجان فرعية مرتبطة بلجنة مركزية، بإشراف رئيس الديوان مباشرة، وتمت جميع مراحل النقل وفق ما هو مرسوم وفي إطار الجدول الزمني

المحدد. وقال: «تم تذليل الصعوبات والمعوقات التي يستلزمها كل عمل انتقالي، فاليوم نرى ونجني ثمرة من ثمار هذه الرؤية، بتطوير مرفق القضاء بحسب ما تحتاج إليه المرحلة، ووفقاً لما جاء في آلية العمل التنفيذية لنظامي القضاء وديوان المظالم الصادرة مع المرسوم الملكي».

يذكر أن عملية سلخ الدوائر تضمنت نقل نحو 4500 قضية من النظام الإلكتروني لديوان المظالم إلى النظام الإلكتروني التابع لمحاكم القضاء العام، كما تم نقل الوظائف القضائية والإدارية إلى الدوائر الجزائية بوزارة العدل. وستباشر الدوائر المتخصصة المنقولة من ديوان المظالم إلى المحاكم الجزائية التابعة لوزارة العدل أعمالها اليوم، وتشمل الدوائر الجزائية المنقولة محاكم الاستئناف الإدارية في كل من الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وعسير والشرقية، وكذا المحاكم الإدارية في كل من الرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والدمام وبريدة وحائل وتبوك وسكاكا وأبها والباحة وجازان ونجران وعرعر.

وتشمل القضايا التي تختص بها تلك الدوائر جميع الجرائم التي سبق أن وردت نصوص خاصة بإسناد نظرها إلى ديوان المظالم على وجه التحديد.

# • بلدي الرياض" مستنكراً اعتداء مراقب على أحد المواطنين:لابد من محاسبته

المصدر: جريدة الحياة السبت 7 شعبان 1437هـ - 14 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15594798

الرياض - سعاد الشمراني

استنكر المجلس البلدي بالرياض بشدة التصرف غير المسؤول من أحد موظفي البلديات التابعة لأمانة منطقة الرياض، الذي قام بالاعتداء على مواطن وهو ما رصده مقطع فيديو نشر على موقع التواصل «تويتر»، مبيناً أنه تصرف غير مسؤول، وأنه يتابع الموضوع بقلق لأنه يعتبر هذا التصرف تصرفاً غير لائق، ولكنه أيضا تصرف فردي.

وقال المجلس لـ«الحياة» على لسان متحدثه محمد بن سليمان الشويمان: «نستنكر هذا التصرف الذي لا يمثل أخلاقيات المهنة التي يتمتع بها موظفو الأمانة عند أداء أعمالهم، وهو تصرف فردي»، مشدداً على أن «هذا التصرف مخالف لنظام البلديات ولوائحها، والتعليمات التي وجهت من الأمانة للبلديات كانت واضحة بعدم استخدام هذه التصرفات، وسيتابع ذلك مع الأمانة ومع وكيل الخدمات وسيسعى جاهداً لمحاسبة هذا المراقب على سلوكه غير المناسب».

وأكد أن المجلس يتابع هذه الحادثة ويتقصى عنها ويرى أنه يجب أن لا تمر من دون محاسبة، كما أنه يرفض استغلال المراقب للسلطة التي منحت له بحكم وظيفته في التعدي على الآخرين وتجاوز الأنظمة معهم.

وأشار متحدث بلدي الرياض إلى أن المجلس يدرك أن هناك خطة لتوفير مباسط للباعة المتجولين، ليتمكنوا من البيع من خلالها بطريقة نظامية، مبيناً «على رغم أن البلدية تكافح الباعة المتجولين، إلا أن هناك خطة لتسليمهم مواقع خاصة للبيع بدلاً من استخدامهم الأماكن العامة غير المناسبة للبيع».

من جهتها، أوضحت أمانة منطقة الرياض من خلال حسابها الرسمي في «تويتر» أن تصرف مراقب الأمانة (وهو يصعق مواطناً) مرفوض وسيتم محاسبته على ما قام به من تصرف مسيء ومخالف للتعليـمات بعد التعرف على هويته.

# تسهيلاً لحركتهم واندماجهم في المجتمع

# "البلديات" تلزم الأمانات بتنفيذ لائحة الاشتراطات للمعوقين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503125

في إطار حرص وزارة الشؤون البلدية والقروية على تقديم الخدمات البلدية لكافة فئات المجتمع والمساعدة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة مع المجتمع وتمكينهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية بصورة طبيعية، أعدت الوزارة لائحة الاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث ألزمت فروعها من الأمانات والبلديات في مختلف مناطق ومحافظات ومدن المملكة بتطبيق هذه الاشتراطات عند الشروع في تصميم وترميم الإنشاءات التي تنفذها أو إصدار رخص البناء، بهدف تيسير وتسهيل حركتهم وتهيئة أوضاع الأماكن التي يرتادونها.

وتضمنت لائحة الاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة معايير فنية لأخذها في الاعتبار عند الشروع في التصميم والترميم، وتنفيذ ذلك عند تصميم وتجهيز المباني التي يتعامل معها الجمهور سواء كانت حكومية أو خاصة مع الحرص على تحديد مواقع الأنشطة التي لها علاقة مباشرة بالجمهور في الأدوار السفلية.

واحتوت اللائحة على معايير عامة تلتزم بها الأمانات والبلديات، وتنص عليها عند إصدار الفسوحات للمباني العامة والخاصة، توضح كيفية تعامل المعوق مع التجهيزات الخارجية كالمنحدرات ومواقف السيارات وممرات المشاة والخدمات والمرافق العامة، إلى جانب ما تتضمنه من اشتراطات خاصة تهدف إلى استكمال بقية الخدمات والتجهيزات الداخلية والخارجية التي تتواجد في العديد من الأماكن والمباني الخاصة والعامة كالأبواب والشبابيك والمصاعد والممرات وأي تجهيزات أخرى.

كما اشتملت على تخصيص مواقف لسيارات ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع المواقف العامة والخاصة وفي الأماكن المناسبة مما يسهل الوصول منها وإليها ويكون ذلك أقرب ما يكون من مداخل ومخارج الأماكن التي يرتادونها.

وفيما يتعلق بممرات المشاة والأرصفة اشترطت اللائحة أن تكون خالية من العوائق والبروزات وأن تكون أرضيتها من مواد خشنة، وتزود بالمنحدرات اللازمة واللوحات الإرشادية المميزة.

واشتملت على اعتبارات تؤخذ عند تصميم المساجد، من حيث اختيار الموقع المناسب وسهولة الوصول إليه، وفيما يتعلق بتصميم دورات المياه في الأماكن والمباني العامة اشترطت أن يراعى تخصيص جزء منها لخدمة المعوقين بواقع دورة واحدة للرجال وأخرى للنساء مع مراعاة توفير الفراغات والإمكانات الكافية لمساعدة المعوق على الحركة بسهولة داخل وخارج الدورة.

وعلى الجانب الترفيهي فقد أنشأت الوزارة عشرات الحدائق المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف مدن المملكة، راعت خلال تصميمها وتنفيذها توفير كافة احتياجاتهم من وسائل ترفيه وممرات وجلسات وألعاب ودورات مياه، إلى جانب توفير سيارات خاصة بالمعاقين داخل الكثير من الحدائق والمتنزهات.

وأكدت الوزارة ضرورة التعاون مع الجهات الحكومية التي تتعلق خدماتها ومشروعاتها بذوي الاحتياجات الخاصة، لتهيئة المناخ المناسب لهم وتحقيق أكبر قدر من المساعدة له.

وروعي عند إعداد لائحة الاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية للمعوقين تحقق عدة أهداف رئيسية، أبرزها التعريف بذوي الاحتياجات الخاصة من حيث فئاتهم وإلقاء الضوء على بعض الصعوبات التي تواجههم في معيشتهم اليومية، وتحديد الاحتياجات اللازمة لهم من خلال المعايير الفنية والتصميمية، ومراعاة أن تتضمن أنظمة البناء والتصاميم المعمارية على الاشتراطات الكافية التي تيسر لهم الاستفادة من الخدمات المحيطة به، لتمكينهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية ودمجهم فيها بحيث يساهمون في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه، فضلاً عن إظهار البيئة بمظهر حضاري يواكب النهضة الحضارية التي تعيشها المملكة.

# مشددات لـ"الرياض" على أنها خطوة إيجابية للتسهيل على المرأة

# محاميات يقتحمن "رخص التوثيق".. ويؤكدن: النظام لم يحصر التقديم على الرجال

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503129

جدة - أحمد الهلالي

في الوقت الذي سجلت فيه وزارة العدل تقدم محاميات بطلب للحصول على رخص "التوثيق"، أكد عدد من المحاميات أن منحهن أعمال التوثيق خطوة إيجابية وكبيرة للتسهيل على المرأة في مجالات عدة، وسيوفر عليها التكلفة المادية والانتظار في كتابات العدل ومكاتب المحاماة الرجالية.

وقالت المحاميات في حديث لـ"الرياض"، إن رخصة التوثيق غير مقتصرة على الجانب الرجالي فقط، بل ستكون أيضاً للمحاميات، لاسيما وأنه لا يوجد مانع من الحصول عليها مثل رخصة المحاماة.

وتتجه المحامية والمستشارة القانونية بيان زهران لأن تكون أول محامية سعودية تحصل على رخصة التوثيق التي أعلنت عنها وزارة العدل؛ حيث تقدمت بطلب للحصول على الرخصة قبل أشهر، وأنهت بعض الإجراءات الخاصة بالطلب من توثيق بصمة وغيرها.

وأكدت زهران أنها تقدمت بطلب رخصة توثيق عبر الموقع الرسمي لوزارة العدل، لتوافر الشروط المنصوص عليها في نظام الموثقين، ولا زالت في انتظار الانتهاء من الإجراءات الأخرى التي بموجبها ستحصل على الرخصة خلال الفترة المقبلة.

وأضافت أنه تم توثيق بصمتها من قبل كتابة عدل للتأكد من شخصها بطلب الرخصة، ولا يزال طلبها تحت الإجراء، موضحة أن النظام لم يستثنِ المرأة، وأن الأفعال التي يقوم بها من يحصل على رخصة التوثيق جميعها توثيقية، وغير مرتبطة بالقضاء.

وذكرت زهران أن الخدمة مقدمة لمن تنطبق عليهم الشروط سواء محامي أو محامية ولا يوجد استثناء، والمملكة في أنظمتها الأساسية لا تفرق في الحقوق والواجبات على أساس الجنس، وهي من الدول الرائدة والمتقدمة في الحفاظ على الحقوق وتطبيق العدالة، مشيرة إلى أنه لم يصدر في النظام أي استثناء، كما أنه لا يوجد نص شرعي يوضح تحريم عمل المرأة في هذا الجانب.

من جهتها، أفادت المستشارة القانونية خلود الغامدي، أن موضوع رخصة التوثيق تتطابق مع رخصة المحاماة، ولا يوجد مانع في أن تحصل المحامية على رخصة لـ"التوثيق"، لاسيما وأنهن استكملن كل الشروط التي تم طلبها.

وشددت على أن المحاميات بذلن جهداً كبيراً، وأثبتن وجودهن، وخدمن شريحة كبيرة من المجتمع النسوي، لافتاً إلى أن النظام لم يستثنِ المرأة من أعمال المحاماة فكيف يستثنونهن من التوثيق.

وأردفت الغامدي أن حصول المحاميات على رخص التوثيق سيساعد في خدمة شريحة كبيرة من النساء الراغبات في الحصول على الخدمة دون الذهاب إلى أماكن الرجال سواء كانت كتابات العدل، أو مكاتب المحاماة الرجالية لإنهاء أعمال التوثيق.

وفيما يتعلق بالإيجابيات التي ستحصل عليها المرأة بعد حصول المحاميات على رخص التوثيق، أبانت الغامدي أن النساء بطبيعتهن لا يرغبن في الذهاب إلى الرجال للحصول على خدمة سواء كانت استشارات قانونية، أو أعمال توثيق، إضافة إلى أن وجود الموثقات سيقلل من التكلفة المادية، والوقت على النساء.

بدورها، أشارت المستشارة القانونية مها الجدعاني، إلى أن شروط الحصول على رخصة التوثيق المنصوص عليها في المادة الثالثة من لائحة الموثقين اقتصرت على أن يكون المتقدم سعودياً، وحسن السيرة والسلوك، وأن يكون حاصلاً على شهادة جامعية تخصص شريعة، أو قضاء، أو أنظمة من إحدى الكليات في المملكة، أو ما يعادل أيّاً منها، وأن يكون سليم

الحواس، وألاّ يكون سبق الحكم عليه بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو صدر في حقه قرارٌ تأديبي بالفصل من وظيفة عامة، ولو كان قد رد إليه اعتباره، وأن يجتاز دورة متخصصة لا تقل عن شهر، ما لم يكن مارس القضاء، أو عمل كاتب عدل، أو محامياً، أو قدم استشارات شرعية أو نظامية، أو قام بتدريس الفقه أو أصوله أو الأنظمة، وذلك فترة لا تقل عن عام، وأن يجتاز المقابلة الشخصية، وألا يكون موظفاً حكومياً.

واستطردت أن الشروط لم تتطرق إلى أن يكون المتقدم رجلا، أو امرأة، مبينة أن استثناء المرأة من الحصول على رخص التوثيق دون أي مسوغ يخالف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الموقع عليها من قبل المملكة.

من ناحيتها، قالت المستشارة القانونية حنين الحسيني إن هناك حاجة ملحة في المجتمع وخاصة الوسط النسائي، فالكثير من النساء لديهن حاجة ماسة لتوثيق الوكالات والعقود وقد يشعرن بالثقة والارتياح أكثر مع محامية امرأة تمثلها وتطمئن لها ويسهل عليها التواصل معها، كما أنها الأقرب لفهمها وفكرها، خاصة وأن هناك احتياجا كبيرا قد لا يجزِئه ولا يغطيه عدد المحامين.

ونوهت إلى أن حالات الطلب تفوق حالات العرض بكثير مما قد يسبب ازدحاما وتأخيرا في استكمال الإجراءات، موضحة أنه لا يوجد مانع من أن تشارك المحامية زميلها المحامي في هذه المهمة للتسهيل والسرعة في إنهاء الإجراءات، كما أنه لا يوجد ما يمنع شرعاً ولا نظاماً من أحقية المحاميات النساء في ممارسة مهمة التوثيق.

وكانت وزارة العدل قد استحدثت أخيراً، الإدارة العامة للموثقين، وتم ربطها بوكيل الوزارة لشؤون التوثيق، لتبدأ باستقبال طلبات رخص الموثقين العام الماضي من خلال التحقق من هوية المتقدمين، ومطابقة أصول المستندات لدى كتابات العدل في مناطق المملكة؛ حيث بلغ عدد المتقدمين لبرنامج "رخص الموثقين" أكثر من 2000 متقدم عبر البوابة الإلكترونية، وتم الموافقة على منح الترخيص لـ 356 متقدماً يمثلون الدفعة الأولى من المتقدمين، فيما ستتبعها دفعات أخرى بعد استكمال إجراءاتهم.

# الشورى يشرّع لنظام البيع بالتقسيط.. والسجن والغرامة لمخالفيه

## حذر من أن تتجاوز الرسوم والعمولات مانسبته1٪

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677504

جابر المالكي - الرياض

كشفت مصادر مطلعة بمجلس الشورى لـ«المدينة» أن نظام مشروع البيع بالتقسيط الذي يدرس في مجلس الشورى فرض عقوبات لمن يخالف هذا التنظيم وذلك بغرامة لا تزيد على 100 ألف أو إيقاف عمليات البيع بالتقسيط لمدة لا تزيد على سنة أو إلغاء الترخيص لمن يخالف أحكام النظام ولائحته.

وقالت المصادر: إنه حسب أحكام مشروع البيع بالتقسيط الختامية لا يخل نظامه بأحكام نظام مراقبة شركات التمويل، ويجوز أن تستثنى اللائحة بعض الأنشطة من الخضوع لأحكام النظام وفق اتفاق وزارة التجارة مع مؤسسة النقد.

وأكد تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بالمجلس أن تعديلات على النظام تأتي على أهمية تنظيم هذا النشاط لحماية النظام المالي وعدالة التعامل بين كافة الأطراف، مشيرة إلى أن هناك مادة تم إضافتها على المشروع المقترح من الحكومة تجيز للمشتري بعد موافقة البائع نقل التزاماته وحقوقه التعاقدية في عقد البيع بالتقسيط، لمشترٍ آخر، وتسقط الكفالة ما لم يوافق

الكفيل كتابةً على استمرار كفالته، ولا يمنع ذلك البائع من مطالبة المشتري الآخر بتقديم كفالة كشرط لموافقته على هذه الالتزامات والحقوق.
وأكدت اللجنة أهمية نظام البيع بالتقسيط، خاصة في ظل صدور أنظمة كثيرة تعنى بالتمويل والرهن العقاري وتسهيل التسجيل العيني للعقار وصدور نظام التعاملات الالكترونية، بالإضافة إلى المستجدات التي طرأت على البيوع وآلياتها والضمانات المتعلقة بها وسوق الائتمان المتنامي في المملكة، كما أنه مهم لإضفاء مناخ من الطمأنينة والاستقرار في المعاملات المالية بين الأفراد وتوفير مناخ من الثقة بين البائع والمشتري، وبالتالي تسهيل البيع وتلبية حاجة المشتري في ظل تدني مدخولات الناس، وارتفاع كلفة المعيشة وتعدد حاجاتهم، كما يمثل هذا النظام فرصة للبائع لتسويق سلعته وتصريفها في ظل نظام قادر على حماية حقه في استيفاء الثمن فيما بعد.
وأوضح تقرير اللجنة أنه يحق للبائع فسخ العقد إذا تخلف المشتري عن أداء أقساط مستحقة وفقًا لما تحدده اللائحة وبما يحقق العدالة بين طرفي العقد، وله أيضًا اشتراط حلول الثمن كاملاً إذا تخلف المشتري عن سداد أقساط مستحقة.
وبين التقرير أنه تم تحديد مواد النظام الرسوم والعمولات الإدارية التي للبائع الحق في الحصول عليها من المشتري وحذرت من أن تتجاوز نسبتها 1% من إجمالي مبلغ العقد على إعطاء الصلاحية لوزير التجارة تعديل النسبة وفقًا لحالة السوق.

# • العمل" تحظر الاحتفاظ بجوازات سفر المكفولين إلا بموافقتهم

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677508

سعيد الزهراني - الطائف
أصدرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، توجيهات إلى جميع الكفلاء من شركات، ومؤسسات، وأفراد، بحظر الاحتفاظ بجوازات السفر، الخاصة بمكفوليهم، إلا بموافقة العامل الوافد صاحب الجواز.
وأوضحت الوزارة في توجيهاتها، أنه يتعين أن يكون جواز السفر بحوزة صاحبه، وألا يتم الاحتفاظ به لدى الكفيل، سواء كان فردا، أو شركة، أو مؤسسة، إلا حال رغبة صاحب الجواز في ذلك، وبعد الحصول على موافقة مكتوبة منه، تشمل إقرار برضاه كامل الإرادة عن ذلك؛ خوفا من سرقة الجواز، ضياعه، أو تلفه، وهو بحوزة الكفيل. وفي حالة موافقة صاحب الجواز على الاحتفاظ به لدى كفيله، فإنه يتعين أيضا رده له حين يطلبه، على أن يتم توقيع الإقرار من العامل صاحب الجواز، وإعطاؤه نسخة منه.تجدر الإشارة إلى أن جواز السفر، يعتبر حقا للعامل الوافد، وليس من حق أحد حجزه، أو الاحتفاظ به، دون موافقة صاحب الجوازنفسه.

# 50 ألف فرصة عمل عن بعد للمرأة برواتب محفزة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677550

حوار - بسام بادويلان

كشف وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المساعد للبرامج الخاصة، عبدالمنعم ياسين الشهري عن وجود فرص عمل شاغرة جديدة للمرأة في 100 شركة خاصة بمختلف مناطق المملكة، مشيرا إلى أنه يتم دراسة تطبيق قرار محفز للمرأة على العمل الجزئي، يضمن لها رواتب محفزة، لافتا إلى أن المرحلة الثالثة من «التأنيث» لم تتوقف، معزيا عدم التطبيق إلى تهيئة بيئة عمل مناسبة، موضحا وجود اتفاقية بهذا الخصوص مع وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وأكد الشهري في حوار خاص لـ«المدينة» أن هناك إستراتيجية وطنية لبرنامج «عمل المرأة عن بعد»، تستهدف أكثر من 50 ألف فرصة عمل العامين المقبلين، وسيتم إطلاق البرنامج خلال شهرين، متطرقًا في حواره إلى أن برنامج توظيف السعوديات الخريجات في المصانع يتضمن توفير الحضانات والمواصلات، وإيجاد مسار مهني واضح في خط إنتاج حسب المهنة، فضلا عن تحديد فترة الدوام.. فإلى نص الحوار:

بعد التغييرات التي طرأت في المناصب القيادية بوزارة العمل، خاصة تلك التي تمس عمل المرأة؟

أوقفت برامج ومبادرات مهمة لدعم التأنيث، كالمرحلة الثالثة من برنامج تأنيث المحلات النسائية.. هل هذا القرار هو بمثابة إيقاف للبرنامج؟ وما هي الأسباب؟

الوزارة لم تتوقف عن التأنيث، ولا يمكن أن تتوقف عن ذلك، لأن قرار تأنيث المستلزمات النسائية جاء بناء على أوامر ملكية، إلا أن هناك تريثًا قبل انطلاق المرحلة الثالثة، لعدم توفر بيئة عمل مناسبة للمرأة في كثير من تلك المحلات التجارية، فأبسط أبجديات الخدمات الأساسية للعمل في تلك المواقع مفقودة فيها، حتى دورات المياه وتوفر الأمن والاستقلالية غير متوفرة، بل لم تجد أماكن استراحة مخصصة للنساء في الأسواق، فهناك من يجلسن على الأرصفة، وهذا لا يليق بمكانة المرأة، كل تلك المبررات استدعت تأجيل تطبيق القرار لحين تهيئة الأماكن، وتم مخاطبة وزارة الشؤون البلدية والقروية، وتم توقيع اتفاقية معها لتهيئة الأسواق غير المهيأة، أما المهيئة فيستمر بها التأنيث، فالمراحل المقبلة هي المرحلة الثالثة.

متى تطلق المرحلة الثالثة للتأنيث بالتحديد؟

لا يحدد الزمن بقدر ما تحدد إجراء، لأن الإجراء لدى الجهات الأخرى.

لكن نريد معلومة تفيد القراء، ربما تستغرق 3 سنوات أو أكثر كلمة «الانطلاق»؟

قد تأخذ يومًا، نحن لم نتوقف عن التأنيث، بل نتريث لكي نتقدم بشكل أسرع، احيانا يأتي الاستعجال بخطوة فيرجعك 10 خطوات للخلف، فالقرار متوقف مؤقتا، لحين ايجاد بيئة عمل مناسبة وجاذبة للمرأة، فكلما كانت هناك بيئة آمنة، كلما كانت هناك بيئة جاذبة للمرأة، وبالتالي تصبح المنشأة منتجة.

ما هي الأنشطة التي ستكون ضمن نطاق المرحلة الثالثة؟

لمرحلة المقبلة في التأنيث، ستكون في أنشطة بيع العطور النسائية، ورعاية الأمومة، والجلابيات، والأحذية، والحقائب، بالإضافة إلى الجوارب النسائية، والملابس الجاهزة، والاقمشة النسائية، وللعلم أن الوزارة لم تمانع أي صاحب عمل ببدء العمل بمزاولة نشاطه في المرحلة الثالثة، فعلى سبيل المثال كل صاحب عمل يريد أن يؤنث نشاطه، يجد كل الدعم من الوزارة متى ما وفر بيئة عمل وفق الاشتراطات المحددة، وهناك بعض اصحاب الاعمال بدأ فعليا في ذلك.

ما هي البرامج المستقبلية التي تبشر المرأة مع تحديد زمن إطلاقها ؟

سيتم إطلاق برنامج «العمل عن بعد» بشكل رسمي خلال الشهرين المقبلين على بقية مناطق المملكة، حيث بدأ البرنامج في توظيف نحو 2000 عاملة برواتب تتراوح بين ( 3000-9000) ريال، بالإضافة أن هناك استراتيجية وطنية لعمل المرأة عن بعد، تستهدف أكثر من 50 ألف فرصة عمل خلال العامين المقبلين، وجاري العمل بالمشاركة مع عدد من

الجهات الحكومية «وزارة الخدمة المدنية، ووزارة التجارة، وهيئة الاتصالات، لتوفير البنية التحتية، وسيتم استهداف النساء في المدن غير الكبيرة، وقد افتتح 7 مراكز «للعمل عن بعد» في كل من القصيم وحائل وجازان والمدينة المنورة ونجران والأحساء، وحاليا جاري افتتاح مركز آخر في تبوك، كما أنه سيتم الإعلان عن إطلاق بوابة الكترونية تخصصة «للعمل عن بعد».

المرأة تجد صعوبة عندما ترغب أو تفكر أن تعمل ضمن مشروعات الأسر المنتجة، حيث تجد الإجراءات الروتينية المطولة والتداخلات بين الجهات المختصة.. هل هناك تنظيم أو هيئة تعنى بدعم الأسر المنتجة؟

نعمل لتنظيم عمل الأسر المنتجة من خلال لائحة تنظيمية تحت الدراسة، بتنسيق مع جميع جهات العمل الحكومي، وسيتم تكليف جهة بالإشراف على المشروعات، تعنى بتقديم الدعم والإشراف، وتنظم وتراقب تلك المشروعات.ولا يفوتني أن أشير أن هناك رجل أعمال بادر بتوفير موقع أرض في الرياض، يستوعب 700 أسرة منتجة، ويبحث عن موقع آخر بمدينة جدة لنفس الغرض.

هل لديكم رساله للمرأة في العمل؟

أريد أن أبث رسالة، فموضوع عمل المرأة يحتاج إلى ثقافة في حقوق العمل، للحصول على وظيفة، فمعظم الشركات تسعى أن يكون لها أقسام نسائية خاصة.

هل هناك برامج مستقبلية أخرى؟

سنبدأ بتأنيث قطاع التموين والإعاشة في عدد من الشركات الكبيرة، من خلال عمل شراكة معهم، لتوظيف عدد كبير من السعوديات. كما سيتم البدء الفعلي بتوظيف عدد كبير من النساء في 100 شركة كبرى، وجاري التنسيق مع تلك الشركات من خلال شركاء منظومة وزارة العمل، (صندوق تنمية الموارد البشرية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني).

هل هناك جديد طرأ على العمل الجزئي؟

ندرس تطبيق قرار محفز على العمل الجزئي، ليكون مشجعًا لدخول المرأة في هذا النوع من العمل، بحيث يضمن لها رواتب عالية واحتساب توظيف المرأة بواحد في نسب التوطين.

لماذا نسيت الوزارة الجانب الإرشادي للمرأة ؟

الوزارة لم تنسى، فهي حريصة بعمل ذلك، حيث أصدرت دليلًا لعمل المرأة في كتيب واحد (النسخة الثانية)، يحتوي على كل ما يخص عمل المرأة بشكل مفصل، كما نعمل على بوابة عمل المرأة.

هل يوجد خطة لتشغيل السعوديات الدارسات؟

جاري تنفيذ برنامج بالاتفاق مع جامعة نورة، وتم تشكيل لجنة للبدء في تنفيذ تخطيط أكاديمي لتوظيف المرأة، ضمن نطاق مشروع «علم وعمل» الذي أطلق بالتنسيق مع وزارة التعليم.

هل يوجد برنامج توظيف للخريجات في المصانع والشركات؟

نعم، أطلقنا برنامجًا لتوظيف السعوديات الخريجات في المصانع بعد إكمالهن برنامجًا تدريبيًا في 3 مدن صناعية، كمرحلة أولى، وهي الرياض، وجدة، والشرقية، ويتم من خلال هذا البرنامج توظيف نسبة من المتدربات في تلك المدن، بإشراف هيئة المدن الصناعية، وتوفير الحضانات والبيئة المناسبة للعمل في تلك المدن، بالإضافة إلى تقديم الدعم في التدريب وتوفير المواصلات لها، وصرف رواتب محفزة، وإيجاد مسار مهني واضح في خط إنتاج حسب المهنة، وتحديد فترة الدوام، وبالفعل تم تطبيق هذه التجربة في الرياض، وسيتم العمل بها بمدينة جدة خلال أيام، ثم سيتم تطبيق التجربة على بقية مناطق المملكة.

أعلنت وزارة العمل عن برنامج لتوظيف المرأة في الصيدليات، إلا أنه ضمن القرارات المعلقة.. متى يتم تطبيق هذا القرار؟

كما سبق وأن ذكرت لك، فإن هذا البرنامج ضمن المرحلة الثالثة، وهو خاص بتأنيث الصيدليات في المولات المغلقة.

لكن، حدث سجال على آلية تطبيق هذا القرار بين الجهات المعنية ما بين مؤيد ومعارض؟

لا لا يوجد سجال، اشتراطات الوزارة واضحة، ففي حال توفير الاشتراطات اللازمة لبيئة العمل، يتم بدء تطبيق القرار بتوظيف المرأة.

هناك مشروع لتحسين بيئة العمل.. نريد تفصيل عنه؟

مشروع تحسين بيئة العمل، سيتم تطبيقه في 3 مدن الرياض وجدة والشرقية، وسيتم تعميمه في جميع مناطق المملكة خلال الثلاثة أشهر المقبلة، حيث تم عمل التشريع المناسب، وسيتم تكوين شراكات، لتوفير الدعم في المواصلات والحضانات، أما التشريع والتفتيش والرقابة، تم العمل فيه.

المواصلات من أكبر المعضلات التي تقف أمام مسيرة عمل المرأة.. هل وضعت حلول لتطبيق خطة تحسين بيئة العمل بشكل نهائي؟

من خلال خبراتنا في قطاع العمل، يجب مشاركة القطاع الخاص للعمل على تلافي تلك السلبيات.

لكن أنتم جهة حكومية معنية بالأمر؟
لا، يجب مشاركة القطاع الخاص معنا، ونص نظام العمل على الزام صاحب العمل بتوفير حضانة في حال وصل عدد العاملات لديه إلى 50 عاملة، كما تم تقديم دعم للمواصلات بنصف الراتب. وسبق وأن نجحت تجربة «الحضانات» في القصيم و»المواصلات» في الرياض، أما مدينة جدة، وبقية المدن جاري تطبيق تلك التجربتين.
هل هناك خطة لتوظيف المرأة في القيادات الوظيفية في المصانع؟
نعم، فالوزارة تسعى لاستقطاب الكوادر النسائية المؤهلة، ليتم الربط بين التأهيل والشاغر، حيث يتم مواءمتهن لتوظيفهن في الوظائف القيادية في المصانع والشركات، ضمن مشروع «علم وعمل»، حيث أطلق تنفيذ هذا البرنامج، فأكثر من يستطيع الإجابة على هذا الموضوع هو صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف».

# نفقات شهرية ورعاية صحية وتعليمية ضمن الضوابط الجديدة لـ "البيوت الاجتماعية"

## حددت الأهداف والفئات ونوعيات المستفيدين

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 6 شعبان 1437هـ - 13 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677171

سعيد الزهراني ـ الطائف
وضعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ضوابط جديدة؛ لافتتاح المساكن التي يتم إنشاؤها لرعاية من لا يُعرف والداه أو أحدهما، والتي يطلق عليها «البيوت الاجتماعية»، وتضمنت هذه الضوابط، والتي تم إعدادها في لائحة متكاملة الأهداف والفئات، وكذلك النوعيات المستفيدة، وما تتحمله الوزارة من نفقات شهرية لرعاية المقيمين بهذه البيوت صحيا، وتعليميا. ونصت الضوابط على التزام الوزارة برعاية المقيم في البيوت الاجتماعية، وأداء ما يقابل ذلك من تكاليف، بحيث يتم صرف مبالغ شهرية لهم تبدأ بـ 200 ريال شهريا لمن هم دون سن التعليم، وحتى 1200 ريال للملتحقين بالتعليم الجامعي. وحددت الضوابط أهدافا للبيوت الاجتماعية، في توفير رعاية قريبة من الحياة الأسرية الطبيعية للمقيم وإيوائه والاعتناء به،من أجل غرس القيم الدينية والاجتماعية داخله وفق تعاليم الشريعة الإسلامية، بحسب ما تتطلبه المرحلة العمرية. كما وضعت اللائحة شروطا وضوابط للالتحاق بالبيوت الاجتماعية، وكذلك شروط الانتقال من فئة إلى أخرى، كما حددت حالات إنهاء الإقامة بها

# إسناد أعمال التفتيش للقطاع الخاص

# الشورى يناقش اللائحة التنظيمية لمجالس شباب المناطق

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 شعبان 1437هـ - 14 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160514/Con20160514839373.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يناقش مجلس الشورى في جلسته يوم (الأربعاء) 18 شعبان الجاري، تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق المقدم من عضو المجلس الدكتور حامد الشراري.

كما يناقش يوم (الإثنين) 16 شعبان الجاري، تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع تعاون بين المملكة والولايات المتحدة المكسيكية في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة ووزارة البيئة في جمهورية كوريا للتعاون في مجالات حماية البيئة وتنميتها والمحافظة عليها.

ويصوت المجلس في الجلسة ذاتها، على وجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي، ويناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام البيع بالتقسيط.

كما يناقش تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مقترح إضافة مادة جديدة إلى نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم ( 5/م) وتاريخ 1397/2/21 «يقضي بإسناد بعض أعمال التفتيش والرقابة وفرض الغرامات إلى شركات فنية متخصصة» وهو مقدم من عضو المجلس الدكتور مفلح الرشيدي.

وفي جلسة يوم الثلاثاء 17 شعبان الجاري، يناقش المجلس تقرير اللجنة الأمنية بشأن مشروع اتفاق بين حكومتي المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية في المجال العسكري التقني، كما يناقش تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التراث الثقافي والمتاحف والتراث العمراني والحرف والصناعات اليدوية بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ووزارة الثقافة في جمهورية البيرو.

ويصوت المجلس على وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح تعديل المادة الثالثة عشرة من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/49) وتاريخ 1397/7/10 والمقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي.

ويبحث المجلس في جلسة يوم 18 شعبان الجاري، تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية التونسية للتعاون في المجال الدفاعي، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع اتفاق تعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين حكومتي المملكة وجمهورية فنلندا، ويصوت على وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية.

# وحدة لـ "التمكين الصحي والحقوق" في جامعة المؤسس

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 شعبان 1437هـ - 14 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160514/Con20160514839383.htm

وافقت جامعة الملك عبدالعزيز على إنشاء وحدة «التمكين الصحي والحقوق الصحية» في قسم النساء والتوليد بعد طلب تقدمت به المدير التنفيذي لمركز التميز والرعاية الصحية لسرطان الثدي البروفيسورة سامية محمد العمودي.
وتعد وحدة جامعة المؤسس الأولى من نوعها في كليات الطب بالمملكة، إذ ظلت تعمل في الفترات السابقة على نشر الوعي من باب المسؤولية الاجتماعية.
كما تمت الموافقة على إدراج مادة «التمكين الصحي والحقوق الصحية برؤية شرعية» في تطوير مناهج كلية الطب والنساء والتوليد، وتهدف الوحدة إلى تمكين المجتمع والعاملين في القطاع الصحي من التشريعات والأنظمة المحلية في وزارة الصحة وتعريفهم بحقوقهم الصحية، والتقليل من الأخطاء والمضاعفات.
وأوضحت رئيسة الوحدة سامية العمودي لـ«عكاظ» أن إنشاء الوحدة خطوة أولى والسعي مستمر لتعميم الفكرة ونشرها في كليات الطب في المملكة طبقا لرؤية برنامج التحول الوطني 2030 التي تشمل التحول الاقتصادي والاجتماعي والصحي.
وأضافت أن سقف الطموحات هو الوصول بصحة المرأة في السعودية إلى أعلى المستويات، مؤكدة أن إنشاء الوحدة يعد إنجازا متفردا لكلية الطب.

# ضبط 21 ألف متسوّل 9 ٪ منهم سعوديون خلال عام واحد

# "العُمري": التسوّل قضيّة خطيرة غير منتهية في المجتمع

المصدر: جريدة سبق الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
https://sabq.org

نبّه متخصص في الشؤون الاجتماعية إلى خطورة تفاقم وزيادة ظاهرة التسول في المجتمع السعودي وبشكل لافت للنظر، وبالذات من غير السعوديين الذين اتخذوا الإشارات المرورية، والفنادق، والمستشفيات، وغيرها أماكن رئيسة لتواجدهم فيها، مع لبسهم للزي السعودي واصطحاب النساء للأطفال في كل الأوقات.
وقال المستشار والباحث في الشؤون الاجتماعية، سلمان بن محمد العُمري، إن التسوّل قضية خطيرة غير منتهية حتى تاريخه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل من أجل إزالتها والتخلص منها كونها عملية بعيدة عن روح الإسلام، وتحمل معاني بعيدة عن الحضارة والسلوك الحضاري بشكل كبير، وهي تخرج من باب لتعود من الشباك بأشكال عديدة وأنماط لا تخفى على أحد، وخصوصاً أن المملكة بما حباها الله من خيرات صارت مطمعاً لكل أولئك ذوي النفوس الضعيفة والأطماع الكبيرة والجشع المستمر، وهي ليست مقتصرة على منطقة معيّنة بذاتها في البلاد، بل تكثر في مناطق وتقل في أخرى، يعرفها المتسوّلين أكثر من غيرهم، مشيراً إلى أن تقارير وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ( الشؤون الاجتماعية سابقاً ) كشفت عن ضبط 21 ألف متسول 9% منهم سعوديون العام المنصرم 1436 هـ . وهذه الأرقام قليلة

جداً ولا تمثل الواقع الحقيقي لواقع التسول التي لم تستطع الوزارة التصدي لها حيث إن إمكاناتها المخصصة لفروعها لا تكفي لمتابعة المتسولين في مدينة الرياض !!
وكشف "العُمري" عن لقائه الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض وقال: سألته عمّا إذا كان للشرطة دور في متابعة المتسوّلين في العاصمة. فأجاب على الفور: نعم، إنها جزء من مسؤولياتهم، وعمّد مباشرةً مدير إدارة الدوريات الأمنية اللواء عيد العتيبي بالملحوظات التي لدي عن التسوّل والمتسوّلين في مدينة الرياض تحديداً، ولا شك أنّ تفاعل الأمير فيصل الإداري المحنّك ليس بغريب فهو يتابع كلّ صغيرة وكبيرة في المنطقة ومن تعامل معه عن قرب يعرف الدّقّة والحرص على الانضباطيّة في العمل التي أهملها ــ مع الأسف الشديد ــ كثير من المسؤولين !!
وأثنى على رجال الأمن وخاصة الدوريات الأمنيّة وقائدها ذو الأخلاق العالية اللواء عيد العتيبي الذي قدّم ما يستطيع في كل ملحوظة قدمتها له، وكلّف أحد الضباط الميدانيّين بمتابعة مثل هذه الأمور معي. ولكنني خلصت إلى شيء أن قضيّة التسوّل والمتسوّلين تحتاج إلى فرق متخصصّة لوحدها لمتابعة المصائب الكبيرة التي تخرج من عباءة التسوّل من غسيل للأموال، وتجارة في المخدرات، ودعارة، وسحر، وجرائم متنوعة متعددة وغير ذلك.
وأشار العُمري إلى أن البعض يمتطي جواد التسول، وهو لا يهدف من وراء ذلك إلا لجمع المال والثروة، وهؤلاء يستغلون كل مناسبة وكل شاردة وواردة من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب، فتراهم مرة يتصنعون المرض، وتارة يعزفون على أوتار الاعاقات ومرة يستجدون الناس وهم يكذبون ويخادعون، وما أكثرهم في مواسم الخيرات والعطاء كشهر رمضان المبارك وغيره، حتى الفنادق الكبرى، والأعراس والمستشفيات الكبرى. ناهيك عن أماكن العزاء ومتابعتها بطرق احترافية.
وتساءل ما دام أنّ الغالبيّة العظمى من المتسوّلين هم من غير السعوديّين فلماذا لا يرحلون إلى بلدانهم، والمواطنون تدرس حالتهم ويقدّم لهم العون والمساعدة وفق ما لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من برامج مخصّصة لذلك. أما غير السعودي فيجب عدم التردّد بالترحيل بالإبعاد لأنّه قد تكون المخاطر أكبر من قضية تسوّل!!
وناشد سلمان العُمري من الجهات المسؤولة بأن تقوم بدورها بشكل يبعث الاطمئنان، وأن تأخذ المسألة بمحمل الجد، لا سيما إذا علمنا أن القضية قد تكون مرتبطة بعصابات منظمة، ويقف خلفها من يوجهها بشكل أشبه ما يكون بأعمال المافيا وعلى هذا فإن الأمر يجب أن يدرس، ويوضع بإطاره الصحيح، وتوضع الخطط المناسبة لحلها، والخلاص منها بشكل جذري سواء كانت عملاً إفرادياً أو مخططاً ومنظماً حتى يتم اجتثاث القضية بشكل نهائي.

# مواقف حازمة ضد الفساد.... وتشريعات متعددة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15634389

الرياض - «الحياة»
اتبعت المملكة طرقاً ومواقف حازمة ضد «الفساد» في قطاعاتها، منذ تأسيسها قبل عقود، وجاءت مكافحة الفساد في المملكة قبل قيامه كاتفاق دولي من خلال التزامها بمبادئ الدين الإسلامي الذي يعد الفساد جريمة تعاقب عليها الشريعة الإسلامية قبل أن يعاقب عليها القانون.
وتستمد المملكة منهجها في مكافحة الفساد من مصدرين هما الشريعة الإسلامية ثم القوانين، فيما لم يرد له حكم في الشريعة، وانطلاقاً من إدراكها لتأثير الفساد الذي يعتبر ظاهرة عالمية خطرة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً على أي مجتمع، فقد تحركت بحزم وقوة لمكافحته والتصدي له باتخاذ جميع الإجراءات النظامية، وتقديم الدعم اللازم للجهات المختصة المعنية بمكافحته. وخلال السنوات الماضية سعت المملكة إلى عقد عدد من التفاهمات والاتفاقات الدولية لمكافحة الفساد، ودعت إلى إيجاد تعاون دولي منظّم يشتمل على المساعدة القانونية بوجه عام، وذلك من خلال اللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية، ويشمل ذلك تلقّي طلبات المساعدة القانونية الواردة من الدول، ومتابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد، فضلاً عن قيامها بسن قوانين وأنظمة تحكم حياة المواطنين والمقيمين، وإنشاء أجهزة رقابية، إضافة إلى القيام بإصدار أنظمة تحكم حياة الإنسان وتحفظ كرامته، وتنهاه عن أي فعل حرمته الشريعة والقوانين.

كما تنوعت القوانين التي أصدرتها المملكة بين نظام لمكافحة الرشوة، ونظام لمكافحة التزوير، ونظام لمكافحة الإثراء غير المشروع، ونظام لتأديب الموظفين، ونظام لمحاكمة الوزراء وكبار المسؤولين، ونظام للرقابة المالية، ونظام لمكافحة غسل الأموال كما أنشأت المملكة عدداً من أجهزة الرقابة والمتابعة في وقت مبكر تقوم بالرقابة على تصرفات الموظفين، والمحافظة على الأموال العامة المنقولة والثابتة. ومن تلك الأجهزة التي تمارس دور الرقابة والمتابعة ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة التحقيق والادعاء العام، كما بادرت المملكة إلى فتح حساب بنكي في العام 2006 أسمتهحساب «إبراء الذمة»، يهدف إلى إتاحة الفرصة لمن يشعر أنه أخذ من المال العام شيئاً لا يستحقه لرد ما أخذه من دون أي تبعات، وكان هدفها من ذلك التعرف على أي مؤشرات لوجود الفساد، من خلال المبادرات التي تتم ومن خلال حجم المبالغ التي تودع في ذلك الحساب، لكي تستعين بذلك في سن القوانين اللازمة لمكافحته فيما بعد، في حين بادرت المملكة عندما تبين لها وجود مؤشرات للفساد إلى سن القوانين وإحداث الأجهزة اللازمة لمكافحة الفساد. وبلغ إجمالي ما أودع في حساب إبراء الذمة قرابة 70 مليون دولار، في حين أصدرت المملكة استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في عام 2007 وضعت فيها منهجاً لمكافحة الفساد، وإقامتها على مبادئ تؤسس لثقافة تحارب الفساد، وتنبذ المفسدين، وتنطلق من الواجب الديني والأخلاقي والإنساني، ثم سلطة القانون، وهو ما أوحى بأن مكافحة الفساد ليست خياراً، ولا جهد جهة بعينها، ولا فرد بعينه، بل هو جهد وطني مدعوم بإرادة سياسية صلبة، والتزام يبدأ بالأسرة مروراً بالعلماء والمفكرين، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع العام والخاص. كما أنشأت بأمر من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يرحمه الله الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في عام 2011، بهدف رصد ومكافحة الفساد الحكومي، وتم ربط الهيئة بالملك مباشرة، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال التام مالياً وإدارياً بما يضمن لها مباشرة عملها بكل حياد ومن دون تأثير من أي جهة كانت، وليس لأحد التدخل في مجال عملها. فيما كان التعامل مع جرائم الفساد في المملكة قبل أن تتولى الهيئة تلك المهمات يقع ضمن اختصاص أكثر من جهة حكومية واحدة، ومن أبرز تلك الجهات: هيئة الرقابة والتحقيق، والمديرية العامة للمباحث (المباحث الإدارية). وفي الوقت ذاته شاركت المملكة في شتى المحافل الدولية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد رغبةً منها في تحقيق تعاون دولي متناغم تجاه مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية وحققت أعلى درجات الالتزام في المنطقة في ما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في حين سنت المملكة عدداً من التشريعات التي تلعب دوراً مهماً في مكافحة الفساد من أبرزها: «النظام الأساسي للحكم ١٩٩٢، ونظام مجلس الوزراء ١٩٩٣، ونظام مجلس الشورى ١٩٩١، ونظام القضاء ٢٠٠٧، ونظام ديوان المظالم ٢٠٠٧، ونظام مكافحة غسل الأموال ٢٠٠٣، ونظام المرافعات الشرعية ٢٠٠٠، ونظام الإجراءات الجزائية ٢٠٠١، ونظام المحاماة ٢٠٠١، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ٢٠٠٧، ونظام التعاملات الإلكترونية ٢٠٠٧، ونظام مكافحة الغش التجاري ٢٠٠٨، ونظام الخدمة المدنية ١٩٦٠، ونظام تأديب الموظفين ١٩٧١، ونظام قوات الأمن الداخلي ١٩٦٥، والمرسوم الملكي رقم م/ ١٦ لعام ١٩٦٢ الخاص بمساءلة الموظفين ومحاسبتهم عن مصادر ثرواتهم المشكوك فيها، ونظام محاكمة الوزراء ١٩٦١، ونظام تأمين مشتريات الحكومة وتنفيذ مشاريعها ١٩٧٧، ونظام مكافحة الرشوة ١٩٩٢، ونظام وظائف مباشرة الأموال العامة ١٩٧٥، والنظام الجزائي الخاص بتزييف وتقليد النقود ١٩٧٧، ونظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٠٠٥، ونظام مكافحة التزوير ١٩٦١، وغيرها من الأنظمة.

# "العمل" و"التجارة" تحميان "العامل النزيه"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15632036

الرياض - «الحياة»
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة التجارة والاستثمار السماح للعامل الوافد النزيه، المُبلّغ عن تستر تجاري بنقل خدماته إلى صاحب عمل آخر، شريطة ألا يكون مشتركاً فيه.

وجاء ذلك في إطار تعاون وحرص الوزارتين على مكافحة التستّر التجاري، وإيجاد بيئة تجارية نظامية وخالية من المخالفات، سعياً إلى تمكين المواطنين من ممارسة العمل التجاري في بيئة محفزة ونظامية.
وتنصّ المادة الـ15 من اللائحة التنفيذية لنظام العمل التي اعتمدت أخيراً، على أنه «يجوز للوزير أو من يفوضه الموافقة على نقل خدمة عامل وافد إلى صاحب عمل آخر، من دون موافقة صاحب العمل الذي يعمل لديه العامل، عند إبلاغ العامل عن تستر تجاري ضد صاحب العمل مع تقديم أدلة تثبته، بشرط ألا يكون مشتركاً فيه».
ودعت الجهتان المواطنين والمقيمين إلى التعاون معهما في الحد من التستر التجاري، والإبلاغ بالاتصال على هاتف استقبال البلاغات في وزارة التجارة والاستثمار، أو هاتف مركز الاتصال في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أو عبر التواصل مع حسابات الجهتين في مواقع التواصل الاجتماعي.
وجددت الجهتان التحذير للشركات والمؤسسات والأفراد من التعاون مع المخالفين لأنظمة الاستثمار أو العمل في المملكة، ما قد يعرّضهم للمساءلة القانونية والعقوبات النظامية، التي قد تصل إلى التشهير والسجن عامين، وغرامة مالية تصل إلى مليون ريال للمخالف الواحد، وإبعاد غير السعوديين من المملكة.
ويُعرّف التستر التجاري بقيام غير السعودي بممارسة النشاط التجاري لحسابه الخاص، بتمكين من مواطن سعودي أو مستثمر أجنبي، سواء أكان ذلك من طريق استعمال اسمه أو ترخيصه أو سجله التجاري، أم بأي طريقة أخرى، وهو ما يعد مخالفاً للنظام، إذ نصّت المادة الأولى من نظام مكافحة التستر على أنه لا يجوز لغير السعودي - في جميع الأحوال - أن يمارس أو يستثمر في أي نشاط غير مرخّص له بممارسته، أو الاستثمار فيه، بموجب نظام الاستثمار الأجنبي أو غيره من الأنظمة واللوائح والقرارات.

# "العمل": تنظيمات جديدة للاستقدام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15632039

الرياض - «الحياة»
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن تنظيمات الاستقدام الجديدة التي أقرت أخيراً، تحقق أعلى درجات التوافق بين أطراف العلاقة التعاقدية، وتقلص حالات التغيب ورفض العمل، وتتيح خيارات سعرية مناسبة أمام المواطنين، تلبية لرغباتهم.
وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل، أن إقرار تنظيمات جديدة أو تعديلها من حين لآخر، يأتي تماشياً مع متغيرات السوق المتلاحقة، بما يحقق تطوير الأداء لمواكبة تلك المستجدات، في سبيل منح السوق مرونة أكثر في التعامل، سيراً مع المصلحة العامة.
وأضاف أبا الخيل أن التنظيمات الجديدة، ألزمت مكاتب وشركات الاستقدام، بنموذج عقد جديد، بدلاً من المعمول به حالياً، في خطوة تهدف إلى حفظ حقوق أطراف العلاقة التعاقدية، وتحقق خدمة نوعية ومناسبة من مزود الخدمة لجميع عملائه. ودعا المتحدث الرسمي المواطنين والمقيمين إلى الاستفادة من خدمات برنامج العمالة المنزلية (مساند)، الذي يتيح إمكان اطلاع العميل على المكاتب والشركات المرخص لها بمزاولة نشاط الاستقدام، فضلاً عن عرض تكاليف الاستقدام، والمهن والجنسيات المتوافرة في كل مكتب وشركة استقدام على حدة.
وتابع: «يتيح الموقع لأطراف العملية التعاقدية التعرف على آلية تقديم الشكاوى والنزاعات، إضافة إلى إمكان حصول العميل على النماذج والمستندات الخاصة بالعمالة المنزلية، التي تقدم من الجهات ذات العلاقة».
وقال: «انطلاقاً من حرص الوزارة على حفظ حقوق العملاء وضمان تحقيق مصلحة جميع الأطراف، ندعو إلى الإبلاغ عن المخالفات أو المشكلات التي تواجههم في الاستقدام، من خلال القنوات الرسمية، إذ يتاح للمتضرر أن يتقدم بالشكوى إلكترونياً من طريق برنامج العمالة المنزلية (مساند)، أو عبر مركز الاتصال بخدمة العملاء، أو فروع مكاتب العمل في جميع مناطق المملكة

# ضمن دورة إجراءات التعامل مع قضايا العنف الأسري بالمحاكم
# "العدل" تستعرض أنظمة الحماية الاجتماعية وحقوق الطفل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503320

الرياض - مبارك العكاش

وقف عدد من القضاة والمختصين في الشأن الاجتماعي والنفسي على عدد من الصور الواقعية لقضايا العنف الأسري التي ترد إلى المحاكم، مستعرضين إجراءات التعامل معها، ونظامي الحماية من الإيذاء ونظام حقوق الطفل وكيفية التسبيب النظامي عليها في الأحكام الشرعية في قضايا العنف.

وتطرّق المشاركون في البرنامج التدريبي (العنف الأسري: مفهومه وصوره والإجراءات القضائية تجاهه) الذي نظمه مركز التدريب العدلي بالتعاون مع الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية بوزارة العدل، إلى مفهوم العنف الأسري وأسبابه وأنواعه والمفاهيم المرتبطة به مثل الإيذاء، بحضور ما يزيد عن 23 قاضياً من قضاة محكمه الأحوال الشخصية والمحكمة الجزائية، وذلك ضمن برنامج تدريبي قُدم على مدى ثلاثة أيام.

وجاء البرنامج التدريبي الذي رعاه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء د. وليد الصمعاني وحضره عضو المجلس الأعلى للقضاء رئيس التفتيش القضائي الشيخ د. ناصر المحيميد متزامناً مع الدراسة العلمية الشاملة عن العنف الأسري والإجراءات القضائية تجاهه التي أعدّها المجلس الأعلى للقضاء وتناقش حالياً في هيئة الخبراء بمشاركة عدد من الجهات الحكومية بتوجيه من المقام السامي.

وتضمّنت الدراسة عدداً من التوصيات التي من شأنها الحد من ممارسات العنف الأسري باعتباره أحد أهم مشكلات الأسرة وما يترتب عليه من نتائج سلبية تؤثر على الأسرة ولارتباطها الوثيق بقضايا الولاية والحضانة والزيارة مما يؤثر على الأبناء الصغار بالضرر النفسي والاجتماعي الذي يحدث لهم، ومدى ملائمة استمرار صلاحية الأبوين أو أحدهما خصوصاً في ظل بعض الإشكالات من العنف والظلم الواقع على الأولاد من خلال القضايا المنظورة في المحاكم.

وأشاد عضو مجلس القضاء الأعلى الشيخ د. ناصر المحيميد بتفاعل أصحاب الفضيلة القضاة مع هذه البرامج المتخصصة في مجال العنف الأسري لما في ذلك من أهمية من أجل الوصول إلى أفضل الممارسات في مجال التعامل مع قضايا العنف الأسري بشكلٍ عام والعنف الموجة ضد المرأة والطفل على وجه الخصوص.

وأوضح الشيخ المحيميد أن مجلس القضاء يعمل على تطوير البرامج التدريبية بشكلٍ عام والبرامج الاجتماعية على وجه الخصوص لمواكبة التغيرات الاجتماعية المتسارعة والتي تتطلب الإلمام بالإجراءات والاطلاع على الأنظمة المستحدثة مثل أنظمة الحماية الاجتماعية لما لذلك من أهمية في المجال العدلي ولاسيما عند التسبيب والإسناد النظامي في الأحكام الشرعية في قضايا العنف الأسري.

من جهته، أوضح مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية د. ناصر العود أن هذه الدورة هي الدورة الثانية ضمن المرحلة الثانية للبرنامج لهذا العام حيث تم اختتام المرحلة الأولى العام الماضي وشملت عدد من مناطق المملكة وشارك فيها ما يقارب 150 قاضياً من قضاة محاكم الأحوال الشخصية والجزائية، مشيراً إلى أن البرنامج يحظى بمتابعة واهتمام من وزير العدل د. وليد الصمعاني إيماناً منه بأهمية تطبيق الأنظمة الخاصة بالحماية من الإيذاء وحماية حقوق الطفل التي وجه المقام السامي كل من وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء بتفعيلها من خلال عدد من الاستراتيجيات من أهمها إقامة دورات تدريبية وفعاليات علمية تناقش آليات الحد منها في المجتمع، إلى جانب كونها تأتي ضمن تفعيل بنود اتفاقية

التعاون التي تم توقيعها مع وزارة الشؤون الاجتماعية بداية هذه العام وتضمنت التعاون المباشر في الحد من العنف الأسري بشكل عام والعنف الموجه للمرأة الطفل على وجه الخصوص.

# افتتح المؤتمر السعودي الدولي للعقار "سايرك".. وزير الإسكان:

# لائحة رسوم الأراضي البيضاء في مراحلها الأخيرة.. وبرامج إسكانية لأصحاب الدخل المنخفض

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503457

الرياض - نايف الحمري

أكد وزير الاسكان ماجد الحقيل، أن لائحة رسوم الاراضي البيضاء الجديدة حُدد لها مدة زمنية تصل إلى ستة أشهر لاعتمادها، مبيناً أن الوزارة أعدت اللائحة ورفعتها إلى هيئة الخبراء بمجلس الشؤون الاقتصادية، مؤكداً أن النظام في مراحله الاخيرة.

ورفض الوزير في تصريح صحفي خلال افتتاح المؤتمر السعودي الدولي للعقار "سايرك"، مساء البارحة في الرياض، نفي لائحة التشريعات الجديدة لرسوم الاراضي البيضاء والتي ظهرت على السطح الاعلامي مؤخراً قائلاً: "لا احد يقول بأن تلك التشريعات صحيحة إلى حين اعتمادها كونها تحت الدراسة النهائية ومتى ما يتم اعتمادها سيتم التصريح، والاستباق بالتصريحات ليس لها قيمة لعدم وجود الدقة".

وكشف الحقيل عن تجهيز 100 ألف منتج سكني سيتم تسليمها خلال 12 شهراً، موضحاً أن الوزارة بصدد تجهيز رقم آخر سيعلن عنها في حينها، مشيراً إلى أن منتجات حفر الباطن تعتبر ضمن مشروعات وزارة الاسكان وسيليها مناطق اخرى مختلفة ستتضمن منتجات مختلفة من شقق واراضي وفلل سكنية، مضيفاً أن المطورين يعملون حالياً على بناء بعض اراضي الوزارة وسيتم تخصيصها للمواطنين، لافتا إلى أن برنامج اسكان له اولويات حسب نوعيات المستفيدين واحتياجاتهم وتنوعهم.

وحول اسباب اختيار دول بريطانيا وفرنسا والصين للتوقيع معها لتنفيذ مشروعات اسكانية بالمملكة، اكد أن بريطانيا لديها من التشريعات التي تساعدها على مساعدة المستفيدين، موضحاً أنه ليس كل توقيع اتفاقية تهدف إلى بناء منازل بل ربما تكون بسبب تنفيذ برامج خاصة للادخار يستفيد منها المواطن وتختلف الاتفاقيات حسب الحاجة التي تميزت بها الدول في طرق التمويل، مبيناً أن بعض التوقيعات تأتي لاستحداث انظمة وبرامج تستفيد منها المملكة خصوصاً في برامج الادخار.

العفالق: 7% مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي

وأشار الحقيل إلى أن تجربة كوريا عاشتها المملكة، وتعتبر من التجارب الناجحة، مشيراً إلى أن المواطن السعودي سيكون له الحق في الاختيار ما بين كافة المنتجات بأسعار مختلفة، مضيفاً أن وزارته تعمل حالياً مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في برامج مشتركة لاصحاب الدخل المنخفض، لافتا إلى أن هناك مبادرات في برنامج التحول الوطني سيعلن عنها مفصلة وتستهدف رفع مشاركة القطاع الخيري من 1% إلى 10%.

وأضاف الوزير في كلمته خلال المؤتمر، أن رؤية الوزارة ورسالتها تركز على محورين رئيسيين، هما تمكين الطلب ودعم العرض، ومنهما تنبثق العديد من المبادرات ذات العلاقة التي تدعم تحقيق هذا الهدف، مضيفاً أنه لضمان النجاح في تحقيق أهدافها دعمت الوزارة هذين المرتكزين بثلاثة أمور هي البحوث والدراسات والاتصال التوعوي، ودعم التخطيط والتنظيم والرقابة، واستدامة موارد الوزارة بالتمويل والاستثمار.

وتابع قائلا:" لقد راعت الوزارة في جميع البرامج التي تطورها، معالجة التحديات وتنوع الحلول المقترحة وتكاملها، والتيسير على المواطنين، حيث تهدف جوانب تمكين الطلب على الإسكان إلى توفير أفضل سبل التمويل الميسر لمساعدة المواطن على التملك، ولعل من أبرزها برامج الادخار لمساعدة الراغبين في اقتناء مسكن على تكوين رأس مال ييسر لهم

ذلك، إضافة إلى القروض المدعومة التي توفر شروط سداد مرنة، وضمانات الدفعة المقدمة، وتقليل كلفة التمويل عبر ضمان القروض، وتشجيع إنشاء سوق ثانوية للتمويل العقاري، وتهدف حلول العرض إلى زيادة ضخ المنتجات السكنية بالسوق وزيادة المعروض منها وتقليل أسعارها وتسريع توفيرها، وتحفيز الاستثمار بمجال التطوير، ومن أبرز تلك البرامج فرض رسوم على الأراضي البيضاء بما يخفض من كلفة مكون الأرض في منتج السكن، ورفع معامل الكثافة الإسكانية في المخططات بما ينعكس إيجاباً على خفض كلفة الوحدة السكنية، وتخصيص نسبة للإسكان الميسر في تخطيط المجتمعات السكنية، وتنمية الأراضي وتطوير أواسط المدن، وتشجيع الشراكات مع القطاع الخاص لإنشاء إسكان ميسر على أراضي الوزارة أو أراضي القطاع الخاص ودعم المطورين من خلال ضمان عملاء من مستحقي الدعم السكني، والاستفادة من الإسكان الشاغر وضخه للسوق، وتحفيز الحلول الصناعية وأساليب التصميم والتشييد غير التقليدية بما يزيد من المعروض من المساكن ويقلل أسعارها".

واستطرد قائلا:" لقد اتخذت الوزارة خطوة استراتيجية ذات أهمية قصوى، تكمن في التحول من منفذ ومطور إلى داعم ومنظم، لذا اهتمت الوزارة اهتماماً كبيراً بإنجاح الشراكة مع القطاع الخاص لتوفير المنتجات السكنية المختلفة، فوضعت من الحوافز ما يشجع الاستثمار العقاري لتوفير الإسكان الميسر، وطورت آليات للشراكة تلبي طموحات المطورين العقاريين وتذلل العقبات التي كانت تواجههم، ولعل تأسيس المركز الموحد لخدمات المطورين (إتمام) هو إحدى أهم الخطوات التي ستُسهم إلى حد كبير في تشجيع المطورين وفي تسريع الإجراءات وتسهيل جميع الخدمات اللازمة في المشاريع السكنية التي تنفّذها شركات التطوير العقاري، وفي هذا الصدد أبرمت الوزارة عددا من الاتفاقيات مع المطورين العقاريين من الداخل والخارج وسيتواصل هذا النهج لتحقيق ما نصبو إليه من أهداف تنهض بقطاع الإسكان وتخدم جميع المواطنين".

وزاد قائلا:" تتلقى الوزارة دعما لا محدود من القيادة الحكيمة لتوفير المسكن المناسب لكل مواطن مستحق للسكن، وانطلاقاً من ذلك الدعم المتواصل، تم العمل على إجراءات التخطيط، والتحليل، ووضع السياسات، وتطوير برامج في كافة المجالات وفق أطر زمنية محددة، فتم بحمد الله تجهيز 100 الف منتج سكني تشمل وحدات من فلل وشقق، وأراضٍ، إضافة إلى حلول تمويلية سيتم تسليمها خلال عام بمتوسط شهري 8000 منتج على المستحقين للدعم السكني في جميع مناطق المملكة، وقد بدأت الوزارة منذ مطلع الشهر الجاري في توزيع وحدات مشروع إسكان محافظة حفر الباطن الذي يوفر خدمات بنية تحتية ومرافق خدمية متكاملة، ويبلغ عدد وحداته 900 وحدة سكنية، وسيتبعه توزيع مشروعات أخرى، يأتي بينها مشروع إسكان الدمام والخبر والأحساء والقطيف والشنان ورياض الخبراء وعدد آخر من المحافظات بكافة مناطق المملكة.

من جانبه ألقى نائب رئيس مجلس الغرف السعودي صالح العفالق كلمة اكد من خلالها أن السنوات الماضية شهدت مشروعات عقارية عملاقة أحدثت تغيراً جذرياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، مضيفاً أن الإنجازات انعكست في تحقيق نمو متوازن في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن مساهمة القطاع العقاري بلغت 7% من الناتج المحلي الاجمالي خلال 2015، لافتا إلى أنه وبالرغم من التطور العقاري الذي شهده القطاع إلا أنه بإمكانه استيعاب المزيد من الاستثمارات.

الشويعر: البدء في إنشاء شركة لإعادة التمويل برأسمال خمسة مليارات ريال

بدوره قال رئيس اللجنة العقارية بمجلس الغرف السعودية حمد الشويعر، إن إنشاء هيئة عليا للعقار من شأنها أن تكون مرجعية لشؤون العقار تتولى التنظيم والتشريع والرقابة، وترصد تطوره وتبحث معوقاته، مضيفاً أن الأمر السامي صدر إلى وزارة الاسكان بإكمال مهمة إنشاء الهيئة الوطنية للعقار، لوضع كافة التفاصيل الخاصة بدوره هذه الهيئة وأهدافها وهيكلها التنظيمي وعلاقتها مع الجهات المختلفة.

وأضاف الشويعر، أن تحفيز وتنظيم آليات التمويل العقاري، عن طريق مشاركة الصناديق الحكومية، وشبه الحكومية في دعم المشروعات التطويرية وخاصة الإسكانية منها، وسرعة إنشاء وتنظيم السوق الثانوية، موضحاً انه تم البدء في إنشاء شركة لإعادة التمويل برأسمال خمسة مليارات ريال، مشيراً إلى أن سرعة إصدار وتحديث وتفعيل الانظمة والتشريعات التي تحكم التعاملات المنظمة للسوق العقاري، حيث تم إصدار أنظمة الرهن العقاري ونظام اتحاد الملاك، ونظام التثمين الذي توج بإنشاء هيئة المقيمين السعوديين ونظام البيع على الخارطة.

# ردا على التقارير الدولية المشككة بدعمها للدول المحتاجة

# المملكة الأولى عالمياً في نسبة المساعدات بواقع1.9٪ من إجمالي دخلها القومي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503462

الرياض- أسمهان الغامدي

بعد تشكيك بعض المنظمات والدول الغربية والمغرضة في جهود المملكة وأياديها البيضاء على الدول المنكوبة والمحتاجة، كشفت المملكة للمرة الأولى عن أول تقرير للمساعدات الإنمائية الرسمية السعودية في الفترة ما بين 2005 و 2015 وعملت عليها ثلاث جهات هي وزارة المالية، ووزارة الخارجية، والصندوق السعودي للتنمية. حيث قدمت المملكة مساعدات انسانية واغاثية وإنمائية لأكثر من ٢٠ دولة على مدى عشرة أعوام فقط، ولم تكشف عن أي عمل خيري قدمته لأن سياستها عاملة ومنجزة وليست سياسة تباهي دون فعل، ولكنها كشفت أخيرا عما قدمته ردا على الدول المشككة فيما تقدمه المملكة للخارج، أو من يقصر مساعداتها على الانسانية دون الانمائية.

صندوق التنمية السعودي قدم 74 مليار ريال لـ 84 دولة

وأوضح المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة مساء امس خلال حفل إطلاق تقرير المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها المملكة في غضون العشر سنوات الماضية، أن المملكة تصدرت المركز الأول عالميا بمعدل حجم مساعداتها دوليا والذي بلغ 1.9% من الدخل القومي الإجمالي لها، فيما احتلت المركز الرابع في مجموعة الدول المانحة بعد كل من الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، إذ بلغ حجم المساعدات عام 2014 أربع وخمسين مليار ريال. وبلغ إجمالي المساعدات الرسمية الإنمائية السعودية خلال عشرة أعوام من 2005 إلى 2015، 78% المنح والمساعدات الإنسانية، و 12% القروض الميسرة، و5% التعاون متعدد الأطراف، و5% المساهمات المقدمة للمنظمات والمؤسسات الدولية.

وكشف التقرير عن أكبر 20 دولة متلقية للمساعدات السعودية: (مرتبة من الأعلى إلى الأقل)، حيث حظيت لبنان بالمرتبة الأولى من مساعدات المملكة، ثم العراق، اليمن، سوريا، باكستان، بنغلادش، فلسطين، الصين، الصومال، السودان، مينمار، تركيا، هايتي، مصر، موريتانيا، السنغال، النيجر، تشاد، طاجاكستان، ثم الفلبين.

إلى جانب ذلك وقع مركز الملك سلمان للاغاثة والاعمال الانسانية مع عدد من المنظمات الدولية عدداً من البرامج التنفيذية بعد استجابة المملكة لنداء الامم المتحدة العاجل لاغاثة الشعب اليمني، لتكون الدولة الاولى والوحيدة التي استجابت لهذا النداء، حيث رصدت لهذا الهدف ٢٧٤ مليون دولار عبر حراك ايجابي لمركز الملك سلمان للاغاثة والاعمال الانسانية.

الربيعة: ثلاثة مرتكزات للعمل الإنساني في المملكة.. والدعم مستمر

فيما قال المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبد الله الربيعة أن الإستجابة السريعة وارتفاع حجم المساعدات والعطاء الشعبي هي أبرز مميزات المساعدات الإنسانية السعودية. وشهدت مسيرة العمل الاغاثي والانساني في المملكة تناميا متسارعا خلال الفترة الماضية وهو ما جعلها في صدارة الدول المانحة للمساعدات الانسانية والانمائية، ولا شك أن ما يميز هذه المسيرة الانسانية أنها ترتكز على ثلاثة مقومات وهي أولا: الاستجابة العاجلة والتدخل السريع فور حدوث الازمات الانسانية، حث تستنفر المملكة جهودها الاغاثية رسميا وشعبيا لرفع معاناة المناطق المتضررة، ليتمكن المنكوبين من العودة إلى حياتهم الطبيعية.

ثانيا: ارتفاع حجم المساعدات سواء الانسانية أو من خلال القروض والمنح للبلدان النامية، حيث بلغ حجم المساعدات عام ٢٠١٤ (٥٤) مليار ريال سعودي أي بنسبة ١.٩٪ من الدخل القومي الاجمالي للمملكة محتلة بذلك المركز الأول كنسبة الدخل القومي، والمركز الرابع في مجموعة الدول المانحة.

ثالثا: العطاء الشعبي حيث لم تقتصر المساعدات على المخصصات الرسمية بل إن المبادرات الانسانية وحملات الاغاثة الشعبية التي يطلقها قادة هذه البلاد، تعد داعما قويا للجهود الاغاثية والانسانية الموجهة لإحداث التوازن في مناطق الاحتياج.

من جهته قال مدير عام إدارة العمليات بالصندوق السعودي للتنمية فوزي السعود إن مساعدات الصندوق دعمت قطاعات البنية الاجتماعية، والنقل، والاتصالات، والطاقة، والزراعة، والإسكان في أكثر من 84 دولة، إذ بلغ إجمالي مساعداته 47 مليار ريال، وخلال 2015 قدم الصندوق قروضا لـ31 مشروعا في 23 دولة نامية بمبلغ 4977.63 مليون ريال.

مركز الملك سلمان الإغاثي يدعم المنظمات الإغاثية الدولية بـ ٢٧٤ مليون دولار

وأكد ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالمملكة السيد أشوك نيقام على الجهود المنظمة والتعاونية بين الجهات المعنية في المملكة وبين برامج الأمم المتحدة، مشددا على أهمية المساعدات الانسانية التي تقدمها المملكة حيث أن هناك تبرعات خاصة كثيرة تقدمها من خلال الأعمال والجمعيات الخيرية للذين يحتاجون المساعدات في شتى بقاع العالم، كما أنه على مدى ١٥ عاما مقبلة تشير مؤشرات التنمية المستدامة الدولية على أن العالم يسعى على القضاء على الفقر. وزاد أن المملكة قدوة ومثال فيما يتعلق بالتنمية والالتزام وتقديمها للدعم الخارجي. كما قام مركز الملك سلمان للاغاثة والاعمال الانسانية على مستوى مشروعات الامن الغذائي بتنفيذ ١٣ برنامجا في اليمن بمشاركة أكثر من ١٣ منظمة دولية واقليمية، تم خلال تلك البرامج توفير ٥١٠.٠٠٠ سلة غذائية و ٩٣٥ طنا من المواد الغذائية المختلفة، كما تم توفير أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ وجبة ساخنة وجافة وقد استفاد من المشروع أكثر من ٥.١٢٥.٠٠٠ مستفيد.

الأمم المتحدة: المملكة قدوة في عطاياها الإنسانية والإنمائية

أما على مستوى مشروعات المساعدات الانسانية فقام المركز بتنفيذ ١٠ برامج مع عدد من الشركاء المحليين والدوليين في اليمن، تم من خلال البرامج تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمساهمة في نقل العالقين من وإلى اليمن بالاضافة إلى تجهيز مراكز للايواء وتنفيذ برامج للمياه والاصحاح البيئي، استفاد من تلك البرامج أكثر من ١٨.٠٧٢ مستفيد.

وعلى مستوى مشروعات المساعدات الطبية قام المركز بتنفيذ ١٣ برنامجا بمشاركة أكثر من ١٢ منظمة دولية واقليمية، تم من خلال تلك البرامج توفير ٨٢٣ طنا من الأدوية والمستلزمات الطبية بالاضافة إلى تجهيز عدد من المستشفيات والمراكز الصحية في اليمن استفاد منها أكثر من ١٠.٢٥٧.٦٣٢ مستفيدا.

# السماسرة يرفعون أجور العاملات إلى6 آلاف في رمضان يستغلون احتياج ربات البيوت

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677755

عبدالرحمن جمال - جدة

رفع سماسرة الاستقدام أسعار العاملات المنزليات قبيل شهر رمضان في السوق السوداء إلى 6000 ريال خلال شهر رمضان المبارك مستغلين بذلك احتياج ربات البيوت وزيادة الطلب وقلة المعروض في هذا الشهر مما أدى الى رفع نسبة مخالفة العاملات المنزليات لأنظمة العمل إلى 60 % على حد قول أحد مكاتب الاستقدام، وذلك عبر هروبهن من كفلائهن والعمل لدى الغير.

وأرجع أصحاب مكاتب استقدام أسباب هروب العاملات قبيل شهر رمضان المبارك إلى زيادة الطلب على العاملات وقلة المعروض من الدول المصدرة بالإضافة إلى تعثر ملف الاستقدام من أغلب الدول ورفض بعض الدول تصدير عمالتها المنزلية، مشيرين إلى ضرورة إيجاد ضوابط لعمل لمكاتب الاستقدام والعاملات المنزليات من خلال مراقبة المكاتب

وأداء العاملات المنزليات وتحديد المخالفات والعقوبات للمخالفين من كل الأطراف سواء المكاتب أو أصحاب العمل أو العاملات.

اللجوء للسمسار

وأشار علي العمري صاحب مكتب استقدام، إلى أن مايقارب الـ 60 % من العاملات النظاميات يهربن من بيوت كفلائهن قبيل شهر رمضان المبارك، ويلجأن لسماسرة ليحلصن على عمل لدى أشخاص آخرين، مرجعا ذلك إلى أنهن يحصلن على 6 آلاف ريال راتب شهري خلال الشهر الفضيل.

الاتفاق مع المكفول

فيما ألمح محمد البقمي صاحب مكتب استقدام، إلى أن بعض العاملات المنزليات يتفقن مع كفلائهن على تركهن للعمل لدى الغير وذلك لزيادة دخلها واستغلال زيادة الطلب على العاملات المنزليات خلال شهر رمضان المبارك.

وقال:»العاملة المخالفة تشترط أن تكون مدة العمل 8 ساعات يوميا، إلى جانب تحديد الأعمال التي تقوم بها، وإجازة أسبوعية لمدة يومين بالإضافة إلى تحديدها أجر لايقل عن 200 ريال لليوم الواحد».

هروب العاملات

أما سلطان النجار مدير إحدى شركات الاستقدام فذكر أن من أسباب هروب العاملات المنزليات وانتشار السماسرة خلال شهر رمضان زيادة الطلب على العاملات وقلة المعروض من الدول المصدرة بالاضافة إلى تعثر ملف الاستقدام من أغلب الدول ورفض بعضها تصدير عمالتها المنزلية ، مطالبًا بوضع ضوابط لعمل المكاتب ومراقبة أداء عمل العاملة وذلك لحفظ حقوق جميع الأطراف سواءً المكاتب أو أصحاب العمل أو العاملات.

# • هدف" يوظف 831 ألفاً منذ 2011.. 37٪ منهم نساء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677761

محمد الشطيطي – الرياض

كشف النائب التنفيذي لمدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) عمر ملياري أن إجمالي أعداد طالبي وطالبات العمل الذي ساهم الصندوق في توظيفهم منذ عام 2011 وحتى نهاية الربع الأول من العام الجاري 2016 بلغ 831.5 ألف طالب وطالبة عمل. وأشار إلى أن نسبة الذكور من إجمالي طالبي العمل الذين تم دعم توظيفهم شكل نحو 63%، بينما بلغت نسبة طالبات العمل نحو 37%.

ولفت ملياري إلى أن من تم توظيفهم خلال الربع الأول من العام الجاري 2016، بلغت أعدادهم 52.4 ألف طالب وطالبة عمل، حيث وصلت نسبة الذكور منهم نحو 61%، في حين بلغت نسبة الإناث 39%، وذلك من خلال برامج الدعم المنوعة والمختلفة التي قدمها الصندوق.

ووفقًا للنائب التنفيذي فقد استفاد أكثر من 100 ألف شاب وشابة من منصة التدريب الإلكتروني «دروب» التي أطلقها الصندوق، وتشمل أكثر من 25 مسارًا تدريبيًّا لتأهيل طالبي العمل وتزويدهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل. ونوه بمساهمة الصندوق في تقديم دعم التدريب والتوظيف من خلال برنامج التوطين الموجه، الذي أطلقه وزير العمل والتنمية الاجتماعية مؤخرًا، ويهدف إلى توطين القطاعات الجاذبة للقوى العاملة الوطنية، ومنها برنامج توطين قطاع الاتصالات.

وأبرز ملياري جهود الصندوق في تقديم خدمات الإرشاد المهني والتأهيل لطالبي العمل، من خلال أكثر من 120 فرعًا ومركز توظيف وتأهيل منتشرة حول المملكة، حيث يتم يوميًّا إقامة لقاءات مع طالبي العمل في مختلف فروع الصندوق حول المملكة، وتدريب طالبي العمل على المهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل.

وحول جهود الصندوق في دعم تأهيل وتدريب وتوظيف طالبات العمل، كشف عن إطلاق الصندوق مجموعة مبادرات لدعم توطين الوظائف النسائية مع تنويع خيارات العمل، من خلال تدشين الصندوق خلال الربع الأول من عام 2016 برنامج «العمل عن بعد»، حيث تم الإطلاق الأولي لخمسة مراكز للعمل عن بعد ساهمت في توظيف أكثر من 1200

طالبة عمل بنهاية الربع الأول، ويعمل الصندوق على التوسع في توفير خيارات أخرى للنساء للعمل عن بعد، مثل العمل من المنزل، والعمل في مراكز التعهيد.
وفي محور آخر، أشار النائب التنفيذي لمدير عام الصندوق، إلى تمكن الصندوق من تحقيق تحول نوعي في مستوى خدمة العملاء، حيث حقق معايير منظمة الآيزو التي مكنته من الحصول على أربع شهادات اعتماد آيزو في مجالات خدمة العملاء، إضافة إلى حصول الصندوق على ثماني جوائز في مجالات خدمة العملاء ضمن جوائز «ستيفي» العالمية التي تنافس عليها في شهر مارس من عام 2016 أكثر من 2400 جهة عالمية من منشآت القطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية.
وتعزيزًا لبرامج تطوير خدمات العملاء، أوضح أن الصندوق قد جهز مؤخرًا فرعًا متنقلًا لخدمة العملاء في مختلف مناطق المملكة، سواء كانوا أصحاب منشآت بالقطاع الخاص أو باحثين وباحثات عن عمل، والوصول لهم في أماكن تواجدهم، حيث تم تجهيز الفرع المتنقل بمكاتب ومقاعد انتظار وصالة لإجراء اللقاءات الوظيفية والإرشاد المهني، مع تجهيزه بتقنيات الاتصال اللاسلكية لربطها بقنوات وخدمات التوظيف الأخرى التي يقدمها الصندوق.

# اتفاقية للحد من الحوادث المرورية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160516/Con20160516839711.htm

حسين هزازي (جدة)
وقع كرسي الأمير محمد بن نايف للسلامة المرورية اتفاقية تعاون وتبادل خبرات مع المنظمة العربية للسلامة المرورية، وذلك ضمن مشاركتهم في فعاليات أسبوع المرور العربي في تونس برعاية رئيس الجمهورية التونسية.
وقع الاتفاقية كل من المشرف العام على الكرسي الدكتور هشام الفالح، ورئيس المنظمة العربية عفيف الفريقي، بحضور وزير التجهيز والإسكان وجهات عدة من دول عربية وأوروبية مهتمة، وقطاعات وجهات ذات علاقة من وزارة الداخلية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للوقاية من الحوادث.
وتضمنت فعاليات التوقيع كلمة للدكتور هشام الفالح، أورد فيها إحصائيات عن الحوادث وتأثيرها على مؤشرات السلامة المرورية، فيما عقدت ندوة قدمت فيها أوراق عمل عدة، وتم تكريم «الكرسي» من قبل المنظمة العربية للسلامة المرورية بدرع تقديرية.
يذكر أن الاتفاقية تتضمن التعاون وتبادل الخبرات وعقد دورات ومؤتمرات وإعداد دراسات وأبحاث في مجال السلامة المرورية.

# للمرة الأولى في تاريخه.. "الشورى" يناقش تقارير "الدفاع" و"الداخلية" و"الحرس"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160516/Con20160516839712.htm

محمد الغامدي (الرياض)

يناقش مجلس الشورى خلال الشهر القادم تقرير وزارة الدفاع، وذلك بعد أن فرغت اللجنة الأمنية المكونة من 12 عضوا في المجلس من دراسته وابداء رأيها حوله، ورفع توصياتها إلى الأمانة العامة تمهيدا لإدراجه في جدول أعمال المجلس لمناقشته، فيما أنجزت اللجنة ذاتها ردودها على الملاحظات التي وردت إليها أثناء مناقشة تقرير وزارة الداخلية قبل عدة أشهر، وسيتم الرفع بها مع 11 توصية ليتم التصويت عليها من الأعضاء قريبا.

وعلمت «عكاظ» من مصادر مطلعة أن المجلس ينتظر وصول تقرير وزارة الحرس الوطني خلال أيام ليأخذ دوره في المناقشة من أعضاء اللجنة الأمنية قبل رفعه للنقاش وإبداء الملحوظات عليه تحت قبة المجلس.

وبرغم إحاطة تقارير الوزارات الثلاث بطابع السرية، إلا أنها وجدت ارتياحا كبيرا من الأعضاء الذين اعتبروا وجودها تحت طائلة المناقشة تطورا ملحوظا، وهو ما يحدث لأول مرة في تاريخ مجلس الشورى، مما يتسق ويتماشى مع رؤية المملكه 2030 وأهدافها، لتمكين المجلس من القيام بمهمة تقويم جميع الجهات الحكومية وبناء لوحات لمؤشرات قياس الأداء، بما يعزز المساءلة والشفافية من خلال برنامج قياس الأداء.

وبحسب حديث ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، الذي أوضح أن من أهداف رؤية المملكة 2030، توطين ما يزيد على 50 % من الإنفاق العسكري بحلول 2030، بعد تطوير بعض الصناعات الأقل تعقيدا من قطع غيار ومدرعات وذخائر، والتوسع في دائرة الصناعات الوطنية لتشمل الصناعات الأكثر تعقيدا لبناء منظومة متكاملة من الخدمات والصناعات المساندة بما يسهم في تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي، ويعزز من تصدير المنتجات العسكرية إلى دول المنطقة وغيرها من خلال إقامة مجمعات صناعية متخصصة، وتدريب المواطنين وتأهيلهم للعمل في هذه الصناعات.

# 5 أشهر تضعف تجربة المرأة في المجالس البلدية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=264016&CategoryID=5

الطائف: نورة الثقفي

بعد 5 أشهر من تشكيل المجالس البلدية في دورتها الثالثة، غاب الصوت النسائي في معظم المجالس التي كان للمرأة فيها حضور كعضوة مرشحة أو منتخبة.

ومقارنة بالحراك الذي أحدثته عضوات مجلس الشورى في أول دورة للمجلس، يرى مراقبون أن صوت المرأة في المجالس البلدية لا يزال خافتا.

رغم مرور 5 أشهر على تشكل المجالس البلدية في دورتها الثالثة، التي وجدت المرأة إلى بعضها سبيلا إلا أن الصوت النسائي كان غائبا في جميع المجالس البلدية التي كان للمرأة فيها حضور كعضوة مرشحة أو منتخبة.
ومقارنة بالحراك الذي أحدثته عضوات مجلس الشورى في أول دورة للمجلس كانت المرأة فيها حاضرة، يرى مراقبون أن صوت المرأة في المجالس البلدية لا يزال خافتا لأسباب عدة من أبرزها: قلة عدد العضوات في المجالس، وغياب العضوات عن عدد كبير من المجالس، ومنع العضوات من التحدث لوسائل الإعلام، اصطدام بعض العضوات بواقع العمل في المجالس البلدية، تصدر الأعضاء لرئاسة لجان المجلس وتهميش العضوات.
وأمام صمت المرأة، سجلت الدكتورة لمى السليمان عضو المجلس البلدي في أمانة جدة موقفا مختلفا إذ قدمت استقالتها من عضوية المجلس بعد أن واجهت ضغوطا كما تشير المصادر جعلتها تقدم استقالتها مبكرا.
وهج يفقد بريقه
قالت أحلام المالكي إن وجود المرأة في المجالس البلدية كان بشرى للسيدات لكن دور السيدات المعينات أو أولئك المنتخبات لم يلبث وتحول إلى الاختفاء تدريجيا حتى أنه وبعد مدة من تسلم مهامهن بالمجلس لم يعد لهن صوتا أو مساهمة أو حتى اجتماع بالسيدات على الأقل، مشيرة إلى أن الإعلام لعب دوره مع بداية الانتخابات وخاصة الحملات النسائية ولكنه سرعان ما كانت تلك الأدوار والفعاليات والأعمال التي ستقوم بها السيدات حبرا على ورق وإعلانات دعائية دُفعت لها مبالغ مالية كبيرة ووهج فقد بريقه وما عاد يذكر إلا أن بعض المجالس البلدية تحوي أسماء نسائية.
الوقت مبكر جدا
قالت أستاذة تاريخ المرأة في جامعة الملك سعود الدكتورة هتون أجواد الفاسي "لا يمكن قياس مدى الإنتاجية بالنسبة للسيدات في المجالس البلدية نظرا لقصر المدة التي بدأت فيها المجالس البلدية وخاصة الجانب النسائي منها"، مضيفة أنه من الظلم أن نحدد ضعف مشاركة الجانب النسائي في هذه المدة القصيرة. وأشارت إلى أنه ينبغي قبل أن نعمم ونصدر حكما بالضعف على مشاركات الجانب النسائي أن تكون في المقابل هناك أعمال ومبادرات نفذها الجانب الرجالي، وبالتالي يمكن أن نقول أن السيدات لم يكن لهن مشاركات أو صوت في المجالس البلدية.

دور مكمل
أوضح رئيس المجلس البلدي بالرياض المهندس عبدالله العمران أن دور عضوات المجلس يعتبر مكملا لدور نظرائهن من الأعضاء وأدائهن فاق المتوقع بالنظر إلى حداثة التجربة، وبالنسبة لمجلس الرياض الذي يضم في عضويته 3 عضوات جميعهن خضن الانتخابات ونجحن في حجز مقاعد في المجلس للأربع سنوات القادمة ويقمن بدور محوري ولهن نشاط مستمر في زيارة الأقسام النسائية في البلديات الفرعية وتقييم الخدمات المقدمة. وذكر أن من أبرز أعمالهن المشاركة في لجان المجلس وتقديم المبادرات والحلول للقضايا التي تشغل الرأي العام مثل قضية إدارة الحدائق العامة بما يحقق رفع معاناة السكان المجاورين، حيث تقدمت العضوتان جواهر الصالح وعلياء الرويلي بدراسة متكاملة حددت امشكلة وطرحت الحلول وستطرح الدراسة للنقاش في الجلسة القادمة.
تعاون لافت
قال رئيس المجلس البلدي بأمانة العاصمة المقدسة مستور المطرفي: المعينات بالمجلس البلدي يعتبرن جديدات على العمل الخدمي ونحن معهن كذلك إلا أنهن يظهرن تعاونا كبيرا ولافتا وسيكون لهن لقاء قريب مع المجتمع في جانب السيدات ودورهن في اللجنة النسائية يخص المرأة وخدمات تقدم للمرأة كالمشاغل وغيرها، بالإضافة إلى أنهن يشاركن أيضا حسب تخصصاتهن فمثلا الدكتورة عبير برية تشارك في المجال الصحي والدكتورة نزهة الجابري تشارك أيضا في الجوانب الفنية ونحوها بحكم تخصصها. وأشار إلى أنهن حضرن ورش عمل وذكر أنه من الصعوبة أن يقمن ورش عمل مقننة فاللائحة المالية للنظام لم تصدر بعد وفهمهن للنظام لم يتبلور بعد بحيث يستطعن التحرك بالشكل الصحيح.
العمل مشترك
أكدت عضو مجلس بلدي جدة رشا حفظي أنه لابد أن يعي المجتمع أنه لا يوجد ما يسمى بفلان أنجز والآخر لم ينجز فالعمل النسائي في مجلس الشورى والمجلس البلدي عمل مشترك وليس هناك جهود فردية. وبينت أنه ينبغي أن يكون العمل المنجز للمجلس البلدي الخاص بكل مدينة وليس الجانب النسائي فقط فالأعمال بين الأعضاء سواء الرجال أو السيدات مشتركة، وقالت "بالنسبة للمجلس نحن كسيدات لا نستطيع التحدث للإعلام باسم المجلس حيث إن المخول بالحديث عن المجلس هو رئيس المجلس فقط بتعميم وزاري وهذا المنع يسري حتى على المتحدث الإعلامي باسم المجلس وكل عضو بإمكانه الحديث عن عمله الشخصي ومبادراته".
فريق واحد

رئيس المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية محمد بن ناصر آل دايل، قال إن المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية لديه عضوتان، هما الدكتورة سمية السليمان ودنيا الجبر وهما نشيطتان وقائمتان بواجبهما خير قيام ضمن المجلس، حيث المجلس يعمل بروح الفريق الواحد كما أنهما مشاركتان في لجان المجلس أيضا.

# السعودية توقع اتفاق تعاون مع البوسنة والهرسك لمكافحة الإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15643444

جدة - «الحياة»
وقع ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف ووزير الأمن في جمهورية البوسنة والهرسك دراغان مكتيتيش، مساء اليوم، اتفاق تعاون شامل بين حكومة المملكة العربية السعودية وجمهورية البوسنة والهرسك في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتهريبها.
وبحث ولي العهد ووزير الأمن البوسني أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين والسبل الكفيلة لتعزيز التعاون القائم بينهما في جميع المجالات خاصة الأمنية منها.

# الصايغ: سياسات الوزارة تحدّ من عمل الأطفال وتحميهم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15643328

الدمام - رحمة ذياب
قال وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للشؤون العمالية الدولية زياد الصايغ: «إن الوزارة تعمل على تنفيذ برامج وسياسات العمل بصفة أكثر شمولية وتكاملية للحد من عمل الأطفال وحمايتهم»، جاء ذلك في افتتاح ورشة عمل بمقر الوزارة أمس للتعريف باتفاق منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام وإعداد تقرير حكومة المملكة الأول الخاص بهذا الشأن، بمشاركة 13 جهة حكومية وممثلي أطراف الإنتاج في المملكة من قطاع العمل والعمال.
وأوضح الصايغ أن الورشة تهدف إلى التعريف بالاتفاق الخاص بالحد الأدنى لسن الاستخدام، ومساهمة الجهات المشاركة في إعداد تقرير المملكة الأول عن الاتفاق، وتوحيد السياسات التي تتعلق بالحد من التحاق الأطفال بسوق العمل وتنفيذها، وكذلك توجيه التخطيط للأخذ في الاعتبار وضع الأطفال العاملين ومراعاة حاجاتهم النفسية والبدنية والاجتماعية وكذلك أسرهم.
وأكد الصايغ أن القضاء على أشكال عمل الأطفال مسؤولية جماعية لا تخص جهة واحدة بعينها بل تشارك فيه الجهات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق أجندة العمل اللائق للمنظمة والأهداف الإنمائية للأمم المتحدة.
من جهته، أوضح المدير العام للإدارة العامة للمنظمات الدولية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية سعود الجعيد، أن المملكة من الدول التي صادقت على اتفاق منظمة العمل الدولية الخاصة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات

الفورية للقضاء عليها، واصفاً ذلك بأنه دليل على حرص المملكة والوزارة على تعزيز المبادئ الأساسية التي تدعو لها منظمة العمل الدولية.
وأضاف أن المصادقة على تلك الاتفاقات تأتي في إطار حرص المملكة على حماية الطفل خصوصاً ممن لم تساعدهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، حتى لا تجبرهم تلك الظروف على ترك مقاعد الدراسة مبكراً للالتحاق بسوق العمل، لافتاً إلى أن المملكة قامت بإجراءات حثيثة في مجالات مختلفة، منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم، والرعاية الصحية، بهدف القضاء على اسوأ أشكال استغلال الاطفال ورفع الحد الأدنى لسن الاستخدام. وأشار الجعيد إلى أن من أهداف الورشة التعريف بالاتفاق وتحليل مواده ونصوصه، ومناقشة الالتزام المترتب على المملكة جراء الانضمام له، وتسمية ضباط اتصال من الجهات المشاركة للتنسيق معهم بشأن الاتفاق، ومناقشة الالتزامات المنبثقة عن تطبيقه، وما قد يلزم من تعديلات على الأنظمة لتتوافق معه، وإعداد التقرير الأولي الذي ترفعه المملكة للمنظمة.

# برعاية "الرياض" إعلامياً

# افتتاح ملتقى "التجارب الناجحة لعمل المرأة" في غرفة الرياض.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503613

يرعى وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. مفرج الحقباني، وبحضور د. عبدالرحمن الزامل رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، غدٍ الأربعاء ملتقى "التجارب الناجحة لعمل المرأة" والذي تنظمه الغرفة التجارية الصناعية بمقرها في الرياض، وبرعاية "الرياض" إعلامياً.
ويتناول الملتقى تجارب بعض القطاعات الحكومية والمصانع والمستشفيات والشركات الرائدة في مجال التوظيف والعمل النسائي لتوظيف المرأة في بيئة مناسبة تراعي خصوصيتها وتوفر لها النقل والتأمين الطبي وحاضنات الاطفال وأقسام مستقله لممارسة اعمالهن.
ويهدف الملتقى إلى تشجيع رجال وسيدات ا لأعمال على تبني توظيف المرأة وفق منظور مجتمعي ونظامي ينسجم مع المرأة ويحقق بيئات عمل محفزة لها، ترسيخاً لمكانتها الاجتماعية ودعماً لدورها في التنمية.
وحرصت غرفة الرياض لتوسيع قاعدة الاستفادة من هذه التجارب وأبرازها لأكبر شريحة ممكنة من خلال الملتقى لتنقل كل جهة تجربتها وتشرحها شرحاً مفصلاً ليتسنى للجهات الاخرى نقل هذه التجارب وتفعيلها، بالاضافة إلى اتاحة الالتقاء بين المسؤولين تحت سقف واحد للوقوف على هذ ه النجاحات الماضية خصوصا من الجهات التي ترغب في افتتاح اقسام نسائية لديها لمعرفة اللوائح والانظمه والمزايا لتبنيها ومعرفة المعوقات لتلافيها.
ويشارك عدد من الشركات والجهات الحكومية للتعريف بتجاربها ونجاحاتها ونقلها للقطاعين الحكومي والخاص لتبينها والاستفادة منها مستقبلا، كما يضم الملتقى معرضاً مصاحباً للجهات المشاركة يشمل أجنحة خاصة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

# وزير العدل يرفع شكره لخادم الحرمين بمناسبة انتقال القضاء الجزائي للقضاء العام

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503792

الرياض – مبارك العكاش

رفع معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، د. وليد بن محمد الصمعاني باسمه واسم رجال القضاء في المملكة العربية السعودية؛ برقية شكر وعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي عهده نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، وولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، - حفظهم الله - على ما يلقاه مرفق القضاء من دعم وما يوليه المقام الكريم من اهتمام بمرفق القضاء سواءً العام منه أو الإداري والذي أسهم في تعزيز العدالة الناجزة وحفظ الحقوق. وأشار معاليه في البرقية إلى انتقال دوائر الاستئناف الجزائي والدوائر الجزائية من ديوان المظالم إلى القضاء العام، حيث باشرت الدوائر أعمالها بتاريخ 1437/8/8هـ، تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وتطلعاته الكريمة بالاهتمام بمرفق القضاء، ووفق ما نص عليه نظام القضاء وآليته التنفيذية، مما يوحد جهة القضاء الجزائي في جهة واحدة وهي القضاء العام، مبيناً أن الانتقال ستكون له آثاره الممتدة على القضاء في المملكة من توحيد الجهة القضائية، وترشيد الاجتهاد وتوجيهه، وإنهاء التدافع بين الجهات القضائية التي تنظر القضايا الجزائية، وتسريع البت في القضايا، وتسهيل آليات المتابعة. وأوضح معاليه أن انتقال الدوائر الجزائية من ديوان المظالم للقضاء العام سيدعم الوصول الى التنافسية في البيئة الحقوقية والاستثمارية في المملكة للحصول على ما تستحقه بلادنا المباركة من مراكز تتفق مع الاهتمام الكبير من لدن خادم الحرمين الشريفين وولي عهد وولي ولي عهده - حفظهم الله - بالقضاء وإجراءات التقاضي.

# "الصحة" تنظم الملتقى الأول لسلامة المرافق الطبية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677893

نايف الحربي - الرياض

تنظم الإدارة العامة للأمن والسلامة في وزارة الصحة غدا الاربعاء الملتقى السعودي الأول لسلامة المرافق الصحية، وذلك ضمن فعاليات المعرض الصحي السعودي المقام حالياً في معرض الرياض الدولي.

ويتضمن الملتقى مؤتمرا علميا بمشاركة متحدثين دوليين ومحليين، حيث يتطرق المؤتمر لعدة موضوعات ونقاشات حول سلامة وصيانة المنشآت الصحية ومتطلبات السلامة ولوائح الدفاع المدني في المنشآت الصحية.

كما تم تخصيص محاضرتين لتقييم ومطابقة المنشآت الصحية لمتطلبات السلامة، وعرض الإخلاء وخطط الطوارئ في المستشفيات حيث ستكون جزءا أساسيًا بالملتقى.

وفي نهاية الملتقى ستعقد حلقة نقاش مفتوحة بمشاركة عدد من مسؤولي المرافق الصحية من عدة قطاعات صحية بمشاركة الخدمات الطبية بالقوات المسلحة وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، إضافة إلى عدد من مسؤولي وزارة الصحة.

# مجلس الوزراء: حليب الأطفال مجانا لـ "الرضع" حتى عمر24 شهرا

## إيران مسؤولة أمام الله والعالم عن منع مواطنيها من أداء فريضة الحج

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677884

واس - جدة

أقر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أمس عددا من الترتيبات الخاصة بموضوع حليب الأطفال المستورد من الخارج، منها قيام وزارة الصحة بتقديم حليب الأطفال مجانًا للرضّع المحتاجين إليه طبيًا إلى عمر 24 شهرًا، وقيام المجلس الصحي السعودي بوضع الشروط والمواصفات الخاصة بمنافسات توريد حليب الأطفال (الجاهز للتقديم) في المستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة أو غيرها، على أن يكون الحليب بلا توسيم (علامة تجارية)، إلى جانب تأسيس جمعية لتشجيع الرضاعة الطبيعية في المملكة، وإطلاق حملة توعية وطنية لتشجيع الرضاعة الطبيعية في المجتمع.

وأكدت أنها ترحب وتتشرف بخدمة ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزوار من جميع الجنسيات وهي لم تمنع أي مسلم من القدوم إلى الأراضي المقدسة، مشيرًا إلى أن قرار منع المواطنين الإيرانيين من القدوم للحج يعود إلى المسؤولين الإيرانيين وسيكونون مسؤولين أمام الله وأمام العالم أجمع.

وشدد على رفض المملكة للمحاولات الإيرانية الهادفة إلى وضع العراقيل لمنع قدوم الحجاج الإيرانيين بهدف تسييس فريضة الحج واستغلالها للإساءة إلى المملكة.

وكان الملك سلمان ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بجدة.

وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي تسلمها من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وفحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس جمهورية تركيا، ونتائج استقباله لمعالي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون كيري، وقائد القيادة المركزية الأمريكية الفريق أول جوزيف فوتل.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه عقب الجلسة أن مجلس الوزراء استمع بعد ذلك إلى عدد من التقارير عن مستجدات الأوضاع وتطوراتها إقليميًا وعربيًا ودوليًا، مؤكدًا استمرار المملكة في سياستها من خلال التعاون مع الجميع لتحقيق الأمن والسلم الدوليين وحل النزاعات بالطرق السلمية واحترام حقوق الإنسان.

وجدد ما عبرت عنه المملكة في جلسة المناقشة الرفيعة المستوى للأمم المتحدة بعنوان «الأمن والسلم الدوليين في عالم من المخاطر: التزام جديد نحو السلام» من أن المملكة لن تألو جهدًا بالعمل الجماعي مع المنظمات الدولية والدول الأعضاء التي تؤمن بالعمل الجماعي في سبيل تحقيق كل ما فيه خير للبشرية وسوف تستمر - بمشيئة الله تعالى - في أداء دورها الإنساني والسياسي والاقتصادي بحس المسؤولية والدعم الإنساني والاجتماعي والاعتدال والحرص على العدالة.

وثمن مجلس الوزراء التنامي المتسارع لمسيرة العمل الإغاثي والإنساني في المملكة خلال الفترة الماضية مما جعلها في صدارة الدول المانحة للمساعدات الإنسانية والإنمائية، مشيرًا في هذا الشأن إلى تدشين إطلاق تقرير المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها المملكة خلال 10 سنوات من عام 2005م إلى 2014م، وذلك بنسبة 9ر1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة محققة بذلك المركز الأول، منوهًا بما تحقق من إنجازات جسدها هذا التقرير الذي أكد أن ما يميز مسيرة العمل الإغاثي والإنساني في المملكة تركيزها على الاستجابة العاجلة والتدخل السريع فور حدوث الأزمات الإنسانية وارتفاع حجم المساعدات بالإضافة إلى العطاء الشعبي.

وبين أن المجلس اطلع على ما تم خلال الاجتماع مع المسؤولين عن شؤون الحج في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن بحث ومناقشة ترتيبات ومتطلبات شؤون الحجاج الإيرانيين أسوة بحجاج بيت الله الحرام من مختلف دول العالم، وما جرى خلاله من رفض الوفد الإيراني التوقيع على محضر الاتفاق لإنهاء ترتيبات حجاجهم، مجددًا في هذا السياق أن المملكة العربية السعودية انطلاقًا من واجباتها ومسؤوليتها تجاه خدمة ضيوف بيت الله الحرام تؤكد للجميع أنها قيادة وحكومة وشعبًا ترحب وتتشرف بخدمة ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزوار من جميع الجنسيات وهي لم تمنع أي مسلم من القدوم إلى الأراضي المقدسة، مشيرًا إلى أن قرار منع المواطنين الإيرانيين من القدوم للحج يعود إلى المسؤولين الإيرانيين وسيكونون مسؤولين أمام الله وأمام العالم أجمع، ومشددًا على رفض المملكة للمحاولات الإيرانية الهادفة إلى وضع العراقيل لمنع قدوم الحجاج الإيرانيين بهدف تسييس فريضة الحج واستغلالها للإساءة إلى المملكة العربية السعودية التي سخرت كل إمكاناتها المادية والبشرية لخدمة ضيوف الرحمن وضمان أمنهم وسلامتهم وراحتهم خلال أدائهم مناسك الحج والعمرة.

وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.

تأسيس جمعية لتشجيع الرضاعة الطبيعية في المملكة

رفض محاولات إيران لتسييس الحج والإساءة للسعودية

إقرار تنظيم مركز دعم اتخاذ القرار والأولوية للتنمية

1.9 % من الناتج المحلي يذهب للمساعدات الإنسانية

# أعضاء شورى وأمنيون يشددون على تأهيلها

# مطالبات بتمكين المرأة من الدراسة والتدريب العسكري

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160517/Con20160517839888.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)

دعا أعضاء شورى وباحثون أمنيون إلى تمكين المرأة من الدراسة والتدريب العسكري لتحسين قدرتها على استخدام الأسلحة الخفيفة وتمتعها بالنشاط البدني، بما يضمن مساواتها مع الرجل في التأهيل الكافي للقيام بالأعمال العسكرية الموكلة إليها.

فقد طالب نائب رئيس اللجنة الأمنية عضو مجلس الشورى اللواء الركن علي التميمي بتمكين المرأة من الحصول على الدراسة العسكرية والدورات الكافية بما يتفق وطبيعتها، ويتوافق مع طبيعة عملها في القطاع العسكري.

وبين أن الدين الإسلامي لم يحد من عمل ودراسة المرأة للأمور العسكرية التي كان يطلق عليها سابقاً الجهاد في الغزوات، أو غيره مما كان يطلب منهن القيام به في سبيل خدمة الإسلام، مؤكدا أن المملكة كواحدة من الدول العشرين الأقوى اقتصادا في العالم، وتستقبل ملايين الحجاج والمعتمرين سنوياً، تنبهت إلى الحاجة للاستعانة بالعنصر النسوي، وعمدت إلى توظيفهن في العمل العسكري، وذلك كون المرأة ذات خصوصية على مستوى العالم أجمع، ولا يمكن تفتيشها إلا عن طريق امرأة أخرى، كما أنه في ظل الظروف الأمنية استغل الإرهابيون حساسية التعامل مع المرأة بأن عمدوا إلى تخفي عناصرهم في الزي النسائي.

مناهج ملائمة

وأكد أن المرأة تستطيع المشاركة في المداهمات والتفتيش والاستجواب والأعمال المالية والمحاسبية المرتبطة بالعمل العسكري، مضيفا «من منطلق عملي السابق قائداً لمركز التدريب، أرى أهمية وضع دورات ذات مناهج تتلاءم مع طبيعة المرأة للعمل وتهيئتها وتجهيزها لتكون فرداً عسكرياً فاعلاً، حتى وإن كانت في الخطوط الأمامية فهي قادرة على أن تقدم عملاً ممتازاً في أمور عدة في القطاعات العسكرية.

وأفاد اللواء التميمي بأن أول ما يدرب عليه العسكري ويفترض تدريب المرأة عليه هو النشاط البدني، فالمطلوب أولا وضع برنامج يتم من خلاله تأهيلها بدنياً لممارسة النشاط العسكري بما يتفق وطبيعتها، ثم التدريب الأولي على بعض الأجهزة صيانة وتشغيلاً، واستخدام الأسلحة الخفيفة والتعامل مع الأسلحة وكيفية التفتيش وغيرها من البرامج التي تتلاءم مع طبيعتها لتحقيق الأهداف المرجوة. لافتاً إلى أن أي مهنة في العالم. تستوجب التدريب والتأهيل، ويمكن أن يكون عمل المرأة في الأمور المالية والمحاسبية في القطاعات العسكرية، ولكن يجب أن تدرب أولاً على النشاط البدني ثم التدريب التطبيقي بما يتفق مع طبيعة عملها.

بدوره طالب عضو الشورى الدكتور سلطان السلطان بتمكين المرأة من الدراسة العسكرية لتطوير قدراتها بما يتوافق مع عملها في هذا القطاع، وحاجتها إلى الكشف عن الارهابيات المنتميات للجماعات الضالة واللاتي ترسلهن جهات خارجية ويصعب على الرجال الكشف عنهن كونهن نساء.

التدريب والتأهيل

ويؤكد الباحث الأمني في شؤون الجماعات المتطرفة والإرهاب أحمد الموكلي، أن تأهيل المرأة عن طريق الدراسة والدورات العسكرية أمر ضروري، فأي عمل خصوصا الأعمال الأمنية والعسكرية بحاجة إلى تدريب وتأهيل خاص يتواءم مع طبيعة هذه المهام، ووجود المرأة في هذه القطاعات لابد أن يسبقه الإعداد والتأهيل والتدريب وفق المهام المناطة بها وطبيعتها كامرأة في ضوء ما كفلته لها الشريعة الإسلامية.

وأكد الموكلي أن إعداد المرأة لا يجب حصره في الجانب البدني فقط، بل على المستوى التعليمي والتثقيفي والمهني والتقني، لأن ذلك يحسّن من أدائها وانضباطيتها، بالرغم من الخصوصية الاجتماعية للمرأة السعودية التي قد تحول دون تمتعها بالإعداد والتأهيل الكافي، إلا أنه يمكن تجاوز ذلك من خلال إيجاد مراكز متخصصة، لذلك يتم فيها الاستعانة بالعنصر النسائي المؤهل من بعض الدول التي سبقتنا في هذا المجال.

وأشار الموكلي إلى أن التغيير الذي يحدثه مثل هذا الإعداد، أولاً أنه سيعزز ثقة المرأة بنفسها وتحسين أدائها ورفع انضباطيتها ما يحقق إرساء الأمن والاستقرار في المجتمع السعودي من خلال الدور الذي تقوم به في هذا الشأن، إضافة إلى رفع مستواها الثقافي وتعزيز وعيها الاجتماعي المؤديين إلى تعزيز الأمن الاجتماعي كونها إحدى ركائزه الأساسية.

وذكر أنه يُوجد كثير من المهام والأعمال والمهن التي يمكن أن تقوم بها المرأة بما يتواءم مع خصوصيتها، كالأعمال الإدارية والمهن الطبية كالطب والصيدلة والتمريض والمهن الفنية والتقنية والدعم اللوجستي، أو العمل في التعليم كمعلمات وموجهات من خلال المدارس التابعة للقطاعات الأمنية والعسكرية، أو العمل كمرشدات في الإدارات التوعوية والإرشادية في هذه القطاعات، وغيرها من الأعمال التي يمكن أن تتساوى فيها مع الرجل.

ويضيف: «وعلى المستوى الميداني فهي تقوم حالياً بكثير من الأعمال المناطة بها في الجانب الأمني، كالتفتيش والمراقبة ومساندة الجهات الميدانية في أعمالهم التي تتطلب وجودهم. أما على الجانب العسكري فيمكن أن يتمحور دورها ومهماتها حالياً في الدعم اللوجستي على جميع مستوياته، بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية وخصوصيتها الاجتماعية».

وأشار الموكلي إلى أن المرأة عنصر فاعل في بناء المجتمع وقد أثبتت جدارتها وكفاءتها في كثير من الأعمال والمهن المدنية بل حتى في القطاعات الأمنية التي تواجدت فيها منذ زمن كالجوازات والشرطة والمخدرات وغيرها، والعمل في هذه المجالات لا شك أنه منحها الثقة بالنفس، وبالتالي القدرة على الإنجاز.

# نساء وفتيات في عمر الزهور.. والطريقة تدعو للاستغراب

# بالصور.. "سبق" ترصد تفشي ظاهرة التسول بمكة.. والرقابة غياب "

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
https://sabq.org

ازدادت ظاهرة التسول تفشيا وأصبحت ملموسة وملحوظة في شوارع العاصمة المقدسة وفي عدد من المواقع الملحوظة وساعد في انتشارها ضعف الجهات المعنية في متابعة تفشي هذه الظاهرة ، إذ سيطرت النساء على ظاهرة التسول.
بدورها " سبق" زارت عددا من المواقع والتي تتواجد فيها فتيات في عمر الزهور وأطفال لم يبلغوا الحلم عند المحطات والصرافات حيث قام عدد من النساء بحمل أطفال في المهد والجلوس أمام بعض السوبر ماركات والصرافات.
وقد استغلت عدد من الجنسيات الاخرى حاجة بعض الأسر وقامت بارتداء العباءة وتقليد لكنتها بهدف استعطاف قلوب أصحاب المركبات ، فيما كان عدد من المتسولات يمسكن بالأيدي ويتمايلن في مشيتهن وقد علت الضحكات بينهن بطريقة تدعو إلى الاستغراب والدهشة.
في الغضون وأثناء جولة "سبق" لاحظت لجوء عدد من المتسولين لطرق أبواب المنازل والحضور بمركبات ذات موديل حديث والادعاء أنهم تعرضوا للسرقة والنصب أثناء قدومهم لمكة.

# "الشورى" يعيد النظر في أوضاع خريجي الجامعات التربويين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15659258

الرياض - سعاد الشمراني
على رغم رفض لجنة التعليم والبحث العلمي للتوصية التي تقدمت بها الدكتورة دلال الحربي وأعضاء أخريات بشأن تعديل وضع خريجي الجامعات التربويين الذين عينوا على وظائف إدارية بدلاً من التعليمية، إلا أن الأعضاء قررن إعادة تقديم التوصية، استشعاراً منهن بالظلم الذي وقع على هذه الفئة وعدم أخذهم حقوقهم، خصوصاً وأنهن تلقين العديد من المطالبات والاستجداء من هؤلاء الخريجين من خلال حساباتهم على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» لرفع الظلم عنهم.
وجاء في نص التوصية: «على وزارة التعليم تعديل أوضاع خريجي الجامعات التربويين الذين عينوا بناء على الأمر الملكي أ/121 على الكادر الإداري وليس التعليمي بإعادة النظر في القرار وإعطائهم حقهم بالتعيين على الكادر التعليمي الذي يستحقونه». وسوغت الأعضاء لتوصيتهن بأنها راجعة للخطأ في تعيين هؤلاء الخريجين في وظائف لم يؤهلوا لها، واستبعادهم من وظائف تم تأهيلهم لها، وما تسبب به هذا القرار في ضياع حقوق مادية لهم، لأنهم في وظائف أقل مما يفترض أن يكونوا عليه وفقاً للنظام.

ومن المنتظر تقديم هذه التوصية خلال جلسة (الإثنين) التي ستعقد الأسبوع بعد المقبل 16 شعبان 1437هـ، ويستمع خلالها المجلس لوجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 1436/1435هـ.

وتتضمن جلسات المجلس لهذا اليوم مناقشة تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق تعاون بين حكومتي السعودية والمكسيك، في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين الرئاسة العامة لأرصاد وحماية البيئة في السعودية ووزارة البيئة في كوريا، في مجالات حماية البيئة وتنميتها والمحافظة عليها.

كما يناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام البيع بالتقسيط، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مقترح إضافة مادة جديدة إلى نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم ( 5/م) وتاريخ 21 صفر 1397هـ تقضي بإسناد بعض أعمال التفتيش والرقابة وفرض الغرامات إلى شركات فنية متخصصة المقدم من عضو المجلس الدكتور مفلح الرشيدي، استناداً للمادة 23 من نظام المجلس.

وفي جلسة (الثلثاء) 17 شعبان 1437هـ، يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق بين حكومتي السعودية والمغرب، في المجال العسكري والتقني، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التراث الثقافي والمتاحف والتراث العمراني والحرف والصناعات اليدوية بين الهيئة العمة للسياحة والتراث الوطني في السعودية، ووزارة الثقافة في البيرو.

كما يناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (وزارة البترول والثروة المعدنية سابقاً) للعام المالي 1436/1435هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح تعديل المادة (الـ13) من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 49) وتاريخ 10 رجب 1397هـ، المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي استناداً للمادة (23) من نظام المجلس. ويستمع المجلس خلال هذه الجلسة لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي 1436/1435هـ.

وفي جلسة (الأربعاء) 18 شعبان 1437هـ، سيناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق بين حكومتي السعودية وتونس، للتعاون في المجال الدفاعي، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع اتفاق تعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين حكومتي السعودية وفنلندا، وكذلك تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق المقدم من عضو المجلس الدكتور حامد الشراري استناداً للمادة (23) من نظام المجلس.

# "التقنية" تيسّر التواصل مع "وزير الداخلية" بطاقةِ80 شخصاً في الساعة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15659151

الرياض - هليل البقمي

خطوتان فقط ليتمكن أي مواطن أو مقيم من التواصل مع ثاني رجل في الحكومة السعودية، في تجربة لمركز الاستقبال والتواصل الإلكتروني، التي تقدمها وزارة الداخلية، تعد واحدة من أهم الخطوات للقضاء على سلبيات البيروقراطية، وتسهيل التواصل بين المسؤول والمراجع، وتتمثل بتقديم الطلب بواسطة الهاتف، ليبدأ فريق عمل متخصص في تنفيذ الخطوة الثانية بتصنيف الطلب وتدقيقه، ثم التواصل مع مقدمه بعد اعتماده، في فترة وجيزة، لتمكنه من التقاء ولي العهد نائب رئيس مجلس الـوزراء وزير الداخليـــــة الأمير محـمد بن نايف، أو أحد مسؤولي الداخلية، سواء بشكل مباشر أم من طريق الاتصال المرئي، للنساء أو من تمنعه ظروفه.

وكشفت زيارة، نظمتها الإدارة العامة للعلاقات والإعلام في وزارة الداخلية لعدد من وسائل الإعلام المحلية، إلى مركز الاستقبال والتواصل الإلكتروني أمس (الثلثاء)، عن تلقي المركز، الذي تم أنشئ قبل نحو ثلاثة أعوام، نحو 88 ألف طلب، تصل نسبة طلبات الرجال منها إلى 65 في المئة، فيما تمثل الطلبات النسائية 23 في المئة، والنسبة المتبقية لقطاع الشركات والمؤسسات، وما يزيد على ربع مليون مكالمة واردة تلقاها المركز، راوحت بين تقديم طلب الاتصال بولي العهد أو أحد مسؤولي وزارة الداخلية، ومتابعة إجراءات طلب سابق.

وبيّنت إحصاءات رسمية أن الطاقة الاستيعابية للمركز تمكنه من استقبال نحو 80 شخصاً في الساعة، كما أن فريق الاتصال يتلقى نحو 120 طلباً، يومياً (في مركز الرياض فقط)، منها متابعة لمعاملات سابقة، أو طلبات جديدة، ويعتمد القائمون على المركز الدقة وسرعة التنفيذ، وذلك بتأكيد وصول أية طلبات واردة للمركز إلى وزارة الداخلية في اليوم نفسه الذي تصل إليهم، وتجاوز عدد ساعات الاتصال المرئي، التي أجريت في المركز، 298 ساعة، 44 في المئة منها للسيدات.

وتضمنت الجولة الإعلامية تأكيد الحرص على سرعة تنفيذ الخدمات للمراجعين، من خلال وضع معايير تهتم بسرعة الإنجاز، وبمتوسط ست دقائق لتنفيذ الخدمة، وانتظار لا يصل إلى الدقيقة الواحدة، مع التأكد من وصول رسالة نصية عبر الهاتف المحمول للمستفيد من الخدمة، لإشعاره بمراحل تنفيذ الطلب. ويصل مجموع الرسائل التي تم إرسالها إلى 120 ألف رسالة نصية.

وأوضح مسؤول في «مركز الاستقبال والتواصل الإلكتروني» (تحتفظ «الحياة» باسمه)، أن المركز عبارة عن منصة استقبال إلكترونية تتولى التنسيق مع عدد من الجهات داخل وزارة الداخلية، ويضم فرعين رئيسين؛ في الرياض وجدة.

وبيّن وجود تجهيزات لإنشاء مراكز اتصال، بالتنسيق مع إمارات المناطق، أنشئ أحدها في منطقة المدينة المنورة، كما أنه يعتمد على طرق عدة لتسهيل التواصل مع الراغبين في الحصول على خدماته، من خلال تلقي الطلبات عبر الاتصال المباشر، أو من طريق الفاكس، أو البرقيات الهاتفية، إلا أن ثمة آلية جديدة سيتم اعتمادها قريباً، وذلك بالربط مع الخدمات الإلكترونية لوزارة الداخلية «برنامج أبشر»، لتسهيل تسجيل الطلبات، والتحقق من هوية المراجعين إلكترونياً.

# "العمل": التنظيمات الجديدة ضبطت كلفة استقدام العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15653169

الرياض - الحياة

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اليوم (الثلثاء) أن تنظيماتها الجديدة منحت المواطنين المستفيدين من خدمات العمالة المنزلية في المكاتب والشركات حق نقل الخدمة لضبط الكلفة، وضمان استقرار السوق في حال الرغبة بالنقل.

وأوضح الناطق الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل أن التنظيمات الجديدة لقواعد ممارسة نشاط الاستقدام، تؤطر العلاقة بين الاطراف المتعاقدة وتضمن استمراريتها، فضلاً عن مساهمتها في الحد من الكلفة وتقديم خدمة نوعية ومناسبة للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

وأشار أبا الخيل إلى أن قواعد وضوابط ممارسة نشاط الاستقدام تلزم المرخص لهم عند طلب تأشيرات استقدام عمالة منزلية بتحديد نوع تقديم الخدمة المطلوب التأشيرات عليها، وذلك وفق نموذج الطلب المُعد من الوزارة.

وأفاد أن الضوابط الجديدة تلزم شركات الاستقدام عند تقديم خدمة العمالة المنزلية إلى عملائها بالكلفة المعتمدة من الوزارة، وفقا للآلية المحددة في نموذج تقديم الطلب، في حين تلتزم الشركة عند تقديم خدمات العمالة المنزلية المنتهية بنقل الخدمة بنموذج العقد الجديد الذي اقرته الوزارة أخيراً بدلاً من المعمول به حالياً.

ودعا الناطق الرسمي الشركات والمكاتب المرخص لهم بتقديم خدمات الاستقدام إلى عدم الإخلال بمزاولة نشاط التوسط المرخص لها به.
وكانت وزارة العمل أصدرت في وقت سابق، قرارين لتنظيم سوق العمالة المنزلية من خلال تنويع الخدمة المقدمة للعملاء، الأول يحدد الخدمات التي تقدمها شركات الاستقدام بثلاث خدمات: التوسط في الاستقدام، وتقديم خدمات العمالة المنزلية المنتهية بنقل الخدمة، وكذلك تقديم خدمات العمالة المنزلية بعدد ساعات محددة في اليوم أو في الاسبوع، مع بقاء العامل المنزلي في سكن الشركة خلال فترة تقديم الخدمة. أما القرار الثاني يحدد الخدمات التي تقدمها مكاتب الاستقدام بحيث يتم منح خاصية تقديم الخدمات العمالية المنزلية المنتهي بالنقل، للمكاتب التي تحقق الاشتراطات التي حددتها الوزارة، إضافة إلى النشاط الذي تم الترخيص للمكتب ممارسته (نشاط التوسط في الاستقدام للعمالة المنزلية).

# مجلس الشورى يبحث الشراكة مع المهنيين الحقوقيين.. الاثنين المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503988

الرياض - محمد الشيباني
ينظم مجلس الشورى يوم الاثنين المقبل جلسة حوار بعنوان: (الشراكة بين مجلس الشورى والمهنيين الحقوقيين)، وذلك ضمن الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية لمجلس الشورى التي أقرت مؤخراً والتي تهدف إلى تعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع.
وقال معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان إن اللقاء الذي سيتم مع نخبة من المحامين يهدف إلى تعزيز التواصل مع هذه النخبة من المجتمع بما يخدم الوطن والمواطن ويحقق أهداف المجلس، لافتاً إلى أن هذا اللقاء يأتي وفقاً لبرنامج زمني سيشمل جميع الشرائح التي لها علاقة بعمل المجلس؛ حيث انطلق اللقاء الأول الذي بحث خلاله المجلس الشراكة مع المثقفين وكتاب الرأي.
وأضاف معالي الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان أن اللقاء سيتيح لضيوف المجلس الاطلاع عن قرب على مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي أنيط به، وبيان الجهد الذي يبذل في أروقة المجلس على مستوى لجانه المتخصصة وجلساته العامة، بالإضافة إلى أبرز مرتكزات الاستراتيجية الإعلامية والاتصالية التي أقرها المجلس مؤخراً.
وأفاد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى أن المجلس يسعى من خلال هذا الحوار إلى الاستماع إلى مقترحات المشاركين حول تطوير آليات تواصل المجلس وأعضائه مع المواطنين بشكل عام والمختصين بشكل خاص على نحو يعمل على تعزيز الدور الرقابي والتنظيمي للمجلس، ويمكن أصحاب الخبرة والاختصاص في تقديم الرؤى والمقترحات لتفعيل دور مجلس الشورى بما يسهم في الارتقاء بأداء المجلس وينعكس على مخرجاته.
وختم معاليه تصريحه بالتأكيد على حرص معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على فتح المزيد من قنوات التواصل مع مختلف شرائح المجتمع عبر آلية عمل منظمة منبثقة من الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية للمجلس.

# الربيعة يناقش ملفات مهمة بصحة جدة تؤرق المرضى

## الاستعدادات للحج والعمرة أبرز المناقشات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/678084

أحمد الجهني- جدة تصوير: منصور البلوي
قال وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة: إن زيارته صباح أمس لمديرية الشؤون الصحية بجدة تفقدية وستعقبها زيارات للمستشفيات، واجتماعه مع المسؤولين فيها يهتم باحتياجات منطقة مكة المكرمة والاستعدادات لموسمي العمرة والحج، حيث تقدم الخدمة على أعلى المستويات، وأكد الوزير الربيعة على أن الخدمة الصحية يجب أن تقدم على أكمل وجه.
جاء ذلك عقب عقده لاجتماعات ثلاث بمديرية الشؤون الصحية بجدة أولها مع مدير الشؤون الصحية بجدة الدكتور مبارك عسيري ومدير عام الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور مصطفى بلجون ومساعديهم.
واستمع وزير الصحة في بداية الاجتماع عبر «فيلم وثائقي» للخدمات المقدمة من مستشفيات صحة جدة خلال العام الماضي وعدد المراجعين لكل الأقسام والإنجازات الطبية والتطويرية في كل المجال لتحسين الأداء والجودة.
كما تم مناقشة ملفات مهمة تؤرق المرضى بشكل عام وكذلك المشروعات الصحية المتعثرة بالمنطقة والمعطلة تشغيلا والأسباب وكذلك نقص الأسرّة وطوارئ المستشفيات والملف الإلكتروني وبطالة الأطباء والامتيازات الفنية والإدارية وحقوق الموظفين المالية.
واجتمع مع مديري مستشفيات القطاع الخاص، وناقش تعاونهم في إنجاح خطة موسم العمرة خلال شهر رمضان المبارك وموسم الحج، كما نوقشت نقاط أخرى تهم القطاع الخاص كنظام الإحالات من المستشفيات الحكومية والمبالغ المالية المتأخرة وآليتها.
وفي الاجتماع الثالث ناقش الوزير الربيعة مع مديري وممثلي شركات توريد الأجهزة والمستلزمات الطبية والأدوية، حيث طلب الإسراع في تأمين المستلزمات والأدوية وخاصة ما يهم المعتمرين والحجاج، وكذلك المبالغ المالية المتأخرة.

# 1.8 مليار مبيعات الحليب الصناعي محلياً

## • جمعية الرضاعة" .. انتصار جديد لصحة الطفولة والمرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160518/Con20160518840046.htm

متعب العواد (حائل)
جاء قرار مجلس الوزراء أمس الأول (الإثنين) في ثاني اجتماع لحكومة تحقيق «رؤية 2030» بشأن اتخاذ ما يلزم لتأسيس جمعية لتشجيع الرضاعة الطبيعية في المملكة، وإطلاق حملة توعية وطنية لتشجيع الرضاعة الطبيعية في المجتمع، استنادا إلى توصية اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ليسجل انتصارا جديدا لصحة الطفولة، من خلال حمايتهم من زيادة الوزن والسمنة، وتقليل احتمالية إصابة النساء اللواتي يُرضعن بسرطان الثدي وسرطان

المبيض، وذلك انسجاماً مع التزام الرؤية 2030 برفع معدل الرضاعة الطبيعية إلى 50% على الأقل بحلول عام 2025، باعتباره أحد الأهداف العالمية المتعلقة بالتغذية، بحسب ما كشفته منظمة الصحة العالمية. وحرصت توصيات اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية على اعتماد الجمعية كون حليب الأم هو الغذاء المثالي للأطفال الرضع، لإيجاد جيل يتواكب مع الرؤية الجديدة 2030 في المساعدة على الحماية من العديد من أمراض الطفولة الشائعة، وتحسين معدلات الذكاء، فضلاً عن أنهم يكونون أقل عرضة لزيادة الوزن أو السمنة، والإصابة بمرض السكري لاحقاً.

# الممرضات السعوديات يواجهن العنوســـة والإقصاء ويطالبن بامتيـازات جـديدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160518/Con20160518840161.htm

«عكاظ» (جدة)

التمريض مهنة سامية تعد من أشرف وأقدم المهن التي تهتم صحيا بالأفراد والعائلات والمجتمع، ويلعب العنصر النسائي دورا محوريا في تلك المهنة، كما أن الممرضات السعوديات تحديدا، يواجهن الكثير من التحديات بدءا من نظرة المجتمع الإقصائية التي تتسبب في كثير من الأحيان من حرمان بعض الممرضات من الزواج وتهديد البعض الآخر بالطلاق.

شكاوى الممرضات بدأت تعلو متضمنة المطالبة بخفض ساعات العمل تارة، والمطالبة ببعض البدلات والامتيازات تارة أخرى، فضلا عن صعوبات المناوبات الليلية، كما أن خريجات التمريض يطالبن بإحلالهن محل غيرهن من المستقدمات.
كما أن الأرقام تقول إن هناك نقصا كبيرا في القوى العاملة التمريضية السعودية؛ إذ يشكلون (30 %) فقط من العدد الكلي للطاقم التمريضي في المملكة، كما أن هناك اختلافا بينا في معايير التوظيف المحلية عن العالمية (إذ تقتضي المعايير العالمية بأن يكون 70 % من القوى العاملة التمريضية اختصاصي تمريض على درجة البكالوريوس، و 30 % في تمريض يحملون دبلوما فقط، أما في المملكة فإن نسبة 97 % من العاملين هم من حاملي دبلوم فني تمريض و 3 % فقط من الحاصلين على البكالوريوس في التمريض).
وفي الجانب الآخر، يرى آخرون بأن بعض الممرضات السعوديات ينشغلن بالمظهر والجوال أكثر من مهنتهن الأساسية، لافتين إلى أن الممرضة الأجنبية تحظى بقبول أكبر لدى المريض.
ومازال البعض ينظر للممرضة السعودية على أنها تبدي خجلا في تأدية مهامها الوظيفية وضعف كفاءة في تحمل المرضى وضغط العمل، إضافة إلى قلة الخبرة والتي تعود في أغلب الأحيان إلى إقصاء الممرضة السعودية عن قلب الحدث بسبب تخوف الممرضة الأجنبية من أن تأخذ الممرضة السعودية مكانها بعد أن تتدرب على يدها، فيتم تكليفها بأبسط المهام التي لا تضيف لخبرتها الكثير.

# السجن ٣ أشهر و غرامة ٥٠ ألفاً لمن يفشي أسرار المرضى النفسيين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15669538

الرياض - سعاد الشمراني
أكد مصدر لـ«الحياة» أن سرية المرضى النفسيين خط أحمر لا يمكن تجاوزه، إذ لا يمكن إطلاع أحد على المعلومات الخاصة بهم إلا في أضيق الحدود، ومن جهات محددة، وبمبررات واضحة، مشدداً على وجود عقوبات تطاول المخالفين.
وقال: «إن نظام الصحة النفسية أقر بمعاقبة العاملين في المنشآت النفسية، أو أي شخص يفشي أسرار المرضى، بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وغرامة مالية لا تزيد على ٥٠ ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين».
وأوضح أنه بحسب النظام لا يحول تطبيق هذه العقوبة من دون رفع دعوى تأديبية أو دعوى خاصة من المجني عليه، شأنه في ذلك شأن جميع العقوبات المنصوص عليها في النظام.
وأضاف المصدر أن النظام شدد على المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالمريض، وعدم البوح بها أو إفشائها، مستثنياً ما كان بناء على طلب من مجلس المراقبة العام أو المحلي للرعاية الصحية النفسية، أو من جهات القضاء، أو التحقيق، مع بيان الغرض من الحصول على هذه المعلومات، أو للأغراض العلاجية، أو وجود الخطورة الحتمية على نفس المريض أو على الآخرين، مشيراً إلى أن هذه هي المبررات المحددة لإفشاء المعلومات على أن تكون بصفة رسمية.
وبين أن النظام حدد هيئة التحقيق والادعاء العام لتقوم بالتحقيق والادعاء أمام الجهات القضائية في هذه المخالفة وغيرها من المخالفات، على أن تتولى المحكمة المختصة تطبيق هذه العقوبات، فيما يكون للموظفين الذين يعينهم وزير الصحة لضبط المخالفات التي تتم بحق المريض النفسي، صفة رجال الضبط الجنائي.
وختم حديثه بالقول: «جاء نظام الصحة النفسية واضحاً وصريحاً في ما يخص حفظ حقوق المرضى النفسيين، ومحدداً الإجراءات والضوابط التي تهدف إلى تعزيز الرعاية الصحية النفسية، وكذلك قواعد وإجراءات ممارسة الطب النفسي في منشآت العلاج النفسي».

# الحقباني: تنظيمات جديدة لجعل بيئة العمل "صديقة للمعوقين"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15664690

الرياض - «الحياة»
ألمح وزير العمل والشؤون الاجتماعية مفرج الحقباني اليوم (الأربعاء)، إلى ان وزارته تعتزم إطلاق تنظيمات تسهل عملية تحرك الأشخاص ذوي الإعاقة في منشآت القطاع الخاص، وتنظم بيئة العمل بجعلها «بيئة صديقة لذوي الإعاقة».

وأكد الحقباني الذي أطلق ورشة عمل «الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة»، أن وزارته تبذل جهودها «لتقديم الخدمات التي تلبي تطلعات ذوي الإعاقة»، مشدداً على أهمية الوصول إلى «برنامج وطني يحقق أهداف الورشة لخدمة فئة ذوي الإعاقة».

وقال الوزير في كلمته: «إن دمج الشؤون الاجتماعية مع وزارة العمل، يدعم تكاملية العمل ويسير وفق رؤية واستراتيجية تحققان المصالح المشتركة لذوي الإعاقة، فضلاً عن انسجام هذا الدمج مع رؤية المملكة 2030، من خلال إشراك المجتمع بفئاته وشرائحه كافة في مسارات التنمية الاقتصادية الحديثة، وتمكين فئات ذوي الإعاقة وإتاحة الفرصة لهم للعمل والتعلم ليكونوا عناصر مساهمة وفعالة في إنتاجية الوطن».

وتطلع الحقباني إلى أن تكون الاستراتيجية «متكاملة، لتشمل ليس فقط ما هو موجود في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ولكن أيضاً ما تقدمه الجهات الحكومية الأخرى وجعلها في قالب واحد يمكن من خلاله تحديد مؤشرات قياس الأداء والمستهدفات».

واستعرض الوزير أمام حضور الورشة، مهام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بعد الدمج، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للقادر من ذوي الاعاقة على العمل في مؤسسات ومنشآت القطاع الخاص.

وناقشت الورشة أبرز التحديات للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها الاندماج في المجتمع، والتنقل والوصول، والمساعدات والخدمات، والاستقرار الاقتصادي، والتعليم والتدريب، والرعاية الصحية.

واستعرضت الورشة، الأولويات والخدمات الأساسية اللازمة لتحسين الوضع الراهن للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها سبل وآليات اعداد استراتيجية وطنية لحقوقهم في لتحسين الخدمات المقدمة لهم، وتحويلهم إلى قوى إنتاج تشارك في المنظومة الاقتصادية الراهنة.

# "الشورى" يعيد النظر في أوضاع خريجي الجامعات التربويين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15659258

الرياض - سعاد الشمراني

على رغم رفض لجنة التعليم والبحث العلمي للتوصية التي تقدمت بها الدكتورة دلال الحربي وأعضاء أخريات بشأن تعديل وضع خريجي الجامعات التربويين الذين عينوا على وظائف إدارية بدلاً من التعليمية، إلا أن الأعضاء قررن إعادة تقديم التوصية، استشعاراً منهن بالظلم الذي وقع على هذه الفئة وعدم أخذهم حقوقهم، خصوصاً وأنهن تلقين العديد من المطالبات والاستجداء من هؤلاء الخريجين من خلال حساباتهم على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» لرفع الظلم عنهم.

وجاء في نص التوصية: «على وزارة التعليم تعديل أوضاع خريجي الجامعات التربويين الذين عينوا بناء على الأمر الملكي أ/121 على الكادر الإداري وليس التعليمي بإعادة النظر في القرار وإعطائهم حقهم بالتعيين على الكادر التعليمي الذي يستحقونه». وسوغت الأعضاء لتوصيتهن بأنها راجعة للخطأ في تعيين هؤلاء الخريجين في وظائف لم يؤهلوا لها، واستبعادهم من وظائف تم تأهيلهم لها، وما تسبب به هذا القرار في ضياع حقوق مادية لهم، لأنهم في وظائف أقل مما يفترض أن يكونوا عليه وفقاً للنظام.

ومن المنتظر تقديم هذه التوصية خلال جلسة (الإثنين) التي ستعقد الأسبوع بعد المقبل 16 شعبان 1437هـ، ويستمع خلالها المجلس لوجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 1436/1435هـ.

وتتضمن جلسات المجلس لهذا اليوم مناقشة تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق تعاون بين حكومتي السعودية والمكسيك، في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين

الرئاسة العامة لأرصاد وحماية البيئة في السعودية ووزارة البيئة في كوريا، في مجالات حماية البيئة وتنميتها والمحافظة عليها.
كما يناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام البيع بالتقسيط، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مقترح إضافة مادة جديدة إلى نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم ( 5/م) وتاريخ 21 صفر 1397هـ تقضي بإسناد بعض أعمال التفتيش والرقابة وفرض الغرامات إلى شركات فنية متخصصة المقدم من عضو المجلس الدكتور مفلح الرشيدي، استناداً للمادة 23 من نظام المجلس.
وفي جلسة (الثلثاء) 17 شعبان 1437هـ، يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق بين حكومتي السعودية والمغرب، في المجال العسكري والتقني، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التراث الثقافي والمتاحف والتراث العمراني والحرف والصناعات اليدوية بين الهيئة العمة للسياحة والتراث الوطني في السعودية، ووزارة الثقافة في البيرو.
كما يناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (وزارة البترول والثروة المعدنية سابقاً) للعام المالي 1436/1435هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح تعديل المادة (الـ13) من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 49) وتاريخ 10 رجب 1397هـ، المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي استناداً للمادة (23) من نظام المجلس. ويستمع المجلس خلال هذه الجلسة لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي 1436/1435هـ.
وفي جلسة (الأربعاء) 18 شعبان 1437هـ، سيناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق بين حكومتي السعودية وتونس، للتعاون في المجال الدفاعي، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع اتفاق تعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين حكومتي السعودية وفنلندا، وكذلك تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق المقدم من عضو المجلس الدكتور حامد الشراري استناداً للمادة (23) من نظام المجلس.

# تنفيذ أحكام الرؤية لأطفال الأسر المنفصلة يجب أن يكون بعيداً عن الصدام الاجتماعي ورهبة الإدارات الحكومية وأقسام الشرط

# نزاع الحاضنين.. حق الأبناء في لقاء الأبوين مشروط!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1504211

تحقيق - أحمد الهلالي
بعيداً عن الصدام الاجتماعي، ورهبة أقسام الشرطة والادارات الرسمية لدى الأطفال من ذوي الأسر المنفصلة في السعودية، تمكنت إحدى الجمعيات الخيرية في محافظة جدة من وضع منهجية لـ"الإصلاح" بين الأسر المنفصلة لإيجاد بيئة مكانية آمنة، ومستقرة لالتقاء الأبوين المنفصلين بأبنائهم بعد الحكم القضائي الصادر من المحاكم والمتضمن زيارات الأبناء، أو استلامهم وتسليمهم، بدلاً من أن يكون ذلك كما في السابق في مراكز الشرطة والحقوق المدنية.
وقبل أعوام عدة أطلقت "جمعية المودة" للتنمية الأسرية خدمة للأسر المنفصلة من خلال برنامج "مُسْتَقَر" لزيارة المحضونين من الأسر المنفصلة المختلفين بعد الطلاق، وبحسب مدير عام الجمعية محمد بن علي آل رضي الذي تحدث إلى "الرياض"، فإن المركز لم يقتصر على الأسر السعودية فقط، بل تمكن من خدمة أسرة أوروبية، بينهم جنسيات أميركية، وإسبانية، إضافة إلى أسر عربية وآسيوية أخرى.
60 مركزاً

في البدايه تحدث محمد آل رضي -مدير عام الجمعية - موضحا أنه سيتم تأسيس 60 مركزًا مشابه عن طريق وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية على مستوى المملكة، وسيكون مركز المودة نموذجًا، موضحا أنه التقى وزير العدل د. وليد الصمعاني، وتمت مناقشة إنشاء مراكز مشابهة لمركز جمعية "مودة" لتشكل انطلاقة لنشاط سيشكل نقطة تحول في الخدمة الأسرية بجميع مناطق المملكة، حيث تقدم جمعية المودة للتنمية الأسرية الكثير من خدماتها من خلال إيجاد بيئة آمنة لالتقاء الأسر بعيداً عن أقسام الشرطة من خلال برنامج "مُسْتَقَر" لزيارة المحضونين من الأسر المنفصلة المختلفين بعد الطلاق، حيث استفاد من البرنامج 1626 أسرة في العام 1436هـ بزيادة قدرها 289.32 % عن العام 1435هـ.
وبحسب المسؤولين في جمعية مودة فإن برنامج مستقر يأتي نظرًا لحاجة الأسر المنفصلة في منطقة مكة المكرمة، وكذلك المحكمة العامة، ومحكمة الأحوال الشخصية، ومحكمة التنفيذ، لإيجاد بيئة مكانية آمنة، ومستقرة لالتقاء الأبوين المنفصلين بأبنائهم بعد الحكم القضائي بزيارات الأبناء، أو استلامهم وتسليمهم، بدلاً من أن يكون ذلك، كما في السابق في مراكز الشرطة والحقوق المدنية مما يعزز لدى هذه الأسر مفهوم الصدام الاجتماعي، ويساعد على انحراف الأبناء.
وتم تدشين مشروع "مستقر"، الذي يتضمن بيئة مكانية تناسب الأسر والأبناء عبر توفير الألوان، والبرامج التلفزيونية، والألعاب المناسبة لوضع الأسرة، وكذلك منهجية إصلاح بين الأسر المنفصلة ليتم تحويل الزيارات بعد عدد من الجلسات العلاجية إلى المنازل، حيث إن 13.62 في المئة من الأسر المنفصلة يتم الإصلاح فيما بينهما لتصبح الزيارة في المنازل بدلاً من الجمعية، إضافة إلى أن المشروع يشرف عليه عدد من الخبراء المختصين في الإرشاد النفسي والتربوي.
إحصاءات ونسب الطلاق
وأكد مدير عام جمعية المودة، أن الجمعية استقبلت أكثر من 229 ألف اسرة خلال 14 عام منذ تأسيسها، مشيراً إلى أنه تم استقبال 37 ألف أسرة الماضي.
وأوضح في حديثه إلى "الرياض"، أن جمعية المودة تعمل على تغطية كافة المتغيرات بالأسرة سواء اقتصادية، أو صحية، أو متغير تعليمية، إضافة إلى الثقافية والاجتماعية، موضحاً أنها تستهدف الاسر الناشئة، وهم المقبلين والمقبلات على الزواج، والست سنوات الأولى بعد الزواج.
وأشار إلى أن الجمعية تستهدف أيضاً الأسر الغير مستقرة القابلة للتفكك، إضافة إلى الأسر المستقرة في الست سنوات الأولى من الزواج، وسن الـ 40 عام، وما بعدها، مشيراً إلى أن دراسة عالمية تقول إن سن الفتور هو بعد سن الأربعين عام.
وأوضح أن إحصاءات الطلاق في المملكة غير صحيحة، موضحاً أنه تم إبلاغ وزارة العدل بذلك، وهي مقتنعة أن هناك خطأ في الإحصائيات، مشيراً إلى أن العام الماضي أعلن عن 45 ألف حالة طلاق، وهو غير صحيح، لاسيما وأن 60 % من حالات الطلاق تكون بين العقد، والدخلة، ولم تلتم شمل أسرة، إضافة إلى طلاق المسيار، وتراكم القضايا منذ أعوام، وبعد البت فيها يتم الإعلان عنها وهو ما يجعل أعداد حالات الطلاق في كل عام غير صحيحة.
وأضاف أن جمعية المودة تعمل على تدريب المقبلين على الزواج على الطلاق الناجح، مشيراً إلى أن الجمعية تعمل على التدريب قبل، وبعد الزواج من خلال 40 محور تدريبي، ويتم تدريب المقبلين على الزواج عبر دورات تدريبية لمدة ثلاثة أيام.
وقال آل رضي: إن الجمعية دربت 45 % العام الماضي من الشباب والشابات المقبلين على الزواج في منطقة مكة المكرمة بالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ، ووزارة العدل، مشيراً إلى أن جميع المحاور التدريبية تلامس المتغيرات المحيطة بالأسرة.
ولفت إلى أن جمعية المودة خصصت برامج تدريبية لـ"السجناء" من خلال "حقيبة حياة جديدة للنزلاء والنزيلات" بالشراكة مع سجون منطقة مكة المكرمة، مشيراً إلى أن الهدف منها هو تأهيلهم عندما يخرجون من السجون إلى أسرهم في طريقة التعامل.
وأشار إلى أن 70 % من النزلاء والنزيلات منهم يعودون إلى السجن بسبب الصدام الاجتماعي من المجتمع، وعدم حصولهم على فرص عمل، مشيراً إلى انه يتم تدريب المطلقات بعد الطلاق من خلال التأهيل الاجتماعي، والنفسي، والانطلاقة لحياة جديدة، إضافة إلى التمكين الاقتصادي.
وأكد أن 37 % من المستفيدين من الضمان الاجتماعي في المملكة هم من المطلقات بحسب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، مشيراً إلى أن الجمعية تهدف من خلال برامجها إلى معالجة الفقر، والجريمة بطرق غير مباشرة، خصوصاً وأن إحدى الدراسات التي جرت في منطقتي مكة المكرمة والرياض، كشفت أن غالبية السجناء الموجودين في السجون منفصلين عن أزواجهم وزوجاتهم.
معالجة الصدام بين الاسر

وشدد آل رضي على أن الإحصاءات والدراسات، أكدت أن السبب الرئيس للطلاق في العالم هو "المال"، مشيراً إلى أن الطلاق في المملكة السبب الأول هو عدم التوافق الزوجي، ويعتبر المال ثالث سبب لقضايا الطلاق في المملكة.
وأشار إلى أن قضايا الطلاق بسبب النسب لا تمثل نسبة كبيرة من القضايا التي تصلهم، خصوصاً وأنها قضية شرعية، مطالباً بإعادة النظر فيها، مشيراً إلى أن زواج المسيار قد يكون سبب في تدمير الكثير من الأسر اكثر من نفعه، وهو زواج غير معلن والزواج الغير معلن قد يسبب صدامات زواجية غير معلنه أيضاً.
ولفت الى أن جمعية مودة هي ثاني جهة في الخليج لديها بحث، وتطوير للأسر، موضحاً إلى الجمعية أطلقت قبل أشهر جائزة "المودة" لأبحاث الاسرة بقيمة نصف مليون يشارك فيها 200 باحث من تخصصات مختلفة، وفيما يتعلق بالأسر المنفصلة، أكد آل رضي أن جمعية المودة تخفف العبء على الدولة من خلال برامجها التي تقدم للأسرة في قضايا الطلاق وغيرها، مشيراً إلى أن الجمعية استقبلت أكثر من أربعة آلاف أسرة في منطقة مكة المكرمة.
وأضاف أن ما نسبته 20 الى 25 من حالات الطلاق تحدث من خلالها خلافات، تبدأ بالحضانة، وتنتهي بالعناد، مشيراً إلى أن من يمتلك الحضانة يبدأ يعاند الطرف الآخر سواء كانت القضية "رؤية" أو تسليم واستلام"، الأمر الذي وصل ببعض الأزواج عدم رؤية أبنائه لمدة وصلت إلى 12 عاما.
وأوضح أنه في السابق كان يتم تنفيذ تلك الأحكام في الشرطة أو الحقوق المدنية، وهذه كانت مشكلة كبيرة لتربية الطفل، وتوقعنا أن تكون الاعداد قليلة، وفوجئنا بأكثر من 1626 اسرة في جدة فقط، وقدمنا لهم الخدمة وفق المعايير الموضوعة من قبل الجمعية والتي يشارك فيها مختصون على مستوى عال من الكفاءة".
وأشار إلى أن منظور جمعية مودة مختلف عن منظور وزارة العدل التي تقديم الخدمة مباشرة، مشيراً إلى أن الجمعية تقوم بمعالجة الصدام الذي يحدث بين الاسرتين، والذي يمتد لأن يكون بين الأسرة بشكل كامل وليس بين الزوج وزوجته.
وشدد على ان جمعية مودة عملت خلال الفترة الماضية على معالجة الكثير من القضايا المتعلقة بالرؤية وغيرها من القضايا الأسرية، مشيراً إلى أن بعض الأسر أصبحت ترى أبنائها في منازلهم دون وجود مشكلات.
علاج الصدمات النفسية
وأكد مدير عام جمعية المودة أن الجمعية بدأت في علاج الصدمات النفسية، موضحاً أن من يفتح الملف عند وصوله للجمعية من المحكمة هو اخصائي نفسي، حيث يلتقى مع اطراف الاسرة، وينظر في حال أن الاسرة تحتاج الى التدرج في حل القضية.
وقال أن جمعية مودة سجلت العام الماضي 50 حالة لعنف أطفال ما بين حروق، واعتداء، وغيرها من الأمور الأخرى، مشيراً إلى أن الجمعية بادرت بتوعية الناس بحقوقهم من خلال نشر أرقام وهواتف الجمعية، إضافة إلى اتفاقات مع حقوق الإنسان، ومحامي لتوعية المطلقات بحقوقهم.
وأشار آل رضي إلى أن الجمعية تقوم أيضاً بعلاج الصدمات النفسية مع الأطفال بـ"اللعب"، وذلك بعد انتهاء قضية الطلاق، موضحاً أن الجمعية لها مكاتب في المحاكم محكمة الأحوال الشخصية، ومحكمة التنفيذ، إذ يتم إحالتها للمختصين في مكتب الجمعية للنظر فيها قبل الحكم القضائي وبعده واتخاذ اللازم.
وفيما يتعلق بعدد الحالات التي تصل إلى جمعية المودة بجدة، أكد أن عدد الحالات التي تصل في الأسبوع تقدر من 30 إلى 40 حالة لقضايا "حضانة" و تمكين "رؤية" و"استلام وتسليم"، مشيراً إلى أن الجمعية أعدت خمس غرف مهيأة لاستقبال تلك الحالات ويتم الالتقاء بالأبناء في الغرف لمدة تصل إلى اربع ساعات داخل الكيان بحسب منطوق الأحكام القضائية.
مختص يطالب بإنشاء دور خاصة لتنفيذ أحكام الزيارة
رهبة المواقـع الرسمية تؤثّر في نفسيـة الأطفـال..!
أكد د.هاني الغامدي-المحلل النفسي والمتخصص في الدراسات والقضايا الأسرية والمجتمعية-، ان ما قامت به جمعية المودة يعتبر لفتة إنسانية رائعة ومؤثرة تبعد الطفل عن المظهر الرسمي، وأقسام الشرطة وهو ليس المكان الذي يحس من خلاله الطفل بالحميمية، موضحاً أن هذه الخطوة من المفترض ان تتم وبشكل رسمي بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والجهات المعنية، وبذلك تحقيق النتيجة المطلوبة، مشيرا إلى أهمية انشاء، واستحداث دور زيارة تهتم بها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ويكون مدعوم لكل آليات العمل.
وتطرق الغامدي إلى الناحية النفسية للطفل وتأثير الغرف ومكان اللقاءات التي خصصتها جمعية مودة، مشيراً إلى أن لها تأثيراً إيجابياً، حيث سيكون الأمر مختلفاً جذرياً عما كانت عليه سابقاً، وأيضاً من خلال ما يتم من زيارات، ولفت إلى أنه يجب أن يتم تطوير المكان من خلال تقديم دورات ومحاضرات، إضافة إلى متابعتهم من قبل متخصص اجتماعي، ونفسي، مطالباً بتعميم الفكرة على كافة المناطق.. وقال: «كانت تنقصنا الفكرة والتطبيق، والآن الفكرة موجودة وينقصنا التطبيق»، مشدداً على ضرورة تفعيل الفكرة بشكل رسمي، وأن يكون الأمر مناطاً بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
السمنودي: نعمل بنهج جديد لتوفير بيئة آمنة لتنفيذ أحكام الرؤية

تعمل جمعية مودة على تطوير الخدمات التي تقدمها الجمعية للأسر المنفصلة عن طريق برنامج "مستقر"، حيث تعمل على تسليم، واستلام المحضون بنهج جديد من خلال اتباع أسلوب التهيئة والتدريج، حيث تتم تهيئة الأبناء نفسيًا قبل مقابلة الأب، أو الأم المنفصلين، وكذلك تهيئة أحد الأبوين لاستقبال الابن، وذلك بالتدرج وبصورة ممرحلة تفاديًا لعنصر المفاجأة، كما تقوم المودة من خلال هذه الخدمة بإفادة القاضي بأحداث الزيارة واستمراها، وطلب إحالة الحالة إلى الأخصائي للتدخل في حالة نفور الأبناء من الآباء، إضافة إلى إفادة القاضي في حال الاعتداء من الأطراف خلال الزيارة، وتمكين الرؤية، وذلك عبر إجراءات محددة ومنظمة.

وكشف م.فيصل السمنودي -رئيس مجلس إدارة جمعية مودة- لـ"الرياض"، أنَّ برنامج "مُستقَر" حقق منذ تأسيسه 4517 ألف زيارة لأسر منفصلة، وتعمل مبادرة "مُستقَر" على علاج الوضع غير الإنساني المتبع حاليًا في تنفيذ أحكام الرؤية، والزيارة، واستلام، وتسليم المحضون.

وأضاف أنه ورغبة من جمعية المودّة في إنجاز هذه المبادرة وفقًا للأصول المهنية السليمة، ولضمان تحقيق التنسيق، والتكامل مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ أحكام الحضانة، والزيارة والرؤية، قامت الجمعية بالتواصل مع التنمية الاجتماعية، والتي أكدت على أهمية هذه المبادرة في توفير مكان وآلية مناسبة تحقق مصلحة المحضون، وتعزز من التواصل الأسري، وضمان حقوق الوالدين والأطفال، لاسيما حقوق المرأة المطلقة التي تعتبر الطرف الأكثر معاناة في هذه القضايا.

وأوضح م. السمنودي، أن 20 % إلى 25% من الأسر المنفصلة تختلف بعد الطلاق في الحضانة، والرؤية، والاستلام، والتسليم، مشيراً إلى أن إحصاءات وزارة العدل سجلت 1111 ألف قضية حضانة، و 1480 قضية نفقة خلال عام 1436هـ، مؤكداً على أنه تم التنسيق مع وزارة العدل من خلال المحكمة، لتحويل عدد من الحالات للجمعية لإيجاد حل للمشكلات الزوجية بينهما، وعلاج الخلافات الأسرية فيما يتعلق بحضانة الأطفال.

# كبير السن ينتظر الأولوية في الأماكن العامة وتوفير الخدمات

# نظام رعاية كبار السن.. تعزيز لمكانتهم وحفظ لحقوقهم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503618

تحقيق- مصطفى الشريدة

يعاني بعض كبار السن من عدة صعوبات في حياتهم الخاصة وحياتهم العملية وخلال خروجهم لقضاء احتياجاتهم ومصالحهم اليومية المعتادة او أثناء مراجعتهم للدوائر الحكومية، مما يؤكد الحاجة إلى وجود نظام لرعايتهم وتخفيف معاناتهم واحترام سنوات عمرهم التي لاتسمح لهم بالانتظار او تحمل مايتحمله الشخص العادي، فهناك من ليس لديه أبناء، أو أنهم مشغولون في أعمالهم، فيضطر لقضاء احتياجاته خارج المنزل بنفسه، ويطالب كبار السن بوجود مسارات خاصة داخل الدوائر الحكومية للتعامل معهم بعيداً عن المراجعين الآخرين، كذلك هناك من يُطالب بتعميم تجارب بعض المستشفيات من خلال الرعاية المنزلية، عبر ذهاب الطبيب أو الممرض إلى المنزل لعلاج المريض كبير السن.. ويبقى السؤال هنا ما هي الحقوق التي كفلها لهم النظام؟، وما الواجب على المجتمع تجاههم؟

مظلة ورعاية

في البداية يقول د.أحمد البوعلي-عضو المجلس البلدي بالأحساء وإمام وخطيب جامع الثاني- ان الله عز وجل يقول في كتابه العزيز: "اللهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ"، وقال تعالى: "وقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَّهُمَا قَولا كَرِيماً"، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا"، وقال أيضاً: "إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والشيخ الكبير وذا الحاجة"، مضيفاً

أنه من رحمة رسولنا المصطفى صلى الله عليه وسلم بأن جاءه رجل يقول له: إني جئت أبايعك على الهجرة، ولقد تركت أبويَّ يبكيان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إرجع إليهما، فأضحكهما كما أبكيتهما"، مبيناً أن الدولة نشرت مظلة رعايتها ليستظل بها جميع أفراد المجتمع وهي لم تنس هذا القطاع المهم سعياً لتخفيف معاناتهم وحرصاً على إسعادهم، حيث إن نسبة المسنين في المملكة تمثل في الوقت الحالي ( 7.3%) بعد أن كانت عام 2000م تبلغ (4.8%) ومن المتوقع أن ترتفع النسبة عام 2025 إلى (8%)، ذاكراً أن هناك الكثير من التجارب والأنظمة الدولية في عالمنا المعاصر، ومنها إعلان الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بكبار السن، الصادر في ديسمبر 1991م والذي يدعو جميع الحكومات إلى إدراج خطط رعاية المسنين في خططها الوطنية، بل وضع هذا الإعلان مبدأ "الاستقلالية" في مقدمة أهم أولويات الرعاية والدعم الأسري والمجتمعي، وتمكينهم من فرص الحصول على دخل ملائم، والاستفادة من برامج التعليم والتدريب، والأهم اعتماد مبدأ "المشاركة" كي يظلوا مندمجين في المجتمع من حولهم.

زيارة منزلية

وأوضح د.البوعلي أن كبير السن يحتاج إلى رعاية خاصة ونحن بحاجة لمعرفة كيفية التعامل مع المسن في البيت، وهذا ما يوفره لنا نظام الزيارة المنزلية والذي أرى أنه خدمة مهمة جداً لجميع أفراد الأسرة، كما يسهم بتقوية الروابط، بل هو فرصة أيضاً لمعرفة كيفية التقرب من كبير السن خاصةً وأنه يتعامل معنا كطفل صغير في أغلب الأحيان ولا نعرف ما هي الاحتياجات الفعلية، فلذلك حضور الطبيب أو الممرضة إلى المنزل لتقديم الرعاية اللازمة للمسن أمر ضروري في نظري لتقديم درس عملي في كيفية الاهتمام بكبير السن وتقديم الرعاية الصحية والنفسية السليمة له، وذلك يجعل عبء رعايته أمراً محبباً ومفيداً، ذاكراً أن بعض الأسر لا تعرف كيفية العناية بالمسن لذلك فهي بحاجة للتوجيه والإرشاد، وهذا ما أرى أن خدمة الزيارة المنزلية توفره لأفراد الأسرة، وأن هذه الخدمة لها فوائد كثيرة في نظري فهي توفر الوقت ولها سرعة في رعاية المسن والوفاء بمتطلباته النفسية والصحية والاجتماعية.

تقدير واحترام

وأكد عبدالله المطلق -مدير مدرسة- على أن المتقاعدون هم أناس خدموا الوطن في مختلف المجالات فمن الواجب علينا أن نقدرهم ونحترمهم ونقدم لهم العون والمساعدة خاصةً أثناء مراجعة الدوائر الحكومية، من خلال وجود أفراد من خدمة المستفيدين في أي دائرة حكومية تقوم لتخليص معاملاتهم، أو من خلال التواصل بين المتقاعد والجمعية الوطنية للمتقاعدين كل في منطقته ومحافظته، بتخصيص فرد موظف بالتواصل مع المتقاعدين فيما يخصهم من معاملات حتى نعطي المتقاعد قيمته وأهميته، وقالوا قديماً: "إذا أردت أن تعرف قيمة الإنسان في مجتمعه فأنظر إلى حقوق المعلم"، وقالوا حديثاً: "إذا أردت أن تعرف قيمة الإنسان في مجتمعه فأنظر لحقوق الطفل، وإذا أردت أن تعرف قيمة الإنسان في مجتمعه فأنظر لحقوق المتقاعدين".

سن قانون

وقال عبدالله المشعل -مسؤول اجتماعي-: أعتقد أنه من المهم أن تراعى هذه الفئة من الناس فكثيراً ما نجد معاناتهم في الدوائر الحكومية والخدمية، وعلى مجلس الشورى مراعاة هؤلاء الفئة تمشياً مع الرحمة الإلهية العظيمة والسنة المطهرة، إضافةً إلى ما تقوم به الدولة من عناية فائقة لكن ينبغي تفعيل هذا الأمر بتوجيه سام وكريم، مضيفاً أنه يجب على المجتمع وعملاً بقواعد الشريعة الإسلامية الغراء التي تحث على التراحم والتواد والتسامح واحترام الكبير ومساعدته وتوقيره، الأخذ بعين الاعتبار بهذه الفئة العزيزة والمحتاجة للرعاية ومن باب التواصي بين المسلمين وهي سمة موجودة ولله الحمد في مجتمعنا بشكل واضح وجلي، لكن أن تسن كقانون فهذا يردع من ليس في قلبه ذرة من رحمة للانصياع للقوانين الصارمة التي تعمل على تهيئة كل ما من شأنه تخفيف المعاناة عن هذه الفئة التي لا تجد لها معيناً بعد الله سبحانه إلاّ أهل الخير والصلاح.

سبل راحة

وأوضح عبدالوهاب الحمد -مسؤول الإعلام بجمعية البر بالأحساء- أن الحاجة ماسة لتوفير كل سبل الراحة لكبار السن عند مراجعتهم للدوائر الحكومية، ويجب أن يكون الوصول للمنشأة الحكومية سالكاً ومريحاً وقريباً من المراجع إضافةً إلى توفير الخدمة الميسرة والسريعة من خلال موظفين مؤهلين للتعامل مع هذه الفئة فهم يحتاجون للتواصل معهم برفق ولين وسرعة، وعلى المجتمع تقديرهم وتكريمهم كما أوصى بذلك ديننا الحنيف الذي يدعو للتكافل الاجتماعي بين أفراده، وأن يحترم الصغير الكبير الذي أنهكه الزمن وضعفت قواه وعزائمه.

مسارات خاصة

وأكد عبدالمحسن جعفر بوحمد -أخصائي أول علم نفس- على أنه يُعرّف كبير السن في علم النفس كل من تجاوز سن الخامسة والستين من العمر، ويعتبر هذا السن سن الحكمة والخبرة الطويلة في الحياة، ولذا يجب أن يستغل كبير السن على جميع الأصعدة سواء الأسري والمجتمعي، مضيفاً أنه من الجميل معاملة كبير السن بكل حب وود واحترام وتقدير، ومنها سن الأنظمة والقوانين على مستوى الأسرة أو المجتمع، مثل الابن العاق لوالديه تعطل معاملاته الرسمية، وكذلك

صرف بدل لكبير السن، ووجود مسارات في جميع الدوائر الحكومية خاصة لكبير السن، وإعفاء كبار السن من الرسوم، وإعطائهم الفرصة للتعاقد مع الشركات أو الدوائر الحكومية للاستفادة من خبراتهم، إضافةً إلى وجود أماكن تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية تحتفي وتهتم بالطاقات لكبار السن وممارسة هواياتهم وقضاء وقت الفراغ النافع وهي خلاف بيوت العجزة.

تذليل العقبات

وذكر علي المسعود -تربوي- أننا بحاجة ماسة إلى هكذا نظام والذي يرعى كبار السن، وذلك من أجل مراجعة الدوائر الحكومية والبنوك والمستشفيات وكل ما يحتاج إلى مراجعة، مضيفاً أن مستشفى الملك فهد بمدينة الهفوف أعطى لكبار السن أولوية وجناح في الاستقبال الرئيسي، وعليه تشكر وزارة الصحة لتدشينها قسماً كاملاً لرعاية المسنين وهو ما يسمى بالرعاية المنزلية، ولاشك أن ذلك الاهتمام يعطي للمسنين الشعور بالتقدير والاحترام من جهات الرسمية الحكومية، كما أنه ينبغي أن تعمل الجهات الأخرى من القطاعات الخاصة على تذليل العقبات وتساعد كبار السن والمتقاعدين في إنهاء ما يتعلق بهم بكل يسر وسهولة، والتي من شأنها تجعل المسن والمتقاعد يؤدي أعماله وينجزها بأقصر وقت ممكن وأقل عناء.

# سوق سوداء ترفع سعر استقدام العاملة المنزلية إلى20 ألف ريال

## "العمل" دعتهم إلى الإبلاغ عن مخالفات السوق السوداء

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/678327

يوسف الصاعدي - المدينة المنورة

تذمّر مستثمرون في قطاع الاستقدام في اجتماع بفرع وزارة العمل بالمدينة المنورة، من العمالة المنزلية البنجلاديشية والفلبينية، مطالبين بعودة استقدام العمالة الإندونيسية، فيما كشفوا عن وجود سوق سوداء تدار من قبل شبكة سماسرة مكونة من بعض العمالة لاستقدام خادمات يحملن نفس جنسياتهم، مما تسبب في تفاقم تعرفة الاستقدام لنحو 20 ألف ريال.

وأشار المستثمرون إلى أن العاملات البنجلاديشيات غير مؤهلات لمقومات العمل المنزلي، وأن بلادهم تتعمد تصدير الخادمات الهرمات في السن، مستعرضين 40 حالة من التجارب خلال عام واحد في عزوف خادمات عن السفر من بلدانهم إلى المملكة بعد إنهاء الإجراءات.

وأجمع المستثمرون خلال لقائهم مدير فرع وزارة العمل وعدد من المسؤولين، على تعمد الفلبين في حفظ حقوق العاملات على حساب المستقدم، مطالبين الوزارة استعراض المعوقات ووضع حلول لها.

وقال مدير فرع الوزارة بمنطقة المدينة المنورة عواد الحازمي: إن إندونيسيا ترفض تصدير عمالة تابعة لخدمات أفراد، وتشترط أن تكون العمالة المصدر تابعة لشركات ومكاتب استقدام. وكشف عن اشتراطات ومعايير تمكن اشتراك أكثر من مكتب في تسكين العمالة الواردة لشركات الاستقدام الأهلية، مناشدا المستثمرين بالتعاون مع الوزارة في الإبلاغ عن أي مخالفات تدار خفية بالسوق السوداء عن طريف التفويض لأشخاص معينين. واقترح أن ترفع الملاحظات إلى مجلس الغرف السعودية لمخاطبة وزارة الخارجية حل المشكلات المتكررة من بعض الدول.

ورصد سلمان الحليفي مدير وحدة الإشراف على توظيف العمالة في فرع الوزارة بالمنطقة عددا من الملاحظات أمام مكاتب وشركات الاستقدام، تتمثل في إدارة العمالة الوافدة للقطاع، وعدم تسجيل الموظفين السعوديين في التأمينات،

إضافة إلى عدم تحديث بيانات مساعد باستمرار، وعدم التجاوب في إزالة مخالفات بعد شهر من صدور الإنذار، ومتابعة ما يرسل لهم عبر البريد الإلكتروني.

# 11 ألف بلاغ وشكوى للصحة في أسبوع

المصدر: جريدة الوطن الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=264277&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي
تمكنت وزارة الصحة من الرد على أكثر من 11.7 ألف مكالمة هاتفية الأسبوع الماضي تتعلق بشكاوى واستفسارات وبلاغات عاجلة لمرضى يطلبون إحالتهم لجهات تخصصية. وأوضح المدير العام للإدارة العامة للطوارئ بالإنابة في وزارة الصحة الدكتور مصعب السعدون أن الوزارة استقبلت 11724 مكالمة هاتفية خلال الأسبوع الماضي عبر برنامج مركز خدمة 937 "مركز اتصالات الطوارئ"، حيث بلغ عدد طلبات برنامج إحالتي 151 طلبا من إجمالي المكالمات الواردة، والتي تمثل نسبة 1.29 %. وقال السعدون إنه تم التعامل مع شكاوى المرضى بنسبة 2.49 %، مؤكدا أن جميعها قيد المتابعة أو تم الانتهاء منها بحسب طبيعة الشكوى، فيما تم التعامل بشكل كامل مع 37 بلاغا من البلاغات العاجلة بنسبة 0.32 % من إجمالي الاتصالات. وبين أن المركز استقبل 1234 استشارة طبية بنسبة 10.35 % من إجمالي الاتصالات في مختلف التخصصات، فيما تم استقبال 10010 استفسارات تتعلق بالقطاع الصحي والخدمات التي تقدمها الوزارة، والتي تمثل نسبة 85.38 % من إجمالي المكالمات. وأضاف السعدون أن الوزارة أطلقت مركز خدمة 937 ليكون بمثابة حلقة الوصل بين المواطن والمسؤول عبر استقبال جميع اتصالات المواطنين والتعامل معها بأسرع وقت وأعلى جودة، وذلك على مدار الساعة، لافتا إلى أن المركز يتعامل مع بلاغات النقل، والعلاج، والشكاوى، والاستشارات الطبية، كما يوفر بعض الإحصاءات وتحليلها بشكل دوري، من أجل المساهمة في رفع مستوى الخدمات الصحية في المناطق والمحافظات، بهدف إدراجها ضمن الخطط المستقبلية للوزارة.

# قواعد معلومات لخفض البطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/15/article_1054691.html

## سعود بن هاشم جليدان

يعير المختصون معدلات البطالة اهتماما خاصا، بل إن عديدا منهم يعتبرونها أهم المؤشرات الاقتصادية، حيث تعطي هذه المؤشرات لمحة سريعة عن الأوضاع الاقتصادية في أي بلد. فارتفاع معدلات البطالة يشير إلى انخفاض كفاءة السياسات والإدارة الاقتصادية، التي تتسبب في تراجع تشغيل موارد البلاد وإحداث تشوهات ومعضلات اقتصادية مزمنة أو طارئة تمر بها الدولة. أما إذا كانت معدلات البطالة منخفضة جدا فيدل على وجود عجز في العمالة ما يقود إلى الضغط على الأجور، والتسخين الاقتصادي، ودفع معدلات التضخم المولد لمجموعة من الآثار السلبية على توزيع الدخول والثروات والموازين الخارجية وخفض قدرات البلاد التنافسية على الأمد الطويل. ولهذا يحاول صناع القرار استهداف معدلات بطالة كافية للتشغيل الكامل للاقتصاد وغير مسببة لرفع الأسعار بمعدلات مرتفعة، وتسمى معدلات البطالة هذه بمعدلات

البطالة الطبيعية. ويصعب قياس معدلات البطالة الطبيعية ولكن كثيرا من المختصين يرون أنها تراوح ما بين 4 و 6 في المائة. وقد تختلف ما بين البلدان ولكنها تظهر عند حدوث توازن ما بين عرض العمالة والطلب عليها.
تولدت ضرورة وجود معدلات بطالة طبيعية نتيجة للديناميكية التي تمر بها الاقتصادات العالمية والاقتصادات المحلية. حيث تسعى الاقتصادات إلى تحفيز النمو والمنافسة ما يتسبب في تغيرات هيكلية اقتصادية تعزز نمو قطاعات معينة وتراجع قطاعات أخرى. وتقود هذه التغيرات إلى فقدان العمالة للوظائف في بعض القطاعات وتحولها إلى العمل في قطاعات أخرى، أو حدوث تغيرات تقنية في القطاعات الاقتصادية تقتضي اكتساب عمالتها مهارات جديدة. ويتطلب إعادة تأهيل العمالة للانتقال إلى أعمال أخرى بعض الوقت ما يحتم وجود بطالة مؤقتة في الاقتصاد.
من جهة أخرى فإن وجود نقص معلومات دائم عن الوظائف والعمالة لدى العاملين والمشغلين يتسبب في إحداث بطالة مؤقتة حتى تتوافر المعلومات عن الوظائف وشاغليها. ويمضي الداخلون الجدد إلى أسواق العمل بعض الوقت بحثا عن عمل، كما تسعى العمالة الموجودة في سوق العمل وبصورة مستمرة إلى تحسين أوضاعها من خلال البحث عن أعمال أخرى أعلى أجرا أو أفضل ظروفا أو أكثر مواءمة لمهارتها وقدراتها، ما يتطلب قضاء بعض الوقت لتغيير الوظائف أو البحث عن أعمال جديدة. ولهذا لا بد من وجود أعداد معينة من العاطلين عن العمل في أي اقتصاد وبصورة مستمرة.
وهذا يفسر استحالة وجود معدل بطالة صفري في أي اقتصاد. وتتدخل الحكومات في أسواق العمل بتحمل بعض تكاليف البطالة المؤقتة لتمكين العمالة من البحث عن عمل. كما تدعم الحكومات برامج إعادة التأهيل والتدريب للعمالة لمساعدتها في الحصول على وظائف بديلة.
وتلعب المعلومات دورا حيويا وحساسا في خفض معدلات البطالة وتسريع حصول العاملين على أعمال، والمشغلين على العمالة الأنسب لأنشطتها. ويسود شعور عام بوجود نقص واضح في المعلومات عن العمالة الوطنية والوظائف على المستويات المختلفة في المملكة، بما في ذلك الوظائف الحكومية. فهناك جهات حكومية وخاصة بحاجة إلى عاملين في وظائف معينة، ويوجد في الوقت نفسه عاملون مهيأون للحصول على هذه الوظائف، ومع هذا تظل هذه الوظائف شاغرة لفترة طويلة من الزمن. ولتلافي هذا الوضع ترتفع الحاجة إلى إيجاد قاعدة أو قواعد معلومات عامة عن الوظائف الشاغرة في القطاعات الحكومية والخاصة لتمكين الباحثين عن عمل من الحصول على معلومات عن فرص العمل المتاحة بسهولة وشفافية، وتزويدهم بصورة أوضح للوظائف المتاحة في البلاد وأجورها ومشغليها وأماكن وجودها، ما يوفر كثيرا من الوقت والجهد على العمالة الباحثة عن الشغل. ويمكن أيضا إنشاء قاعدة أو قواعد معلومات عن طالبي العمل ومؤهلاتهم ما يوفر على الأعمال كثيرا من الجهد في البحث عن الكفاءات الوطنية، كما يعطي صورة أوضح للمشغلين عن أعداد العمالة الوطنية ومؤهلاتها، وهذا يوفر الوقت والمال للأعمال ويرفع قدرات الأعمال التنافسية. ويمكن أن تشترط أنظمة العمل على الأعمال ضرورة عرض الوظائف الشاغرة لديها لمدة معقولة في قواعد الوظائف الوطنية قبل منح الأعمال تأشيرات عمل على هذه الوظائف.
إن توفير المعلومة السريعة والسهلة والرخيصة عن الوظيفة والباحث عنها ليس كافيا وحده في القضاء على البطالة، ولكنه سيساعد كثيرا في التصدي لها، وهو من أسهل الطرق وأقلها تكلفة في خفض معدلاتها، كما سيسهم في خفض ممارسات الفساد المتصلة بالتوظيف ويرفع عدالة الحصول على الوظائف بين شرائح المجتمع، وسيعزز أيضا إنتاجية المؤسسات الخاصة والعامة وقدرتها على المنافسة وإرضاء الجمهور. وإضافة إلى ذلك ستوفر قواعد المعلومات المقترحة معلومات وبيانات سريعة وشاملة عن البطالة والتوظيف والقطاعات والمؤسسات الاقتصادية المولدة للوظائف، ما ييسر استهداف وتبني السياسات المحفزة لنمو القطاعات والمؤسسات الأكثر توظيفا للعمالة الوطنية.

# العمل والتنمية الاجتماعية ..والأماني المنتظرة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677582

## صالح بكر الطيار

بعد الأمر الملكي بدمج وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية لتكون وزارة واحدة تحت مسمى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية فإن ذلك يعني العديد من الأمور المفصلية في أهداف الوزارة العملاقة التي تعنى بالناس وشؤونهم الحياتية والاجتماعية ومستقبلهم وترتبط بفئات متعددة من المحتاجين والفقراء وغيرهم ناهيك عن مئات الخطط التي ظلت لسنوات معطلة تارة بأسباب البيروقراطية ومتعطلة تارات أخرى بأسباب سوء التخطيط .

تغير الاسم من شؤون الى تنمية والأمل في الوزير الحقباني أن يطلب كل الملفات المتعطلة وخصوصاً تلك المتعلقة بأمور المحتاجين وطالبي الضمان الاجتماعي اضافة الى ملفات كثيرة تختص بشأن المعاقين واحتياجاتهم وخطط تطوير الدور في المناطق التي ظلت لسنوات تشتكي من مخالفات عدة ،ولعل الملف الصحفي في الوزارة ينضح بما فيه من تقارير سابقة ترصد الوضع الصعب للفئات الذين هم أشد حاجة للعمل السريع والتفاعلي في أروقة الوزارة وهم ذوو الاحتياجات الخاصة والمسنون والايتام والمحتاجون .ونأمل أن نرى عملاً وخططاً واقعية في الميدان تتواءم حتى مع مسمى تنمية فالأمر يتعلق بتنمية العمل وتنمية الانسان والمكان والكل يتطلع من كل أرجاء البلاد الى ما سيخرج من الوزارة في الأيام القادمة من تخطيط فعلي للعمل وتوديع للمتاعب والعوائق التي كانت تعترض طرق اصحاب الحاجات والأرامل والمطلقات وأسر المعاقين واصحاب الدخل المحدود وعلى جانب آخر فإن دمج الوزارتين معاً يشكل اتجاهاً فريداً في تخطيط العمل من حيث ربط الاحتياجات بالمطالب ،فالآمال عريضة بتخفيض نسبة البطالة وتوفير خطة واضحة وموضوعية لتشكيل ملامح مستقبل التوظيف في القطاع الخاص وفتح قنوات متميزة من الفرص الوظيفية للشباب والفتيات وخلق مجالات ابداعية وواعدة من الآمال في التدريب والتوظيف يسايرها مزايا وتباشير تختص بالوظائف تفرض على أصحاب القطاع الخاص الذين يجب أن يكونوا عوناً للدولة وسنداً لها خصوصاً واننا نسير في خطى البدايات في رؤية السعودية 2030 ،في حين يجب أن يفعَّل عمل الجمعيات الخيرية التي تملأ اركان البلاد وأرجاءها ولكن عملها لا يتوازي مع الاحتياجات والمطالب ولا يصل الى المحتاجين بطريقة عملية ومؤسساتية حتى نرى دروباً جديدة من الإنتاج ونشاهد تغطية حقيقية للضمان ومنعاً للتلاعب في سجلات المتقدمين كالذي تم كشفه قبل اشهر ونشهد تنمية حقيقية تكبح البطالة وتوقف الفقر وتلغي التسول وتشمل بالقرار طالبيه وتوزع هبات الوطن وعطاياه على مستحقيها في كل أطراف البلاد في الهجر قبل القرى وفي القرى قبل المدن حتى يخف صوت الشكوى ويختفي أنين المعاناة .وننتظر من معالي الوزير أن يسارع الزمن بمشاريع وقرارات تكفل القضاء على مخالفات سوق الاستقدام وايجاد حلول وقنوات تخرج المواطنين من أزمة الاستقدام التي نشرت المخالفات الأمنية ورفعت من مشكلات العمالة السائبة .

ختاماً : العمل والتنمية الاجتماعية وجهان لعملة واحدة وهي نماء الوطن ورخاء المواطن .

# من المسؤول عن اختطاف الأسرة؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503214

## فاضل العماني

في مثل هذا اليوم من كل عام، يحتفل العالم بأسره باليوم العالمي للأسرة، وهي احتفالية رمزية تُقام في هذا اليوم " ١٥ مايو" في كل عام، لتسليط الضوء على أهمية ومكانة وتأثير الأسرة، والتركيز على دورها الكبير في بناء المجتمع، إضافة إلى تعزيز ثقافة المشاركة الفاعلة من أجل الحفاظ على هذا "الكيان" الأصيل الذي يُمثل اللبنة/الخلية الأولى في قلب المجتمع.

في مثل هذا اليوم من كل عام، تُقام المهرجانات والندوات والفعاليات والبرامج في كل مدن العالم للمشاركة في توجيه بوصلة الاهتمام والرعاية والدعم للأسرة التي تواجه الكثير من الصعوبات والمعوقات والتحديات التي تقف أمام تحقيقها لأهدافها الصغيرة والكبيرة، والتي تتمثل عادة في إشاعة وتعزيز وتأكيد قيم التسامح والتآلف والانفتاح والحوار، ونبذ كل مظاهر التشدد والعنف والإرهاب، ومكافحة كل ملامح الفرقة والتباعد والتفكك بين مختلف أفرادها، لتكون "نواة" سليمة وفاعلة في بناء المجتمع. وهنا، لابد من هذا السؤال الضروري: هل سمعنا عن هذا اليوم العالمي للأسرة، فضلاً عن الاحتفال به؟.

ويعود الاحتفال بهذا اليوم إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ باعتبار ١٥ مايو يوماً عالمياً للأسرة، وقد حث القرار كافة الدول والمؤسسات والهيئات الرسمية والخاصة للعمل على رفع مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والإنساني لتكون مشاركة وفاعلة ومؤثرة في صناعة المجتمعات المتطورة.

والأسرة، مفهوم واسع جداً، خاصة في مثل هذه المرحلة الاستثنائية من عمر العالم الذي تتشابك وتتقاطع فيه المصالح والعلاقات والمكونات التي تتشكل منها الأسرة، فقد تكون أسرة صغيرة تتكون من الأب والأم والأبناء، وقد تكون أسرة مركبة تُمثل العائلة التي تجمعها روابط الدم والنسب والقرابة، في حين قد تكبر لتكون "الأسرة الكبرى" التي تمتد لتشكل مجمل المجتمع.

الأسرة، هي الوحدة الأساسية لكل مجتمعات العالم، وهي حجر الزاوية الذي شكل البناء الإنساني والحضاري منذ البدايات الأولى لتاريخ البشرية، لذا فهي تحتاج للكثير من الدعم والمساندة والحماية لكي تُمارس دورها الحقيقي في نهضة وتنمية وتطور المجتمع، وهذا لن يحدث إلا بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتعيش في مناخ طبيعي وصحي يسوده الأمان والاستقرار والسعادة.

إن ما تتعرض له الأسرة من ضغوطات ومؤثرات وتحولات، أضعف قدرتها على ممارسة وظيفتها الرئيسية وهي صنع الأجيال المتوازنة التي تحتاجها المجتمعات والأمم لتواصل مسيرتها التنموية والنهضوية.

كثيرة وكبيرة هي الصعوبات والتحديات التي تواجه الأسرة الحديثة، كظاهرة العولمة التي قذفت بها في سماوات وفضاءات الانفتاح والتمدد الكوني، وطغيان وسائل ووسائط التقنية والإعلام والاتصال والتواصل التي حولت أفراد الأسرة الواحدة إلى ما يشبه الجزر المعزولة، وتنامي ظاهرة الطلاق بمعدلات وأرقام كبيرة ومخيفة تُهدد وجود هذا الكيان المهم، وبروز الكثير من القيم والسلوكيات والعادات الحديثة التي أفرزتها التغيرات والتحولات الكبرى التي اجتاحت العالم بأكمله، والغزو الفكري والثقافي القادم من كل الاتجاهات والأجندات والتوجهات الخارجية والداخلية، وصراع الأجيال الذي يُمثل ظاهرة خطيرة جداً تتسبب في زيادة الهوة بين الأجيال والخبرات المتعاقبة نتج عنه حالة دائمة من المواجهة والصدام والصراع بين تلك الأجيال.

تلك هي بعض الصعوبات والتحديات التي تواجه الأسرة، ولكن هناك ثغرة كبرى في قلب الأسرة أجدها الأخطر والأسوأ وهي ظاهرة الاختطاف التي تُعاني منها الأسرة، والذي يُسببه غياب التواصل والحوار والالتقاء بين الآباء والأمهات مع

أبنائهم، ما يُسهل مهمة المتربصين والمغررين والمحرضين لاختطاف شبابنا وشاباتنا والزج بهم في ساحات الفتن والعنف والقتل والإرهاب أو إسقاطهم في براثن الرذيلة والإدمان والضياع.
الأسرة هي اللبنة الأولى والأساسية في بناء المجتمع، وآن لها أن تتصدر مشروع التحول الوطني، وأن تكون القاعدة الحقيقية التي تنطلق منها "رؤية السعودية ٢٠٣٠".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# حماية الرسوم على الأراضي من السقوط

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/16/article_1054870.html

## عبدالحميد العمري

يُنتظر خلال الأيام القليلة المقبلة، أن يتم الإعلان الرسمي عن اللائحة التنفيذية لنظام الرسوم على الأراضي البيضاء، وهو الأداة الأهم ضمن حزمة الأدوات والإجراءات التي اتخذتها الدولة - أيدها الله - أخيراً لمواجهة وحل تحديات الأزمة الإسكانية، التي نشأت نتيجة عديد من التشوهات الجاثمة داخل أحشاء السوق العقارية المحلية، بدءاً من احتكار الأراضي بمساحات شاسعة جداً، مروراً بتفاقم عمليات المضاربات المحمومة على الجزء المحدود من تلك الأراضي المتاح للتداول، إضافة إلى بقية التشوهات التي أصبحت معلومة للجميع في سوق العقار، وما آلت إليه من نشوء أزمة تنموية بالغة الخطورة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

إنّ من الضرورة بمكان أن تخرج تلك اللائحة التنفيذية المرتقبة على قدر من القوة والجدية، لا يقل بأي حال من الأحوال عن تلكما الصفتين اللتين تمتع بهما نص وروح نظام الرسوم على الأراضي البيضاء، وألا تأتي أيضاً أقل قامة من قامة التشوهات الخطيرة التي تعج بها أحشاء السوق العقارية، وإلا فإن النتائج التي استهدفها مشرّع النظام قد تأتي عكسها تماماً على أرض الواقع، وهو ما لا يتمنّى حدوثه أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بإعداد تلك اللائحة التنفيذية، ولما له من آثار خطيرة جداً في مقدرات الاقتصاد الوطني والمجتمع على حد سواء. حتى نكفل جميعاً تمتع اللائحة التنفيذية بتلك السمات اللازمة الكفيلة بإضفاء القوة عليها، لا بد من توافر عدد من الاعتبارات فيها، يأتي تحديدها هنا في المرحلة الزمنية النهائية من ترقّب صدورها قريباً، على أمل كبير بأن تأخذ الاهتمام الكافي من قبل القائمين على إعداد الصيغة النهائية لتلك اللائحة التنفيذية.
الاعتبار الأول؛ متى تُعد الأرض فضاء؟ تبدأ الإجابة من معيار الانتفاع من الأرض بما لا يقل عن 50-70 في المائة منها، وأنّه في غياب تحقق هذا المعيار الأهم، فإنّ الأرض تُعد فضاء، سواءً كانت مشمولة بالخدمات أم لا أو حتى بعضها، مطوّرة كانت أم غير مطوّرة، طالما أنّه توافر فيها الشرط الأول المتمثل في وقوعها داخل حدود النطاق العمراني. بناءً عليه؛ يتم تطبيق الرسوم عليها دون تأخير أو مماطلة، وهو ما سيكفل إغلاق أي استثناءات أو زيادة بشروط اعتبار الأرض فضاء أم لا، كما أنّه سيسد كثيرا من نوافذ التهرّب أو التلاعب على نظام الرسوم، ولعل أخطر ما يمكن أن تتورّط فيه وزارة الإسكان في هذا الخصوص، أن يتهرّب كبار ملاك الأراضي غير المطورة من تطبيق الرسوم عليها، أن يكتفوا بإجراء بعض تطوير مزيف لتلك الأراضي، لينتقلوا بعده إلى منطقةٍ آمنة تماماً من تطبيق الرسوم، وهذا أحد أكبر فخاخ سقوط نظام الرسوم حتى قبل أن يبدأ العمل به فعلياً، ولا شكّ أن وزارة الإسكان هي الجهة الوحيدة التي ستتحمّل المسؤولية كاملة تجاه مثل هذا الفشل المحتمل لتطبيق النظام.
الاعتبار الثاني؛ حول معايير تقدير قيمة الأرض، وفقاً للممارسات الدولية المتبعة، يتم تحديد جهة تتبع للحكومة، تكون متخصصة في تقييم العقارات والأراضي لأغراض الرسوم المقررة على تلك الأصول العقارية. الاعتبار الثالث؛ وهو أحد أهم الاعتبارات اللازمة لتعزيز جدوى نظام الرسوم من عدمه، المتعلق بالبرنامج الزمني المناسب لتطبيق الرسم بشكل تدريجي، المتطلب أن يتم تطبيق الرسوم على الأراضي في أول عامٍ من فترة التطبيق على ما لا يقل عن 30 مدينة من حيث عدد السكان، ثم يُستكمل التطبيق على بقية المدن الأخرى في ثاني عام، الذي بدوره سيحمي السوق العقارية من أي

آثار قد تتسبب في زعزعة استقرار الأسعار، واحتمالية تباينها الكبير بين المناطق المشمولة بالرسوم وغير المشمولة وقت بدء تطبيق الرسوم، ويقلّص كثيراً من انتقال الأموال من المناطق المشمولة بالرسوم إلى الأخرى غير المشمولة بالرسوم.
الاعتبار الرابع؛ المتعلّق بتطبيق نظام الرسوم على الأراضي البيضاء كافّة داخل النطاق العمراني الواحد لكل مدينة مستهدفة، أن يتم التعامل معها بنفس آلية الاعتبار السابق، فلا يُسمح بوجود أي استثناءات تذكر بين الأراضي لذات الأهداف المذكورة أعلاه، ومنعاً أيضاً لأي آثار سلبية تم التطرّق إليها.
الاعتبار الخامس؛ حول المهلة الزمنية المفترض منحها للمكلف بدفع الرسوم، هنا يمكن القول إنّ وزارة الإسكان أمام أحد خيارين، إمّا أن تبدأ في تطبيق النظام بصورة قوية وصارمة، أو أن تبدأ في تطبيقه ضعيفا هشّا، وحتى تنجح في تحقيق الغاية الأولى "تكفل القوة للنظام"، يجب ألا تتجاوز مهلة تطوير الأرض فترة "العام الواحد" من تاريخ بدء التطبيق الفعلي للنظام في مطلع شهر رمضان المقبل، على أن يؤخذ بعين الاعتبار مساحة الأرض، بحيث يُمنح المكلفون من ملاك الأراضي ذات المساحات الأدنى من 100 ألف متر مربع مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وتزيد مهلة شهر واحد فقط لكل مائة ألف متر مربع زيادة، وهكذا حتى تصل اللائحة إلى مساحة 1.0 مليون متر، وما زاد على ذلك فلا تتجاوز المهلة حد السنة الواحدة " 12 شهراً فقط"، على أنّه يجب الأخذ بعين الاعتبار، أنّه في حالة التصدّي لأرض مساحتها على سبيل المثال مليونا متر مربع، أن يبدأ تطبيق الرسوم على أول 100 ألف متر مربع منها بعد منحها مهلة ثلاثة أشهر، وبمهلة شهر إضافي بالنسبة إلى 100 ألف متر مربع الثانية، وهكذا يتم التعامل مع بقية مساحة الأرض بناءً على الآلية المقترحة للتطبيق، على ألا تتجاوز سقف العام الواحد.
الاعتبار السادس؛ المتعلق بالضوابط اللازمة لمنع التهرب من دفع الرسوم على الأراضي، وهل يُربط تنفيذ أي تعاملات تتعلق بالأرض "بيع أو رهن أو رخص بناء" أو بصاحبها "رخص أو غيرها من خدمات عامة" بالتسجيل وبسداد الرسم وما قد يلحق به من غرامات؟ هنا تقع أهم ركيزة تكفل لنظام الرسوم هيبته اللازمة والكافية من عدمها، والمقترح في هذا الشأن أن يتم تكليف مراقبة مكوّن من أكثر من وزارة لها علاقة بتحصيل الرسوم على الأراضي، منعاً لوجود أي اختراقات محتملة أو تورّط أي أطراف في عمليات فساد ممكنة، لعل من أهم تلك الجهات الحكومية اللازم وجودها في هذا الفريق التنفيذي الرقابي وزارات الداخلية والعدل والمالية والبلدية والشؤون القروية وهيئة مكافحة الفساد.
الاعتبار السابع؛ يتعلق بآلية تحديد معامل توافر الخدمات العامة للأراضي ووصول المرافق إليها، بين من يرى عدم تطبيق الرسوم على الأراضي غير المشمولة بتوافر كل أو بعض تلك الخدمات، وفريق آخر يرى أهمية شمولها بالرسوم بغض النظر عن وجود هذه الخدمات أو بعضها من عدمه، والرأي الثاني يُعد الخيار الأنسب الأخذ به تجاه حجم الأزمة التنموية الكبيرة التي يعانيها الاقتصاد والمجتمع، والدليل الواضح على أهمية هذا الرأي، وأنّه يحقق الهدف الرئيس من إقرار نظام الرسوم، أنّ التضخم في أسعار الأراضي شمل جميع الأراضي، ولم يفرّق بين الأراضي المشمولة بالخدمات من عدمه، كنتيجة لتجذّر التشوهات في السوق بصورة خطيرة، وهي الحالة المستعصية التي لم تعد تخفى على أي فرد من المجتمع. والله ولي التوفيق.

# القضاء على الفساد أولاً!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503301

## عبدالله القفاري

الفساد، عنوان كبير، إلا ان أخطره ما كان اقتطاعاً غير مشروع من خزينة المال العام أو مقومات الحياة.. لتصب في صالح متورطين تتعدد مهامهم وأدوارهم وأدواتهم.. إلا انها تلتقي في خرق كبير يتسرب منه المال العام وينهك الخزينة العامة ويؤثر في توزيع الموارد ويراكم أمراضاً اقتصادية تنهش في اقتصاد الدولة وترمي بكللها وعبئها على المجتمع برمته.



---

في رؤية المملكة 2030.. عناوين واضحة حول الشفافية والرقابة والمسؤولية.. مما يتطلب أهمية العمل الجاد والمباشر لمحاصرة أنواع الفساد المالي والإداري. وما كان من خطط وبرامج تنفيذية ستقود إلى تحقيق الرؤية وأهدافها يجب أن يتساوق معها إذا لم يسبقها عمل جاد وسريع لسد منافذ الفساد في الإدارة الحكومية، وفي بيئة الاقتصاد الوطني، وفي عدالة توزيع الثروة..

لا توجد أرقام دقيقة على حجم الفقد والفساد المالي، إلا بعض الأرقام التي يجتهد بها بعض الخبراء.. وبالتأكيد فإنه دون شفافية وبيانات موثوقة لا يمكن رصد رقم دقيق للفاقد الوطني بسبب الفساد.

وباعتبار ان المرحلة الماضية حدث فيها توسع كبير بالمشروعات الإنشائية والدراسات والتوريدات الكبرى والمنشآت.. فهذا يعني ان الفاقد بسبب الفساد ربما يتجاوز تلك الأرقام بكثير.

ماذا لو استطعنا من خلال تفعيل أدوات أكثر جدوى في مقاومة الفساد والاختلاس وصور الرشوة واستغلال النفوذ ان نحققه؟ ماذا يمكن أن تصنع أكثر من مئة مليار سنوياً يمكن توفيرها من خلال هذه الأدوات الفعالة لتصب في صالح الوطن والمواطن، وتكون عوناً لدعم ميزانية حكومية تأثرت بانخفاض عوائد النفط وعوامل أخرى خلال السنوات القليلة الماضية.

محاربة الفساد بفعالية ومواجهة مصادره.. تعني استعادة مسار ضروري لوضع حد للفساد.. الذي ينهش في بنية المجتمع الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية.. ويترتب عليه اقتطاع جزء لا يستهان به من مقومات الوطن وحقوق المواطن.. فهو يرهق خزينة الدولة، ويعطل جهود الإصلاح، ويضعف الثقة بمشروع لا يجعله أولوية الأولويات.

هل تتطلب محاربة الفساد استراتيجيات كبرى وإنفاقاً أكبر..؟ هل تتطلب الركون للمؤسسات القديمة أم تتطلب مؤسسات جديدة؟ هل نحتاج خططاً جديدة لمحاربة الفساد أم ان المسألة أقل تعقيداً من كل هذا؟

أعتقد أن لدينا من المؤسسات ما يكفي.. ما نحتاجه تفعيل أدوار هذه المؤسسات.. ومنحها المزيد من الصلاحيات، من هيئة مكافحة الفساد إلى المؤسسات الأخرى.. وعبر مواجهة قوية وحاسمة ومعلنة تطال المتورطين بكل مستوياتهم..

عندما تقدم القضايا التي تفوح منها رائحة الفساد لقضاء عاجل، وبأسماء شخوصها ومرتكبيها، وعندما يعلن على الملأ أن الملاحقة بدأت بلا هوادة.. سترون أن عصا الردع ستطال أولئك الذين لازالوا يعيشون على الفساد بأنواعه وتردع من تحدثهم أنفسهم للوقوع في براثنه.

قدموا كبار المتورطين وستصنعون حالة حقيقة وناجزة في مواجهة الفساد.. لتصدر أحكاماً سريعة وتنفذ بلا تأخير، ولتُقرأ في مشهد إعلام محلي عليه أن يكون شريكاً في تغطية جرائم المال العام وسترون ان العائد أكبر بكثير من المتصور أو المتوقع.

أطلقوا حملة لا هوادة فيها ضد الفساد، وسترون أن الثقة تكبر والأمل يتعزز وأن الرؤية تكتسب حضوراً قوياً في الوعي العام.. فالوفر المالي وتوظيف عوائد المليارات المفقودة أو تلك التي كانت ستفقد أو المستعادة ستضيف الكثير لخزينة الدولة.. وستضيف ما هو أهم وهو الشعور العام بأن ثمة مرحلة مختلفة ستكون تحت عين المتابعة والمساءلة والقضاء الناجز.

مهما أدعى الفضلاء حضور الوازع والضمير على أهميته، فلا قوة لمنظومة محاصرة الفساد دون وازع حضور السلطة وسيف القانون وأحكام القضاء الناجز. فمن الناس من ترتفع به معاني الأخلاق والدين والضمير لتكون حاجزاً دون أن يتورط في الفساد أو يشارك فيه.. ومن البشر من يرى الفرصة تتحرك أمام ناظريه لا يردعه عن استغلالها سوى خوفه من العار والشنار والقضاء والأحكام.

ان تتحرك الرؤية الوطنية لدعم اقتصاد المملكة من خلال فتح منافذ ومصادر وموارد جديدة فهذا جزء مهم من رؤية تغادر ملامح المصدر الوحيد.. إلا أن حجم الوفر المتوقع من مواجهة الفساد بقوة سيكون

جزءاً مهماً وكبيراً في دعم الموارد، ناهيك عن الدور الذي سيمكن من تنفيذ رؤية طموحة دون فساد.

الفساد ليس اختلاساً للمال العام فقط عبر مشروعات أو توريدات أو علاقات وتحالفات أو صياغات صارت في بعض الأحيان جزءاً من ثقافة اقتصاد يأكل منجزاته ويستهلك طاقة موارده.. الفساد يطال كل ما من شأنه إرهاق المواطن وتحميله مالا يطيق، إلى ما يؤثر على الدولة ويهدر مقوماتها.. وهي التي تبحث عن حلول قد تستعصي إذا استحكمت آلة الفساد وتمكنت.

للفساد صور كثيرة، فمنها ما يستأثر به البعض دون وجه حق.. مما يؤثر على مجموع بأمس الحاجة لمزيد من فرص الحياة. ومن الفساد بأن تتعطل مصالح الناس بينما تنجز مصالح المتنفذين، وأن تكون للواسطة والحضور الاجتماعي والمحسوبية دور في اقتطاع حق عام للحيازة الخاصة.

ومن صور الفساد أن تتحول بعض المشروعات التي تستهدف التطوير كعناوين كبيرة ومشروعة إلى وسيلة للإنفاق دون جدوى أو عائد منتظر.

ومن الفساد أن يستمر الإنفاق على مؤسسات بلا جدوى أو عائد أو إنتاج يمكن قياسه والاعتداد به. وأن يستمر الهدر في برامج لا طائل من ورائها.. أو أن عائدها مخيب للآمال.
ومن الفساد أن يتم تحويل قضايا الفساد إلى ارشيف الانتظار الطويل لتظهر النتائج الأخيرة وكأن شيئاً لم يحدث!!
كما أن عدم إشراك الإعلام المحلي في ممارسة دور يقتضي الكشف والمتابعة ونقل مجريات محاكمة الفاسدين لجمهور يتعطش ليرى نتائج ملاحقة الفاسدين وردع من تسول له نفسه التورط في حقل الفساد.. لن يكون سوى تعطيل لعنصر فاعل في مواجهة منظومة الفساد.
ومن الفساد العبث بالنظام، وانتهاك العدالة، وتجاوز الحقوق، والاستهانة بالمظالم، والتراخي حيال أصحاب الثروات الكبرى المشبوهة، الذين أثروا بين عشية وضحاها.. فليس ثمة قانون يسألهم من أين لك هذا؟
كما أن من الهدر واللاجدوى البقاء في حقل مؤسسات يفترض أن تكون رقابية وتشريعية، إلا أنها لم تؤد الدور المأمول منها.. ولازالت تدور في أفق النظام دون قدرة على اختراق جدار الفساد الكبير.
لنبدأ بالممكن قبل ان نتعثر بالمستحيل.. وليست مكافحة الفساد ومحاسبة مرتكبيه وإيضاح حقائقه سوى مقدمة ضرورية لدعم رؤية المملكة 2030. فكل جهد كبير وحلم كبير لمواكبة هذه الرؤية سيكون عرضة للضعف والإنهاك طالما أن ثمة فساداً تتطور أدواته وتتعدد مصادره.. وتلك آفة تأكل كل منجز وتنهك كل مجتمع.

اليوم

# إستراتيجيات التوظيف.. محلك سر!!

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.alyaum.com/article/4137185

## خالد الشريدة

أكثر ما يمكن أن نخشاه هو أن تدخل عمليات وبرامج التوظيف نفس المسار الذي دخلته المساكن، حيث نرى تصريحات كثيفة وحديثا متكررا عن مشروعات طموحة ثم تأتي الحصيلة بعد ذلك متواضعة وغير متناسبة مع احتياجات الواقع، في وقت يمر فيه الزمن ولا ينتظر تنفيذ مشروع أو برامج خاصة فيما يتعلق بقضية البطالة وتوفير الوظائف، فالسكن بالإيجار قد يكتوي قليلا بانتظار الفرج ولكن الباحث عن وظيفة إنما يبحث عن مصدر رزق يعتاش منه وينفق على متطلباته واحتياجاته بما فيها المسكن الذي يؤجره.
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أعلنت مؤخرا إطلاق استراتيجية وطنية لعمل المرأة عن بعد خلال شهرين تستهدف توفير أكثر من 50 ألف وظيفة خلال عامين، وذلك جميل وطموح، ولكن ماذا حدث بشأن المشاريع والبرامج السابقة؟ فحسب علمنا أنها لم توفر العدد الكافي والمطلوب من الوظائف وظلت طوال السنوات الماضية الفجوة بين العرض والطلب الوظيفي متسعة وعصيّة على الردم، وحين نقرأ عن استراتيجيات فإننا في الواقع لا نطمئن كثيرا لأنها تبدو كما لو أنها تكتب على الرمال.
من حيث المبدأ ومن خلال تعطّل كثيرات بينهن الخريجات الجامعيات فإن 50 ألف وظيفة قليلة، لأننا نتحدث عن استراتيجية ينبغي أن تكون أكثر اتساعا كأن يكون الرقم 500 ألف، مثلا، وفي نهايتها نحصل على 100 ألف فذلك يعتبر إنجازا، أما أن يكون السقف عند رقم قليل يتحقق معه نصفه فإن ذلك لا يمكن أن يكون منجزا وإنما هو إهدار للوقت، والسؤال هل استراتيجية العمل مواكبة لرؤية 2030؟ ذلك مهم لأن التوطين عملية واسعة وشاملة ينبغي أن تكون ذات جدوى أكبر بحيث تنتظم جميع القطاعات وتسهم في تحقيقها بصورة علمية وعملية تنتهي الى وطن طموح بحسب المحور الثالث من الرؤية.
لم يعد متاحا إطلاق رؤى صغيرة وأفكار لا تتوافق الى حد كبير مع الواقع ورؤية المستقبل، ولذلك يجب أن تكون الأرقام كبيرة، لأنه إذا كانت الوزارة ستبذل جهدها من أجل توفير 50 ألف وظيفة فقط فذلك هو جهد المقل ويمكن أن تقوم به مؤسسات القطاع الخاص لو أطلقته غرفة تجارية صغيرة لحققت أكثر من هذا الرقم، لذلك من المهم أن تنطلق الوزارات

والمؤسسات بطموحات أكبر يتبعها جهد حقيقي لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط التي ينبغي أن تعمل بجداول زمنية في تحقيق الأهداف ومعرفة أي معوقات بصورة علمية يتم التعامل معها بنفس النهج العلمي حتى لا تتعثر البرامج وتصبح الخطط موضوعا للبيروقراطية والنسيان، فهناك الكثير الذي لم ينجز فيما يتعلق بتوطين الوظائف وبرنامج السعودة رغم النمو التراكمي للباحثين عن وظائف وفرص عمل في جميع القطاعات، ويمكن أن يتم التنسيق الى جانب ذلك للعمل في مشاريع ريادة الأعمال والانتاج الاستثماري بمزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقلل من أعداد العاطلين وتدخلهم في الدورة الاقتصادية كعاملين ومنتجين وأصحاب أعمال، وذلك في الأساس جزء أصيل من برنامج التوطين الوطني الذي يدعم كل الفرص الاستثمارية التي ترتقي بخبرات الموارد البشرية وتطورها وتقفز بها الى ما هو أفضل من وظيفة.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# نظام للإفلاس التجاري.. لتجديد الأنظمة واللوائح

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/17/article_1055179.html

## كلمة الاقتصادية

تجري حاليا صياغة مشروع نظام لمعالجة حالات الإفلاس التجاري للشركات والمؤسسات والأفراد التجار فقط، حيث يعد قانون الإفلاس التجاري ضروريا وجزءا مهما من منظومة متكاملة للقوانين التجارية. يوجد لدينا قانون للإفلاس التجاري ولكنه مع المتغيرات المحلية والدولية في الأعمال التجارية لم يعد مجديا بل يجب إخضاعه للتعديل، ولكن سيخضع للتجديد الكامل بما يحقق مصلحة الأطراف في الأعمال التجارية وبما يضمن حقوق كل طرف وبما يعالج حالات التعثر في الأسواق.

وقد اجتمع وزراء العدل الخليجيون في الدوحة قبل أشهر لمناقشة توحيد قانون الإفلاس التجاري، وهو أحد القوانين التي كانت ولا تزال تحت الدراسة منذ مدة كسائر القوانين التي تتطلب توحيدها، نظرا لوجود تطابق في الأوضاع التجارية والاقتصادية في دول المجلس، وسيكون هذا القانون استرشاديا وموجها للقضاء والمحاكم في دول المجلس.

إن جهود وزراء العدل في دول مجلس التعاون الخليجي أثمرت قوانين استرشادية في عدة مجالات، أهمها المجال الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وفي إجراءات التقاضي التجاري خصوصا أمام قضاء التحكيم الخليجي، حيث يتم حل القضايا التجارية وديا وبطريق الصلح، من خلال مركز التحكيم التجاري الخليجي في المنامة، وقد قطع المركز شوطا كبيرا في إسناد التحكيم لهذا المركز ليكون بديلا عن التحكيم الدولي في خارج دول مجلس التعاون الخليجي.

ولعل القوانين التجارية هي الأقرب والأسهل في أي جهد سيبذل من أجل توحيد قوانين الأعمال في دول المجلس، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من قانون الإفلاس التجاري وصياغته ليكون نموذجا تسير عليه المحاكم في دول المجلس ومرجعا للمحامين والمستشارين في الشركات والمؤسسات والقطاع الخاص، حيث يتعرض التجار لمشكلة العجز التجاري عن تسيير الأعمال واستمرارها، وهي حالة تنتج أحيانا عن اضطراب في الأسواق وتغير في ظروف السوق، وبالتالي تكون المصاعب عقبة تمنع التاجر من مواصلة نشاطه التجاري.

وهنا لا بد من قانون واضح حديث يحفظ حقوق الدائنين ويرتب لإجراءات إعلان الإفلاس ويضع الأولويات في خروج التاجر من السوق بأقل ضرر ممكن لمن تعاملوا معه أو عملوا لديه من موظفين وشركاء ونحوهم.

لقد تكاتفت جهود المختصين بالتشريعات والقوانين والحقوق في دول المجلس وأدت إلى تبادل الاستفادة من الخبرات والتجارب في دول الخليج، وأسهم ذلك في إثراء المعرفة وتطوير القضاء والمحاكم والإجراءات القضائية المدنية والتجارية وكذلك الجزائية، وإن من المؤمل أن تستكمل كل هذه الجهود وتتوج بشمولها كل فروع القانون ومجالاته، وأن تحقق هذه المشاركة الخليجية بين الأجهزة المختصة تشجيع الاستثمار بين رجال الأعمال في دول المجلس، وأن يحقق ذلك مزيدا من الفرص الاستثمارية للشركات والمؤسسات الخليجية.

وإن تصريح وزير التجارة والصناعة حول مشروع قانون جديد للإفلاس يضاف إلى سلسلة من الإنجازات التي تسجل لمصلحة تجديد الأنظمة واللوائح المنظمة للنشاط والعمل التجاري محليا وإقليميا ودوليا.

اليوم

# من يحمي المعلمات من نزيف الدماء؟!

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م
http://www.alyaum.com/article/4137394

## محمد يحيى الشهراني

نسبة حوادث المعلمات في تنامٍ والنقل المدرسي مكانك سر، والمسؤول عنه جهتان فقط هما وزارة التعليم ووزارة النقل، ماذا قدمتا حتى الآن من حلول للمشكلة؟ أغلب المعلمات والمعلمين في الأماكن النائية لا تتوافر لهم مواصلات ولذلك يتجمع عدد من المعلمات ويستأجرن (باص أو صالون سيدان) والسائق وافد ويعمل لحسابه الخاص غالبا ويأخذ اشتراكا شهريا وقد يزيد حسب قرب أو بعد المكان والمرور وأمن الطرق في إجازة مفتوحة من تطبيق النظام على المركبات والسرعة واهلية السائق والضحية المعلمات.

في هذه الأيام ونحن نعيش أيام الاختبارات فإن معلمات الابتدائي يحضرن للمدارس منذ أسبوعين لأجل توقيع الحضور والانصراف فقط، ويُعّرضن حياتهن للخطر من أجل التوقيع، شيء محزن جدا ومؤلم كثرة حوادث المعلمات والوفيات والمحزن اكثر أن الاطفال ينتظرون عودة امهاتهم من المدرسة فيأتيهم خبر الوفاة أو الإصابة، لا اعتراض على قدر الله ولكن يجب على وزارتي النقل والتعليم فرض أنواع النقل من السيارات، كما أن إنشاء المجمعات التعليمية قد يحل المشكلة لتعدد فوائده في المدارس البعيدة والقرى النائية فمثل تلك المجمعات أُنشئت للمعلمات في دول مجاورة كالإمارات وفي عمان وهي مهيأة للسكن ومؤثثة بالكامل ومجمعات أُخرى للرجال ووسائل نقل للمواصلات للتسوق وقضاء الإجازة عند الاهل.

ينفطر قلبي من الألم عندما تنطلق رحلات جديدة مع مطلع كل صباح تنتقل خلالها آلاف المعلمات باتجاه مدارسهن في مختلف أنحاء المملكة لأداء مهمة تعليمية محفوفة بالمخاطر والمآسي، فقد فيها الوطن العديد من بناته المعلمات على طرقات المملكة، ومع الإيمان بقضاء الله وقدره إلا أننا أُمرنا بالأخذ بالأسباب، وهناك مسببات كثيرة لتلك الحوادث أُشبعت طرحاً من قبل الزملاء الكتاب، وعلى المسؤولين في وزارة التعليم أو وزارة النقل التعامل مع مآسي المعلمات بجدية، حقناً للدماء النازفة على الطرقات.

لماذا تقوم وزارة التعليم بالتوسع في إنشاء المدارس بالقرى والهجر والتجمعات السكانية الصغيرة التي لا يتجاوز سكانها 1000 نسمة، مما تسبب في تشتت الخدمات وتبعثرها في تلك القرى والهجر قليلة السكان، وبالتالي أصبحت المعلمات يقطعن يومياً مئات الكيلومترات للانتقال من مكان سكنهن إلى أماكن عملهن، وذلك لعدم قدرتهن على السكن بالقرب من مدارسهن التي تقع في قرى نائية غير مكتملة الخدمات، وكان الأجدى العمل على تحجيم عملية التوسع في إنشاء المدارس بالقرى والهجر الصغيرة بحيث تتم إعادة النظر في معايير إنشاء المدارس في تلك التجمعات، ويكتفى بإنشاء مجمعات تعليمية تخدم عدة مراكز وقرى.

كما أن على وزارتي التعليم والنقل العمل بجدية على توافر النقل العام بين المدن والقرى، حيث إن غيابه لسنوات أثر سلبًا على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهناك عدد كبير من شرائح المجتمع التي تحتاج إلى هذه الوسيلة في الانتقال والتحرك وعلى رأسها المعلمات الراغبات في التنقل من المدن إلى خارجها نحو القرى والمراكز الصغيرة.

إن مشكلة حوادث المعلمات من السهل التغلب عليها ولكن إدارات التعليم لم تقم بعمل نظام معلومات دقيق يشمل اسم المعلمة ومكان اقامتها وعمل زوجها والمدارس القريبة من الحي الذي تسكنه ومن ثم تعيين كل معلمة في مكان اقامتها ومكان عمل زوجها حفاظاً عليهم من الحوادث وبناءً عليه تُلغي اختيارات المدن والمحافظات والقرى في برنامج تكامل عند التعيين او النقل وهذا الأمر لا يحتاج إلى اجتهاد ولا دراسات ولا مؤتمرات؟!

إن واقع الحال والمآسي المتكررة يومياً تستدعي من وزارة التعليم ووزيرها الدكتور أحمد العيسى إيجاد حلول عاجلة ومستقبلية لإنقاذ أرواح المعلمات البريئات بحيث يتم وضع قائمة بالمؤسسات والشركات المؤهلة لنقل المعلمات تشرف عليها هيئة النقل العام، وتلتزم بتوفير حافلات خاصة مع سائقين أكفاء، ومطابقتها لاشتراطات وزارة النقل، أو تأسيس شركة نقل مُخصصة لنقل المعلمات على غرار (حافلات الأمين) كحلٍ عاجل، ومن ثم النظر في الحلول الأخرى التي تعالج كافة مسببات المشكلة..
الأسباب واضحة جدا.. والحلول بسيطة للغاية.. ولكن أين الذي يبحث عن الاسباب ويتقدم بالحلول المناسبة لها؟!

# العناية بمؤسسة الأسرة مدخل لتحقيق التنمية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30632

## هادي اليامي

حظيت التعديلات الوزارية الجديدة التي أقرتها الحكومة أخيرا بتأييد واسع من كافة المتابعين، كونها لامست احتياجات المجتمع، ولبت رغبات غالبية المختصين، في ضرورة التخلص من الترهل الإداري، وأزالت في نفس الوقت التضارب في الصلاحيات والاختصاصات والمهام والذي ظهر في بعض الفترات. ولا يعني هذا بالضرورة أن التقسيم الإداري السابق كان خطأ أو شابه نوع من القصور، فعلماء الإدارة يجمعون على أن الاحتياجات الإدارية تتغير بين كل فترة وأخرى، فما يكون ضروريا اليوم قد لا يكون كذلك غدا، وما لم نحتج إليه بالأمس يمكن أن يصبح اليوم ضرورة لا غنى عنها، ذلك أن الإدارة من الاحتياجات المتغيرة التي تختلف باختلاف الزمان المكان وظروف الإنسان.
كما أن تلك التغييرات كانت ضرورية وحتمية، لتوفير المعينات الإدارية اللازمة لتنفيذ رؤية المملكة 2030، وإيجاد البيئة المواتية لتنفيذها، فالذين تسلموا العمل في كافة الوزارات –لا سيما الاقتصادية والمالية – هم من الذين أسهموا في إعداد الرؤية، ويدركون أدق أبعادها، وبالتالي فهم الأقدر على تنفيذها على أرض الواقع. وإضافة لذلك فإن التغيير في حد ذاته ضرورة ماسة لأجل تجديد خلايا العمل الإداري وبث مزيد من الدماء الشابة في شرايينه، ومنحه قوة دفع إضافية.
ومن أهم مزايا الرؤية الجديدة أنها تعيد صياغة هويتنا في العالم، بعد أن كدنا نتحول إلى مجرد تاجر كبير للنفط، يعتمد على الآخرين في أدق احتياجاته، ويستورد أبسطها، أما في السنوات المقبلة، بعد أن يتم تنفيذ رؤية 2030 الاقتصادية والاجتماعية، فسنكون في مصاف الدول الأخرى المؤثرة في مجالات الصناعة والتجارة واقتصاد الألفية الجديدة، دون تغليب لمورد اقتصادي على آخر. ستنال الصناعة قدرا كبيرا من الاهتمام، بما يؤدي إلى إيجاد مزيد من فرص العمل، وستكتسب التجارة والثقافة والسياحة آفاقا أخرى بمضاعفة عدد المعتمرين والحجاج والزوار والفعاليات والمهرجانات، وسيكون هناك أمام أبنائنا وأجيالنا المقبلة مزيد من المعينات التي تساعدهم على تسلم رايات العمل والإنتاج.
ولأن الجهد البشري عرضة للانتقاص دوما، ودورنا كمثقفين يقتضي منا الجهر بما نراه، انطلاقا من واجب النصيحة وإسداء النصح، نرى أن الحماسة لتنفيذ برامج الرؤية، وتجديد دماء الاقتصاد، وتنفيذ الإصلاحات ينبغي ألا يدفعنا لتجاهل الجوانب الاجتماعية الأخرى، فمن عوامل تفرد الرؤية أنها اهتمت بدعم المجتمع ومساندة الشرائح الفقيرة، بأكثر من اهتمامها بالجوانب الأخرى. ففي ما يتعلق بدمج وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل في وزارة واحدة، ينبغي الاهتمام ببرامج القضاء على الفقر والمساعدة في التعلم وبقية البرامج الاجتماعية الأخرى، كما نأمل الإعلان عن تأسيس وكالة داخل الوزارة، تعنى بشؤون الأسرة، يُعهد بها لإحدى الكفاءات الوطنية المتخصصة في هذا المجال من سيدات الوطن المعطاء، على أن تكون مهمتها الأساسية الحرص على تعزيز البناء السليم للأسرة، والحفاظ على قيمها الموروثة من الدين الإسلامي، والموروث الاجتماعي الأصيل، لأن الأسرة المثالية -كما نعلم- نواة لمجتمع سليم معافى.
مجتمعنا كما يصفه الكثيرون مجتمع أسري، يقوم في الأساس على هذا المبدأ، ومنه اكتسب خصائصه وخصوصيته، لذا من الضروري إيلاء أهمية إضافية للبرامج الاجتماعية الرامية إلى دعم الشرائح الأقل دخلا في المجتمع، ومساعدة الشباب على الزواج، والاهتمام بشرائح المطلقات والأرامل ومحدودي الدخل، وهذه الفئة وإن كانت في معظم بلاد الدنيا

من أكثر الفئات المهملة، فقد حظيت في بلادنا منذ تأسيسها بكثير من الاهتمام والرعاية، وبرامج الضمان الاجتماعي خير شاهد على ذلك. كما أن هناك دعما كبيرا غير مباشر لقطاعات الأسرة والمجتمع والشباب، يتمثل في رفع كفاءة الخريجين ودعم برامج تدريبهم، وتقليل نسبة البطالة بمقدار يقارب النصف في وقت قياسي. إضافة إلى دعم برامج الإسكان، وتوفير مساكن للأسر السعودية، وفق خطة محددة يتم تنفيذها في إطار معلوم بآجال تم وضعها وفق دراسات علمية واضحة.
وتبقى هناك نقطة أخرى، تتمثل في أهمية الحفاظ على التقاليد الاجتماعية المستمدة من الإسلام والموروث المحلي العريق، فغالبية المجتمعات تتقاذفها تيارات ثقافية وفكرية متلاطمة، ولا ينبغي إغفال أن مثل هذه الصراعات قد تكون معوقا لعملية التنمية، بما تفرزه من حالة عدم استقرار مجتمعي وأمني. وهذا أيضا لا يعني الانغلاق والانكفاء على الذات، فالتجديد مطلوب والانفتاح على العالم هدف لا حياد عنه، لكن ينبغي أن يتم كل ذلك وفق قاعدة واضحة، مفادها التأثير والتأثر الإيجابي بما لدى الآخرين دون استلاب أو إضاعة للهوية، أو تنازلات غير موضوعية، فالأمن الاجتماعي يوازي في أهميته وضرورته الأمن الفكري، وكلاهما لازمان لتحقيق النماء والتطور والازدهار.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# • رؤية 2030" .. وأزمتا البطالة والإسكان

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/19/article_1055745.html

## رياض الدغيثر

تحدد "رؤية 2030" عددا كبيرا من الأهداف، ابتداء مما هو على المستوى الوطني والدولي أو نزولا إلى المستوى الفردي، من الاستثمار المحقق للتنويع والاستفادة من الموقع الجغرافي إلى الترفيه والصحة. «الرؤية» بلا شك تمثل تحولا وطنيا مطلوبا من الاعتماد الريعي على بيع موارد الوطن الناضبة إلى التوجه للإنتاجية القابلة للاستدامة على مستوى الفرد ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، وتضافر الجهود فيما بين الجهات الثلاث لتوليد زخم تنموي يعتمد على موارد مستدامة، مثل المورد البشري والموقع الجغرافي والطاقة المتجددة وكفاءة التنسيق فيما بين عناصر ومؤسسات الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي. ولكن مع ذلك يبقى في ذهن المواطن الفرد، وبالذات الشاب، ما يشغله على المستوى اليومي من حيث الحصول على وظيفة وعلى مسكن معقول في المدى المنظور. و«الرؤية» كشفت بشكل جلي عن هدف خفض نسبة البطالة من 11 إلى 7 في المائة، ورفع نسبة تملك المنازل من 47 إلى 52 في المائة بحلول عام 2030. وقد فصلت وثيقة «الرؤية» بعض العناصر والآليات والقطاعات التي تعتمد عليها في تحقيق الأهداف. ومع ذلك فهناك بعدان أساسيان لتحقيق أداء اقتصادي واجتماعي مستدام لم يتم التطرق إليهما بتفصيل كاف، في رأيي، يقابل أهميتهما لتحقيق منظومة الأهداف المفصلة في «الرؤية»، الأول هو حماية البيئة في إطار التزامات وتعهدات المملكة فيما يخص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيرها من الملوثات بحلول عام 2030 المقدمة إلى قمة التغير المناخي الأخيرة المنعقدة في باريس، والثاني هو أهمية التركيز على البحث والتطوير عموما وفي مجالي الإسكان وبطالة الشباب خصوصا. إن الطلب الحالي للوحدات السكنية يفوق 1.5 مليون وحدة، وقد يصل إلى أربعة إلى ستة ملايين وحدة بحلول عام 2030، إذا ما استمر النمو في الطلب على الوتيرة الحالية نفسها، وهو ما يعني ضعف عدد الوحدات السكنية الحالية. ينطوي على هذا النمو في الوحدات السكنية زيادة كبيرة في استهلاك الكهرباء والمياه والبنزين، ما يعني زيادة كبيرة في الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون. إن معدل حصة إنتاج الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومعدل استهلاكه للكهرباء والمياه في المملكة يقع في مرتبة أعلى 10 في المائة من دول العالم الآن، فما بالنا بعد تضاعف عدد الوحدات السكنية واتساع رقعة المدن؟ ويجب ملاحظة أن قطاع البناء قد يكون من أكثر القطاعات استحداثا للوظائف الجديدة بالمدى المنظور (من المرجح أن يشغل معظمها الأجانب إذا استمررنا في استخدام طرق البناء التقليدية). السؤال المطروح: كيف يمكن مضاعفة الوحدات السكنية دون تحقيق زيادة كبيرة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؟، وهل يمكن مقابلة ذلك التحدي بتوظيف الشباب السعودي بشكل مكثف في قطاع البناء بدلا من الأجانب، دون رفع كلفة أو خفض

سرعة البناء؟ الجواب لهذين السؤالين يقع في الاستثمار المكثف بالبحث والتطوير في توطين طرق بناء قابلة لتوظيف أعداد كبيرة من السعوديين وتحافظ على استهلاك الموارد (مثل الماء والكهرباء) وتضبط إنتاج الانبعاثات في نطاق تكلفة وسرعة بناء معقولة. وهذا البحث والتطوير يمكن إجراؤه في مراكز وطنية مثل معهد أبحاث جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية بجانب بعض المراكز الدولية مثل معهد ستانفورد للأبحاث. وفي رأيي، يمكن إنجاز هذا البحث والتطوير على مراحل بحيث تحدد أساليب البناء وتوليفاتها المعتمدة على الميكنة المتوافرة في المدى القصير، ومن ثم تطوير أساليب جديدة مبتكرة تمكن المملكة من تصدير خدمات وتقنيات بناء المنازل للعالم الثالث في آسيا وإفريقيا والعالم العربي في المديين المتوسط والطويل، كما يجب إشراك القطاع الخاص في تطوير هذه التقنيات وتدريب الشباب السعودي على أساليب البناء الممكن (البناء الآلي داخل المصنع وفي الموقع). إن توظيف توجه من هذا القبيل يبني على العناصر المذكورة في «رؤية 2030» مثل بناء اقتصاد المعرفة، والاعتماد على الجهود المشتركة بين القطاعين العام والخاص والأفراد، والاستثمار المجدي على المديين المتوسط والطويل، إضافة للموقع الجغرافي بين ثلاث قارات من الناحية اللوجستية، عدا تطوير قطاع مهم، من حيث التوظيف، ومكون رئيس في اقتصادنا الحالي بشكل يحول تحديات أزمتين إلى فرص للتنمية المستدامة بيئيا، والتطوير الجاذب لتوظيف الشباب السعودي اقتصاديا، وتكوين مجتمع منتج، اجتماعيا، بعيدا عن الاستهلاك المفرط باتجاه الاستهلاك المستدام. وبالطبع تكمّل مبادرة مثل هذه تطوير الصناعات الأخرى المخطط لها في «الرؤية» مثل التعدين (المواد الخام للبناء)، والطاقة البديلة (الألواح الشمسية في المنازل)، واللوجستيات (لنقل المواد)، وبناء مرافق السياحة، واستخدام منتجات الصناعات البتروكيماوية (مثل البلاستيك والـ PVC). كما يجب ألا يتوقف الاستثمار في البحث التطبيقي والتطوير على البناء بل يتعداه للقطاعات الأخرى مثل الطاقات البديلة والتعدين والصناعات البتروكيماوية واللوجستيات بحجم وكثافة تقابل نديتنا لأكبر 20 اقتصادا وحيث نصبح بلدا ينتج التقنية عوضا عن استهلاكها.

# ثبات الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160519/Con20160519840268.htm

## عيسى الحليان

على الرغم من أن النفط قد فقد ما يقارب من 70% من قيمته خلال عام، ورغم أن الريال السعودي قد حقق ارتفاعاً بنسبة 34% خلال الفترة من 2008 - 2016 وحقق تقدما مطردا أمام عملات 9 دول رئيسية، إلا أن تكاليف المعيشة في المملكة قد ارتفعت في فبراير بنسبة ( 4.2%) إذا ما قورنت بنفس الشهر من عام 2015 وشمل هذا الارتفاع كل السلع المستوردة وبنسب متفاوتة لتضرب هذه المفارقات بعرض الحائط كل المعادلات الاقتصادية المكونة لأسعار السلع وتكاليف المعيشة.

وهذه التكاليف معرضة للارتفاع بشكل أكبر عن الفترة الحالية والقادمة والتي لم تحضر تقاريرها وإحصائياتها بعد، وذلك بعد أن تنعكس عليها فواتير بعض المواد الأساسية الجديدة في البلاد كالوقود والكهرباء والمياه وغيرها.

أمام ذلك ليس ثمة ارتفاع مواز في الأجور يقابل أو يحد من آثار هذا الارتفاع المطرد لتكاليف المعيشة أو يلاحقه عن بعد، وذلك بعد أن تباعدت المسافة بين الاثنين خلال ثلاثة عقود إلى أن فقدت آلية ارتباط أحدهما بالآخر تقريبا وما زالت هذه الفجوة تزداد عاما بعد آخر.

والحقيقة أن هذه الإشكالية الكبرى التي تشكل درجة الرخاء الاقتصادي في أي بلد لم تكن لتشكل حيزا يذكر في أولويات الخطط العامة ولا اهتمامات المؤسسات الاقتصادية والمالية في البلاد ولم تكن حاضرة في ذهنية المخططين الاقتصاديين والماليين، لأن هذه الأجهزة والخطط كانت ببساطة مأخوذة بملاحقة البطالة فقط وبأي ثمن أو دخل كان ولم تنعكس أي إصلاحات اقتصادية على هذا الجانب طوال ثلاثة عقود إلا بالسالب وهذا الاختبار الحقيقي لتحقيق أي نجاح اقتصادي يذكر في مسألة مفارقة أو مقاربة الأجور مع التكاليف.

وإذا كانت الأجور لم ترفع بأكثر من 60% خلال ثلاثة عقود مقابل ارتفاع السلع الأساسية التي تشكل مفردات قياس المعيشة ونسبة تجاوزت 750% فكيف ستكون الحال عليه في السنوات القادمة ونحن مقبلون على تخفيض بعض أوجه الدعم تدريجيا وتطبيق ضريبة الدخل وزيادة عدد السكان وارتفاع أعداد طالبي العمل مع عدم تحقيق تقدم مواز في خلق هذه الفرص الوظيفية والاستثمارات الاقتصادية في البلاد.

# القانونيات السعوديات ... تمرّد أم وعي؟

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/15666168

## هيا المحسن

يوجد ازدياد ملحوظ في إقبال السعوديات على تخصص القانون، لا أعلم هل هو بسبب سنوات مضت من أعمار أمّهاتنا في تغييب قانوني شبه تام لحقوقهن؟ أم هو رغبة في إثبات أننا لا نقل في الوعي الحقوقي عن قريناتنا في الدول المجاورة. أيّاً كانت الأسباب، هذا الدافع جعل القانونيات والمحاميات يحملن رسالة إلى بنات جنسهن، مفادها أنّ زمن الجهل ولّى، ولا مجال في وقتنا الحالي إلا للوعي!

في المجالس النسائية، في الحملات الحقوقيّة التي نقوم بها في الجامعات، في «تويتر» و«سناب شات»، تسأل إحداهن عن كيفيّة التبليغ عن تعنيف زوجها لأطفالها، وأخرى تسأل عن الفرق بين الفسخ والخلع والطلاق. وثالثة تسأل عن الطريقة التي تتبعها في حال عضلها ولي أمرها عن الزواج، وأخرى تسأل عن طريقة التبليغ حال تعرّضها للابتزاز. بعضنا يراهن متمردات، وبعضنا يراهن واعيات بحقوقهن، وبعضنا يخاف من هذا الوعي، يخاف من اندثار عبارات، مثل: «هذا زوجك لازم تصبرين عليه حتى لو آذاك»، «عيب تطالبين بحقّك في الزواج»، «عيب البنت تدخل محكمة»!

ومثل هذه المقولات التي لازمت المرأة السعودية سنوات، متناسين أن الرسول صلى الله عليه وسلم أول قاض في الإسلام، كانت النساء يقصدنه فيستمع لشكواهن ويقضي لهن. إذا كانت معرفتك بحقوقك وواجباتك تمرداً في نظر البعض فأهلاً بتمرد ينتشل هذا الجهل والاعتقاد بأن المرأة بلا قرار ولا حقوق، والأدهى والأمر أن الإسلام هو من كفلها لها.

أخيراً: ثقي- عزيزتي - أن الرجل والمجتمع المثقف الواعي لا يقبلون بأن يسلبك حقوقك ولا يرضيهم جهلك بها.

# كاريكاتير

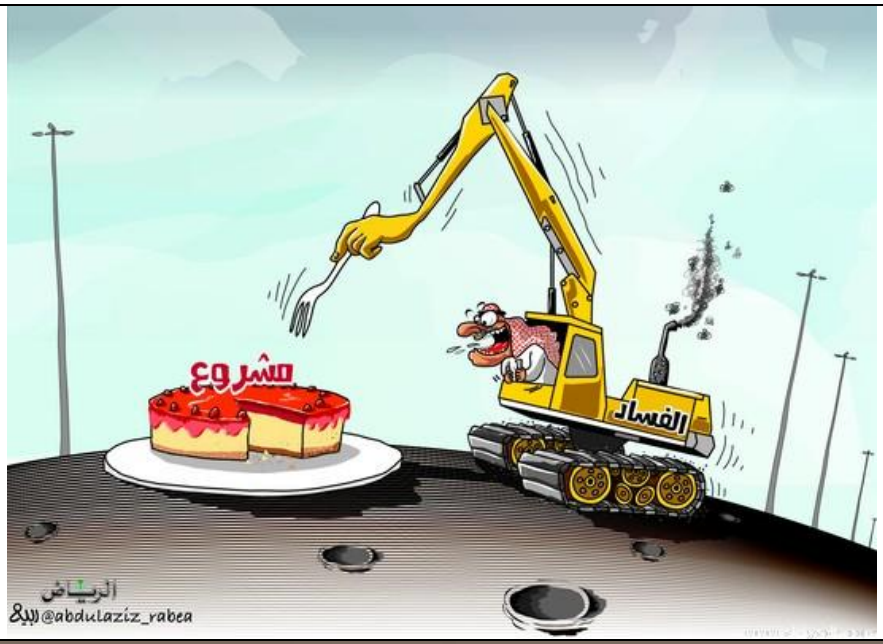


المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م

http://www.alriyadh.com/1503111

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/15594816

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م

http://www.alriyadh.com/1503429

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/15634470

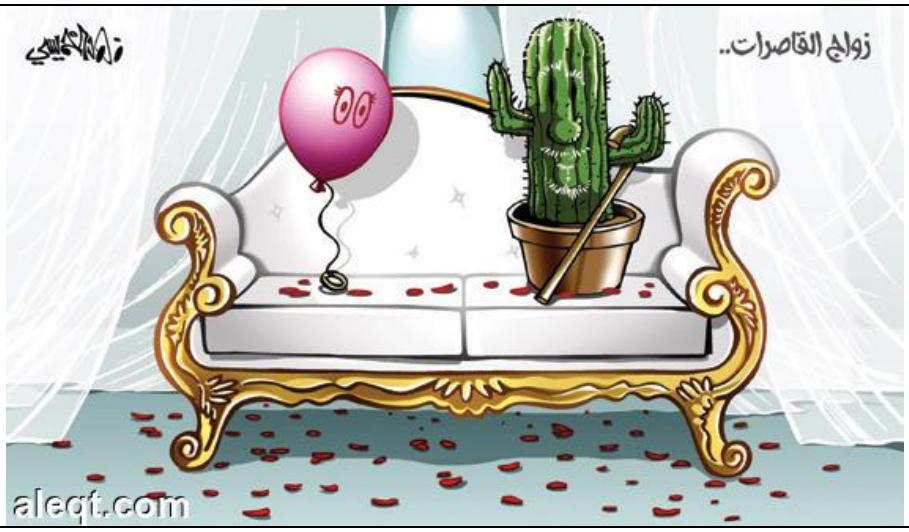


المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/05/17/article_1055186.html

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160517/Cartoon201605176940.htm

| | |
|---|---|
| | **المصدر: جريدة الرياض**<br>**الاربعاء 11 شعبان 1437 هـ - 18 مايو 2016م**<br><br>http://www.alriyadh.com/comic |
| | **المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 شعبان 1437 هـ - 18 مايو 2016م**<br><br>http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/15659285 |

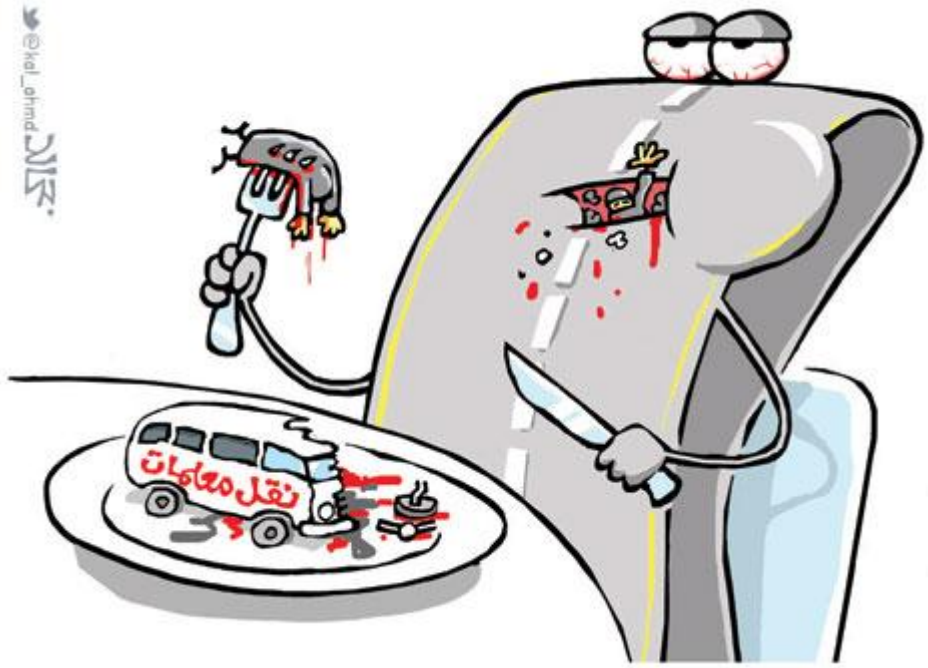


المصدر: جريدة الوطن الخميس 12 شعبان ثانى 1437هـ - 19 مايو 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7145

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/05/19/article_1055754.html